بؤس الفلسفة

رد على «فلسفة البؤس» لبرودون

كارل ماركس

نقله إلى العربية
حنا عبود

مصادر الاشتراكية العلمية

دار دمشق

مصادر الاشتراكية العلمية

كارل ماركس

بؤس الفلسفة

رد على «فلسفة البؤس» لبرودون

نقله إلى العربية

حنا عبود

جميع الحقوق
محفوظة لدار دمشق

مقدمة فريدريك إنجلز
للطبعة الألمانية الأولى

انجز الكتاب الحالي شتاء ١٨٤٦ ــ ١٨٤٧ ، في زمن أوضح فيه ماركس لنفسه السمات الاساسية لنظرته الاقتصادية التاريخية الجديدة . ان كتاب برودون « **نظام التناقضات الاقتصادية أو فلسفة البؤس** » ، الذي ظهر في ذلك الحين ، أتاح لماركس أن يطور هذه السمات الاساسية، بمعارضتها لآراء رجل كان يشغل منذئذ المركز الرئيسي بين الاشتراكيين الفرنسيين الاحياء . ومذ كان الرجلان يطويان في باريس الليالي بكاملها يناقشان المسائل الاقتصادية ، اختلف منحاهما أكثر فأكثر وتعارضا ، وقد أثبت كتاب برودون ان ليس ثمة معبر يصل بينهما . ولم يكن من الممكن ، يومها ، تجاهل الكتاب . وهكذا يسجل ماركس بهذا الرد الذي وضعه الصدع الذي لا يرأب بينهما .

ورأي ماركس العام في برودون موجود في المقالة الملحقة بهذه المقدمة(١) ، التي ظهرت في صحيفة (الديمقراطي الاشتراكي) البرلينية الاعداد ١٦ ــ ١٧ ــ ١٨ من عام ١٨٦٥ ، وهي المقالة الوحيدة التي كتبها ماركس لتلك الصحيفة ، واضطرتنا محاولات الهر فون شويتزر ، التي سرعان ماتضحت فيما بعد ، لجعل الصحيفة تسير وفق الخط الحكومي الاقطاعي ، أن نخطر علنا نهاية تعاوننا معه بعد بضعة اسابيع فقط .

يشغل المؤلف الحالي ، بالنسبة لالمانيا في هذه اللحظة الحرجة ، اهمية لم يتنبأ بها ماركس نفسه . اذ كيف استطاع ماركس أن يعرف أنه بانزاله الهزيمة ببرودون كان يضرب « رود برتوس » ، معبود قناصي المناصب في هذا العصر ، الذي لم يكن اسمه الرفيع وقتئذ معروفا من قبل ماركس .

---

(١) انظر هذه المقالة في ملاحق الكتاب ــ تحت عنوان « من ماركس الى شويتزر » ــ (المترجم) .

وليس هنا مكان معالجة علاقة ماركس برودبرتوس(١) ؛ ولا شك أن الفرصة ستسنح لي ، في القريب العاجل ، لمعالجة تلك العلاقة . ويكفي هنا أن أشير الى أن رودبرتوس عندما يتهم ماركس أنه « سرق » منه ، وأنه « في كتابه **رأس المال** ، استخدم بحرية ودون أن يشير الى ذلك » كتابه **« حول المعرفة »** . . . الخ فانه يبيح لنفسه فرية لاتفسر الا بجريرة عدم فهمه عبقرية ماركس، وبجهله الفاضح للامورالتي تجري خارج نطاق بروسيا ، وعلى الاخص فيما يتعلق بالكتابات الاجتماعية والاقتصادية . ولم يقع تحت علم ماركس ، لا هذه التهجمات ولا كتاب رودبرتوس المشار اليه آنفا ، وكل ما يعرفه ماركس عن رودبرتوس هو (الرسائل الاجتماعية) الثلاث ، وحتى هذه الرسائل لم يعرفها ماركس قطعا قبل عام ١٨٥٨ أو ١٨٥٩ .

ثمة مستندات جمة لتأكيد رودبرتوس في تلك الرسائل انه اكتشف القيمة التأسيسية (Constituted Value) التي اكتشفها برودون قبل برودون نفسه ، ولكن الحقيقة انه هنا ايضا يخدع نفسه بأنه المكتشف الاول. **ومهما كان الامر ، فانه ، لهذا السبب ، قد اشبع نقدا في الكتاب الحالي** ، وهذا يضطرني أن أتناول ، تناولا موجزا ، كتابه « الاساسي » الصغير **« مساهمة في معرفة ظروفنا الاقتصادية والقومية »** الصادر عام ١٨٤٢ ، **مادام هذا يطرح أمامنا توقعات برودون مثلما يطرح شيوعية ويتلنج ايضا** الواردة فيه .

وطالما أن الاشتراكية الحديثة ، على اختلاف اتجاهاتها ، تنطلق من الاقتصاد السياسي البرجوازي ، فانها تربط نفسها ، ربطا محصورا بنظرية القيمة لريكاردو . أن الافتراضين اللذين صرح بهما ريكاردو عام ١٨١٧ في بداية كتابه المبادىء وهما : ١ ــ أن قيمة اي سلعة تحددها ، فقط بشكل قاطع ، كمية العمل اللازمة لانتاجها ٢ ــ وأن منتوج العمل الاجتماعي الكلي

---

(١) يجد القارىء عرضا لآراء رود برتوس في كتاب قمنا بترجمته وصدر عن دار دمشق بعنوان « الاشتراكية الخيالية في القرن التاسع عشر » . (المترجم)

مقسم بين طبقات ثلاث : طبقة مالكي الارض ويمثلون (الريع) وطبقة الرأسماليين ويمثلون (الربح) وطبقة العمال ويمثلون (الاجور) ، قد استخدما منذ ١٨٢١ في انكلترا للوصول الى نتائج اشتراكية ، وبغض النظر عن مثل هذه القطعية والحتمية ، فان هذا الاثر ، الذي اختفى الآن تقريبا ، والذي كان ماركس أول من أعاد اكتشافه ، ظل دون أن يتجاوزه أحد حتى ظهور **(رأس المال)** . وسأتناول هذا الامر في فرصة أخرى . فاذا كان رودبرتوس بدوره قد رسم في عام ١٨٤٢ نتائج اشتراكية من الافتراضين السابقين ، فان هذا بالتأكيد خطوة مرموقة جدا الى الامام بالنسبة للالمان في ذلك الوقت ، ولكنه يصنف اكتشافا جديدا فقط بالنسبة لالمانيا ذلك أن ماركس قد اثبت في رده على برودون الذي يعاني من مركب غرور مشابه ، أن تطبيق النظرية الريكاردية أبعد من أن يكون جديدا .

« ان أي شخص عرف اتجاه الاقتصاد السياسي في انجلترا لا يخيب في معرفة أن كل الاشتراكيين في هذا القطر اقترحوا ، في شتى المراحل ، تطبيقا متساويا للنظرية الريكاردية ، ويمكن أن نستشهد لبرودون بكتاب « الاقتصاد السياسي » لهودسكين الصادر عام ١٨٢٧ وكتاب **((بحث في مبادىء توزيع الثروة بشكل يؤدي الى السعادة البشرية))** لوليم تومبسون الصادر عام ١٨٢٤ . وكتاب **« الاخلاق العملية والاقتصاد السياسي »** تأليف ت. ر. ادموند الصادر عام ١٨٢٨ ... الخ ... الخ ويمكن ان نضيف أربع صفحات من « الخ » هذه . ومن دواعي الرضا أن نستمع الى الشيوعي الانكليزي السيد براي ... في كتابه المشهور « مساوىء العمل ودواؤه الناجع » ليدز ١٨٣٩ (١) .

ان الاستشهادات المقدمة هنا من براي وحده تضع حدا لقسم كبير من ادعاء الاسبقية الذي جهر به رودبرتوس .

في ذلك الوقت لم يكن ماركس ابدا يرتاد غرفة المطالعة في المتحف

---

(١) انظر الفصل الاول فقرة « القيمة التأسيسية والقيمة التركيبية » من هذا الكتاب .

الانكليزي . فعلاوة على مكتبات باريس وبروكسل ، وعلاوة علـــى كتبي ومقتطفات اطلع عليها خلال رحلة الاسابيع الستة التي قمنا بها معا في انكلترا صيف ١٨٤٥ ، لم يقم الا بتفحص بعض الكتب التي كانت في متناول يده في مانشستر . وقد كانت المؤلفات التي نحن بصددها متعذرة في الاربعينات كما هي عليـــه الآن . وفي الوقت نفســه ، اذا ظلت المؤلفات مجهولة بالنسبـــة لرودبرتوس ، فان هذا يشير فقط الى ضيقه المحلي البروسي . انه المؤسس الحقيقي للاشتراكية البروسية النوعية ، وهو جدير موسوم بهذا .

وعلى أية حال ، حتى في بلاده الحبيبة بروسيا لم يبق رودبرتوس بعيدا عن الانزعاج . فقد طبع في برلين عام ١٨٥٩ كتاب ماركس « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » الجزء الاول . وفيه نجد ، من جملـــة الاعتراضات التي وجهها الاقتصاديون الى ريكاردو ، الاعتراض الذي يحمل رقـــم ٢ صفحة ٤٠ :

« اذا كانت القيمة التبادلية لنتاج ما مساوية لوقت العمل الـــذي يتضمنه ، فان القيمة التبادلية ليوم العمل مساوية لنتاج هذا اليوم . أو أن الاجرة يجب أن تساوي نتاج العمل . بيد أن الامر عكس ذلك » .

وحول هذا الاعتراض نجد الملاحظة التالية :

« ان هذا الاعتراض الذي ظهر ضد ريكاردو من الجانب الاقتصادي قد أخذ به من الجانب الاشتراكي . ودعي المجتمع البرجوازي الـــى أن يستخلص في الممارسة العملية النتائج المفروضة من مبدئه النظري . وبهذه الطريقة على الاقل حول الاشتراكيون الانكليز الصيغة الريكاردية للقيمـــة التبادلية ضد الاقتصاد السياسي » .

وفي الملاحظة نفسها اشارة الى كتاب ماركس (**بؤس الفلسفة**) الذي كان يومها متوفرا في كل المكتبات .

وكان لرودبرتوس الفرصة الكافية ليقنع نفسه فيما اذا كانت اكتشافاته عام ١٨٤٢ جديدة فعـــلا أم لا . وعوضا عن ذلك ، يدعي فضيلة هـــذه ١٨٤٢

الاكتشافات مرة بعد أخرى ، ويعتبرها اكتشافات لا مثيل لها ، ولم يدر في خلده ان باستطاعة ماركس أن يرسم ، بشكل مستقل ، النتائج المستخلصة من ريكاردو ، تماما مثلما فعل رودبرتوس نفسه . كان ذلك مستحيلا على الاطلاق . فماركس « سرقه » ـه ـ ـه هو الذي قدم ماركس ، وليس غيره، كل تسهيل ليقنع نفسه كم كانا كلاهما مسبوقين باعلان هذه النتائج على الاقل بصورتها الفجة في انكلترا التي لاتزال على حالتها من الفجاجة عند رودبرتوس .

ان أبسط تطبيق اشتراكي للنظرية الريكاردية هو في الحقيقة ذاك الذي اشرنا اليه من قبل . ان هذا التطبيق قاد في عدة حالات الى الاستبصار بمنشأ القيمة الزائدة وطبيعتها ، هذه القيمة التي تجاوزت ريكاردو كثيرا ، كما هو أمر رودبرتوس بين الآخرين . وبغض النظر عن حقيقة انه في هذا المجال لا يمثل أصلا أي شيء لم يسبق أن قيل من قبل بشكل جيد على الاقل ، فان عرضه يعاني مثل أسلافه من حقيقة أنه يوافق ، دون انتقاد ودون تمعن أخير ، على المقولات الاقتصادية كالعمل ورأس المال والقيمة ... الخ في شكلها الفج المرتبط بمظاهرها الخارجية ، التي سلمها اليه الاقتصاديون . ان رودبرتوس لم يكتف فقط بفصل نفسه عن التطور اللاحق ـ على النقيض من ماركس الذي كان أول من حرك هذه القضايا التي ظلت تتكرر طوال الاربع والستين سنة الماضية ـ ولكنه ، كما سبق وأشرنا ،يفتح لنفسه الطريق التي تقود الى الطوباوية مباشرة .

ان التطبيق المشار اليه للنظرية الريكاردية القائلة ان النتاج الاجتماعي العام يخص العمال وحدهم باعتباره انتاجهم ، لانهم هم فقط المنتجون الحقيقيون ، يقود الى الشيوعية مباشرة . ولكن ـ كما أشار ماركس في المقطع المقتبس سابقا ـ ، يعتبر هذا شكليا خطأ من الناحية الاقتصادية ، لانه ببساطة تطبيق للاخلاق على الاقتصاد . وطبقا لقوانين الاقتصاد البرجوازي ، لا يخص القسم الاعظم من انتاج العمال الذين انتجوه . واذا قلنا الآن : « ان ذلك ليس عدلا » و « يجب الا يكون هكذا » ، عندها لا شيء

يمكن أن يؤثر تأثيرا سريعا في الاقتصاد . اننا بهذا القول نكتفي فقط بتسجيل أن هذه الحقيقة الاقتصادية متناقضة مع شعورنا الاخلاقي . ولذلك لم ينشىء ماركس مطالبه الشيوعية على هذا الاساس ، وانما على الانهيار الحتمي بطريقة الانتاج الراسمالي التي تتصاعد أمام أبصارنا يوميا الى أعلى درجة وصلتها . انه يقول فقط ان القيمة الزائدة تتألف من عمل غير مأجور، وهذا القول هو حقيقة واضحة . بيد أن مايبدو شكليا انه خطأ من حيث الاقتصاد ، يمكن أن يكون صحيحا من حيث وجهة نظر التاريخ العالمي . واذا كان الوعي الاخلاقي لدى الجماهير يعلن عن حقيقة اقتصادية انها غير عادلة ، كما حدث في القنانة أو العمل العبودي ، فذلك يثبت أن الحقيقة نفسها قد شاخت ، وان حقائق اقتصادية قد طفقت تظهر ، ويرجع ذلك الى أن الحقيقة السابقة اصبحت غير محتملة ولا يمكن الدفاع عنها . لذلك يمكن أن يكون المضمون الاقتصادي الحقيقي مختفيا خلف الخطأ الاقتصادي الشكلي . ولا مجال هنا لمعالجة اهمية نظرية القيمة الزائدة وتاريخها بشكل دقيق .

ويمكن في الوقت نفسه رسم نتائج اخرى ، وقد رسمت ، من النظرية الريكاردية للقيمة . ان قيمة السلع يحددها الزمن المطلوب لانتاجها . وقد ظهر ، على اي حال ، أن هذه السلع ، في هذا العالم الشرير ، يمكن أن تباع فوق قيمتها وأحيانا دون قيمتها وليس فقط كنتيجة لتقلبات المزاحمة . ان معدل الربح يميل الى ان يصبح متساويا في المستوى نفسه بالنسبة لكل الراسماليين ، كما أن سعر البضائع اصبح اقل بالنسبة لقيمة العملبواسطة عاملي العرض والطلب . بيد أن معدل الربح يحسب على أساس مجموعراس المال المستثمر في مشروع صناعي ما . ويمكن الآن للانتاج السنوي في فرعين مختلفين من فروع الصناعة أن يجسد كميات متساوية من العمل ، وبالتالي، يمكن أن يجسد قيما متساوية ، ويمكن أيضا للاجور أن تكون مرتفعة ارتفاعا متساويا في كلا الفرعين ، بينما يمكن للراسمال الموظف في احد الفرعين أن يكون ، وغالبا ما يكون ، اكبر من الآخر بضعفين أو ثلاثة أضعاف ، فنرى أن

قانون القيمة الريكاردي ، كما اكتشفه ريكاردو نفسه ، يقع في تناقض هنا مع قانون معدل الربح المتساوي . وحتى لو بيع انتاج كلا فرعي الصناعة بقيمته فان معدل الربح لا يمكن أن يكون متساويا ، فاذا كان متساويا ، فان انتاج كلا فرعي الصناعة لن يباع ، بكل تأكيد ، حسب قيمته . وهكذا نكون قد وقعنا هنا في تناقض ، تناقض قانونين اقتصاديين ، والحل العملي بالنسبة لريكاردو (الفصل الاول ، المقطعان الرابع والخامس) هو قاعدة تطبق لصالح معدل الربح على حساب القيمة .

ولكن التعريف الريكاردي للقيمة ، برغم خصائصه المشؤومة ، يحمل سمة تجعله عزيزا على قلب البرجوازي الطيب . انه يناشد القوة الهوجاء لشعوره بالعدالة . فالعدالة والمساواة في الحقوق هما الدعامتان الاساسيتان اللتان عليهما ترغب برجوازية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أن تقيم بناءها الاجتماعي فوق حطام الظلم والتفاوت والامتيازات الاقطاعية . ان تحديد قيمة السلع بالعمل والتبادل الحر لمنتجات العمل لايمكن أن يوضع وفقا لمقياس القيمة هذا بين مالكي السلع بحقوق متساوية ، تلكم هي ، كما اثبت ماركس سابقا ، القواعد الحقيقية التي تقوم عليها كل الايديولوجية السياسية والشرعية والفلسفية للبرجوازية الحديثة . ولو جرى الاقرار مرة بأن العمل هو مقياس قيمة السلعة ، فان الشعور الكريم للبرجوازي الطيب لا يمكن الا أن يجرح جرحا عميقا بسبب خبث هذا العالم الذي يعترف بهذا القانون الاساسي للعدالة ، اسميا ، بينما لايزال في الواقع يظهر في كل لحظة أنه ينحي هذا القانون جانبا دون تثريب . والبورجوازي الصغير ، على الاخص ، الذي ينكمش عمله الشريف من حيث القيمة يوميا ــ حتى ولو كان عمل عماله ومتدربيه ــ بواسطة منافسة الآلة والانتاج الضخم ، ان هذا المنتج الصغير بالذات يتوق الى مجتمع يكون فيه تبادل المنتجات طبقا لقيمة العمل الموجود فيها ، هو الحقيقة الثابتة والنهائية . وبكلمة أخرى ، انه يتوق الى مجتمع يسود فيه قانون وحيد للانتاج السلعي بشكل مطلق وكامل ، ولكن حيث الشروط ملفاة ، وهذه الشروط يمكن أن يسود فيها القانون

كليا ، اي قوانين الانتاج السلعي الاخرى ، وبالتالي قوانين الانتاج الرأسمالي.

اما الى اي درك ضربت هذه الطوباوية اطنابها في طريقة تفكير البرجوازي الصغير ـ سواء الطريقة الحقيقية أم المثالية ـ فان ذلك يثبته واقع أن هذه الطوباوية كانت قد تطورت من قبل تطورا متسقاً على يدي جون غراي عام ١٨٣١ ، وجرت محاولة التبشير بها عمليا ونظريا في انكلترا في الثلاثينات ، وأعلنها رودبرتوس في ألمانيا على أنها حقيقة نهائية عام ١٨٤٢ وبرودون عام ١٨٦٤ ، وأعلن عنها رودبرتوس مرة ثانية عام ١٨٧١ باعتبارها حلا للمسألة الاجتماعية ، وباعتبارها ميثاقه الاجتماعي ، وقد وجدت في عام ١٨٨٢ أيضا انصارا بين جماعة قناصي المناصب الذين باسم رودبرتوس هيؤوا انفسهم لاستغلال اشتراكية الدولة البروسية .

ان نقد هذه الطوباوية نقدا قاصما قد قام بارسائه ماركس ضد برودون وضد غراي معا (انظر ملاحق الكتاب) ، وهذا ما يدعوني الى أن أقتصر على بعض الملاحظات حول اثباتها وشرحها لرودبرتوس على الخصوص .

وكما سبق وقلت ان رودبرتوس يتبنى التعريفات التقليدية للمفهومات الاقتصادية كلها بالشكل الذي جاءت به اليه من الاقتصاديين . ولم يبذل هو أدنى محاولة لتحري هذه التعريفات . فالقيمة لديه هي « تقويم شيء مقابل الاشياء الاخرى طبقا للكمية ، وقد اخذ هذا التقويم مقياسا » . واذا نظرنا الى هذا بتساهل لقلنا انه تعريف مبعثر للغاية ، يعطينا ، في أحسن الحالات ، فكرة عم تشبه القيمة على وجه التقريب ، بيد أنه لا يقول شيئا على الاطلاق عن القيمة نفسها وماذا تكون . وما دام هذا ، على اي حال ، كل ما في مقدور رودبرتوس أن يخبرنا به عن القيمة ، فالواضح أنه يبحث عن مقياس للقيمة يقع خارج حدود القيمة . وبعد ثلاثين صفحة يخلط فيها القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية بشكل مشوش مع قوة التفكير المجرد التي حازت اعجاب الهر أدولف فاغنر ، يصل الى نتيجة هي أنه لا يوجد مقياس حقيقي للقيمة ، وأن على المرء أن يتدبر أمره بمقياس بديل . ان العمل

يمكن أن يستخدم كمقياس لكمية من العمل متساوية ، سواء « أكانت هذه الحالة نفسها أو كانت المقاييس مقبولة » للتأكيد انها هي نفسها . وبالتالي تبقى القيمة والعمل بدون أي علاقة فعلية بين بعضهما ، على الرغم من أن الفصل الاول كله مخصص ليشرح لنا أن السلع « تكلف عملا » ، ولا شيء غير العمل ، وليشرح لنا لماذا يجري الامر هكذا .

والعمل هنا مأخوذ ، مرة أخرى ، دون تمحيص في الشكل المتداول بين الاقتصاديين . وليس حتى هذا ، لانه على الرغم من وجود اشارة بكلمتين الى التباين في كثافة العمل ، يظل العمل منظورا اليه ، بشكل عام تماما ، على أنه شيء ما « ذو كلفة » . اذا هو كشيء يقيس القيمة ، بصرف النظر تماما فيما اذا كان مستهلكا تحت معدل عادي للظروف الاجتماعية أم لا . وحول ما اذا كان المنتجون انفقوا عشرة أيام ، أم يوما واحدا فقط ، في اعداد المنتجات التي تستلزم يوما واحدا، فيما اذا استخدموا افضل الادوات ام اسواها، فيما اذا كانوا ينفقون زمن العمل في انتاج المواد الضرورية اجتماعيا وبكميات مطلوبة اجتماعيا ، أم أنهم يصنعون مواد غير مرغوب فيما اذا كانوا ينفقون زمن العمل في انتاج المواد الضرورية اجتماعيا كل هذا لا نجد كلمة واحدة ، ان مانجده هو : العمل هو العمل والمنتوج ذو العمل المتعادل يجب أن يجري تبادله مع منتوج ذي عمل متعادل . ان رودبرتوس الجاهز ابدا ، سواء أكان مصيبا أم مخطئا ، لتبني الموقف القومي، ولرصد علاقات المنتجين لفرديين من برج الاعتبارات الاجتماعية العامة العالي ، يحرص على تجنب كل هذا هنا . وهذا ، في الواقع ، لانه يندفع مباشرة منذ السطر الاول في كتابه الى طوباوية النقد العملي (١) (labour money) ، ولان أي تحرٍ عن العمل بوصفه قيمة انتاجية سوف يضع في

---

(١) المقصود بالنقد العملي : اصدار قسائم نقدية بفئات مختلفة وكل فئة من هذه الفئات تشير الى « كمية من العمل » يمكن تبادلها بسلعة أو بعدد من السلع تتضمن الكمية نفسها من العمل اللازم لانتاجها . (المترجم)

طريقه صعوبات لا تذلل . ان فطرته هنا كانت أقوى من قوة تفكيره المجرد، هذه الفطرة التي تجلت في رودبرتوس بغياب ملموس قصيّ للافكار .

ان التحول الى الطوباوية هو في قبضة اليد الآن . ان « المقاييس » التي تؤكد تبادل السلع حسب قيمة العمل كقاعدة وظيدة ، لا تسبب اي صعوبة . ان الطوباويين الآخرين من الاتجاه نفسه – من غراي حتى برودون – يرهقون ادمغتهم في استنباط المؤسسات الاجتماعية للتي تحقق هذا الهدف. انهم يبذلون جهدهم لحل المسألة الاقتصادية بطريقة اقتصادية عن طريق عمل المالكين انفسهم اصحاب السلع المتبادلة . ان هذا اكثر سهولة بالنسبة لرودبرتوس ، الذي يناشد الدولة كمواطن بروسي صالح : « درجة بسيطة من سلطة الدولة كفيلة بتحقيق الاصلاح » .

وبهذه الطريقة « تسنّ » القيمة ، ولكن هذا لا يعني ، باي حال ، اسبقية رودبرتوس بهذا الدستور الذي أعلنه . بل العكس فغراي وبراي – من بين غيرهم – سبقا رودبرتوس ، حتى درجة الاشياع ، في تكرار هذه الفكرة اي الرغبة الخالصة لايجاد مقاييس بطريقة تتبادل فيها المنتجات دائما وبكل الظروف ، بقيمة العمل الموجودة فيها فقط .

وبعد أن تملك الدولة القيمة التأسيسية – على الاقل لجزء من المنتجات، لان رودبرتوس متواضع ايضا – تصدر قسائم عمل نقدية ، وتمنح الفرصة للراسماليين الصناعيين ، الذين يدفعون بهذه القسائم اجور العمال ، اذ ذاك يعود العمال ويبتاعون المنتجات بقسائم العمل النقدية التي قبضوها ، وهذا ما يسبب عودة النقد الورقي الى نقطة البداية . الا كم هي جميلة هذه العائدات ، حتى ان المرء يجب أن يسمع شيئا عنها من رودبرتوس نفسه :

« وبالنسبة للشرط الثاني ، اي المقياس الضروري ، وهو ان القيمة المضمونة في القسيمة يجب أن تمثل فعلا في التداول يتحقق في ان الشخص الذي ينجز فعلا منتوجا ما يتسلم قسيمة تسجل عليها بدقة كمية العمل التي احتاجها المنتوج . ويستلم ذاك الذي يسهم في منتوج يستغرق يومي

عمل قسيمة تمهر بـ « يومين » . وبالمراقبة الدقيقة لهذه القاعدة في اصدار القسائم يتحقق الشرط الثاني بالضرورة . لانه ، طبقا لافتراضاتنا السابقة ، تتطابق القيمة الحقيقية للبضائع دائما مع كمية العمل الذي كلفه انتاجها ، وكمية العمل هذه تقاس بواسطة التقسيم المألوف للوقت ، لذلك فان كل فرد يسهم في منتوج ما انفق فيه عمل يومين ويستلم شهادة بيومين ، لايستلم ، او لا تمهر على بطاقته قيمة اكثر او اقل من تلك التي انجزها فعلا . واكثر من هذا ، فما دام الشخص الذي وضع منتوجا ما في التداول يستلم وحده مثل هذه الشهادة ، فمن المؤكد أن القيمة المسجلة على القسيمة مفيدة لسد حاجة المجتمع . فكم أوغلنا في تصور دورة تقسيم العمل لو اتبعت هذه القاعدة بدقة : **ان مجموع القيمة المنجزة يجب أن تساوي بالضبط مجموع القيمة المصادق عليها** . وعلى اي حال فما دام مجموع القيمة المصادق عليها يساوي بالضبط مجموع القيمة المحددة ، فان الاخيرة **تتطابق بالضرورة مع القيمة المنجزة ، وان كل المطاليب ستتحقق وسوف تظهر السيولة دون ريب»** (ص ١٦٦ – ١٦٧) .

واذا كان رودبرتوس ، حتى الآن ، يخطئه الحظ دائما في الوصول متأخرا جدا ، الى هذه الاكتشافات الجديدة ، فانه ، هذه المرة ، يحوز بجدارة نوعا فريدا من الاصالة ، وهو أن **احدا** من منافسيه لم يتجرأ على التعبير عن طوباوية قسائم العمل البلهاء بمثل هذا الشكل الساذج الطفولي الواضح . . .

. . . ويمكنني أن أقول ، يعبر بمثل هذا الشكل البوميراني(١) . وما دام قد وزع لكل قسيمة ورقية شيء مطابق من القيمة ، ولا شيء من القيمة يوزع الا مقابل قسيمة ورقية ، فان المجموع العام للقسائم الورقية يجب أن

---

(١) نسبة الى الكلاب البوميرانية . وبوميرانيا هي مقاطعة كانت تابعة لالمانيا قديما ، واليوم تابعة لبولونيا . والكلاب البوميرانية هي كلاب صغيرة الحجم دقيقة الانف والاذنين كثيفة الشعر . ولا شك أن انجلز يقصد بهذه الصفة اظهار غباء رود برتوس المطبق .
(المترجم)

يغطي دائماالمجموع العام للاشياء ذات القيمة . وعلى هذا تكون نتيجةالحساب بدون اي باقٍ ، انها تتفق ايضا مع زمن العمل الثاني ، ولا يوجد (محاسب دائرة دخل حكومية) بامكانه ، مهما انفق في الخدمة ، ان يجد ادنى خطأ في الحساب . فما الذي يريده المرء اكثر من هذا ؟ .

في المجتمع الراسمالي الحالي نجد كل راسمالي صناعي ينتج لحسابه الخاص كل ما يرغب وكيفما يرغب ومثلما يرغب . ويبقى الطلب الاجتماعي، على اي حال ، شأنا مجهولا بالنسبة اليه ، سواء من حيث الكيفية ، اي نوع الاشياء المطلوبة ، او من حيث الكمية . وما لايمكن امداده اليوم بالسرعة الكافية ، ربما تجاوز في الغد حد الطلب . ومهما كان الامر فانالطلبيتحقق اخيرا بهذه الطريقة او تلك ، حسنة كانت ام سيئة ، وان الانتاج ، اذا ما اخذناه ككل ، يتجه اخيرا نحو تأمين الاشياء المطلوبة . فكيف تتم تسوية هذا التناقض ؟ بالمنافسة . ولكن كيف تخلق المنافسة هذا الحل ؟ انها ببساطة تخلقه عن طريق تخفيض قيمة العمل للسلع التي لا نفع فيها من حيثالنوع والكمية للحاجات الاجتماعية العاجلة ، وعن طريق جعل المنتجين يشعرون ، بوسائل ملتوية ، انهم انتجوا مواد غير مفيدة اطلاقا او مواد مفيدة غير صالحة للاستعمال بكمية فائضة . وتترتب على هذا نتيجتان :

اولا : ان الانحراف المستمر لاسعار السلع عن قيمتها هو الشرط الضروري الذي فيه ، او من خلاله فقط تظهر قيمة السلع الى الوجود . وعن طريق تقلبات المنافسة ، وبالتالي اسعار السلع فقط ، يؤكد قانون القيمة للانتاج البضاعي نفسه ، ويصبح تقرير قيمة السلعة عن طريق زمن العمل الضروري اجتماعيا لانتاجها حقيقة واقعة . ذلك ان شكل اعلان القيمة ، وهو السعر ، كقاعدة لها وجه مختلف عن القيمة التي يظهر بها ، هو مصير تشارك فيه القيمة معظم العلاقات الاجتماعية . ان الملك يبدو عادة مختلفا تماما عن المملكة التي يمثلها . والرغبة في مجتمع من المنتجين الذين يتبادلون سلعهم ، في تثبيت تحديد زمن العمل للقيمة ، عن طريق منع

المنافسة لتوطيد هذا التثبيت للقيمة من خلال الضغط على الاسعار ودفعها في الطريق الذي يمكن أن يتوطد فيه التثبيت ، هذه الرغبة تبرهن ان المرء ، في هذا المجال على الاقل ، يتبنى الازدراء الطوباوي المألوف بقوانين الاقتصاد.

ثانيا : ان المنافسة ، بدفعها الى التحقيق العملي قانون قيمة انتاج السلعة في مجتمع من المنتجين الذين يتبادلون بضائعهم ، تحقق بالضبط المنظمة والمؤسسة الوحيدة للانتاج الاجتماعي التي يحتمل أن توجد في هذه الاحوال . وفقط عن طريق خفض قيمة المنتجات أو رفعها تتضح لمنتجي السلعة الفرديين الاشياء وكمية هذه الاشياء ، التي يحتاجها المجتمع أوالتي لا يحتاجها . ولكن هذا المنظم الوحيد نفسه هو الذي الغته الطوباوية التي يشاركها رودبرتوس نظرتها . ولو سألنا عندئذ ما الضمانة التي نملكها في أن كمية الانتاج الضرورية وليس زيادة عليها هي التي ستنتج ، بحيث لا نجوع بالنسبة للقمح واللحم بينما نصاب بنقص في سكر الشوندر وتغمرنا كحول البطاطا ، ولا نحتاج الى السراويل نستر عرينا بينما تتوفر ازرار السراويل بالملايين ــ لاظهر لنا رودبرتوس بزهوٍ ، حسابه الشهير الذي طبقا لهاعطيت القسيمة لكل أوقية فائضة من السكر ، لكل برميل كحول لم ينفق ، لكل زر سروال غير مستعمل ، هذا الحساب الذي « يعمل بدقة » والذي طبقا له « تتحقق كل المطاليب وسوف تظهر السيولة دون ريب » وأي امريء لا يصدق هذا يمكنه أن يلجأ الى المحاسب الحكومي لدائرة الدخل السيد (س) في بوميرانيا ، الذي أشرف على الحساب ووجده صحيحا ، هذا الحساب الذي نظرا لانه لم يجد فيه أي اثم أو خطأ يعتبر موثوقا تماما .

والآن انظر السذاجة التي ينهي بها رودبرتوس الازمات الصناعية والتجارية بطرق طوباوية . فحالما يصل انتاج السلع الى أطراف السوق العالمية ، فان التعادل بين المنتجين الفرديين الذين يعملون لحسابهم الخاص والسوق التي ينتجون لها والتي يجهلونها من حيث كمية الطلب ونوعيته ،

يتحقق عن طريق عاصفة في السوق العالمية ، عن طريق أزمة تجارية★ . واذا اوقفنا المنافسة لتحذير المنتجين الفرديين ، عن طريق ارتفاع الاسعار وانخفاضها ، وطريقة السوق العالمية ، فان أعينهم مصابة بالعمى التام . ولا نشاء انتاج سلع على هذا الشكل الذي لا يستطيع فيه المنتجون أن يعرفوا اي شيء عن حالة السوق التي ينتجون لها ـ ان هذا في الحقيقة علاج لداء الازمة ربما يجعل الدكتور ايزنبرت يحسد رودبرتوس عليه .

والمرء يفهم الآن لماذا يحدد رودبرتوس ببساطة قيمة السلع بواسطة « العمل » ولماذا يوافق على شتى درجات حدة العمل . ولو انه تحرى كيف وبأية وسيلة يخلق العمل القيمة ويحددها ويقيسها تبعا لذلك ، فسوف يصل الى العمل الضروري اجتماعيا ، ضروري للمنتوج المفرد في كلا علاقتيه : مع المنتجات الاخرى التي من النوع نفسه وأيضا مع الطلب الاجمالي للمجتمع . وهو بعد ذلك سيواجه السؤال التالي : كيف يظهر تعادل انتاج منتجي السلع المختلفة للطلب الاجتماعي ؟ وطوباويته كلها ستكون مستحيلة . وفي هذه المرة يفضل رودبرتوس أن « يقوم بالتجريد » وبالفعل هذا ما حدث تماما .

ونأتي الآن الى النقطة التي قدم لنا فيها رودبرتوس شيئا جديدا حقا ، شيئا يميزه عن كل أصدقائه العديدين المؤيدين لاقتصاد تبادل النقد العملي. انهم يطالبون بهذه المؤسسة التبادلية قصد القضاء على استثمار العمل المأجور من قبل الرأسمال . انكل امرىء يتلقى قيمة العمل الكاملة لمنتوجه. والجميع يوافقون على هذا من غراي الى برودون . ويقول رودبرتوس : ليس هذا أمرا مطلقا . ان العمل المأجور واستثماره يبقيان .

★ كانت هذه هي الحالة حتى الآن على الاقل . فمنذ أن أخذ احتكار انكلترا للسوق العالمية يتحطم اكثر فأكثر عن طريق مشاركة فرنسا والمانيا وعلى الاخص اميركا في التجارة العالمية ، طفق يظهر شكل جديد من التعادل . ان فترة الازدهار العام التي تسبق الازمة لا تزال غير ظاهرة . واذا استمر هذا فان الركود المزمن سوف يصبح الحالة الطبيعية للصناعة الحديثة مع تقلبات طفيفة . (ملاحظة من انجلز)

وفي الدرجة الاولى ، لا يمكن في ظل دولة معقولة للمجتمع ان يتلقى العامل القيمة الكاملة لمنتوجه ويستهلكها . ان سلسلة من الوظائف الضرورية ، ولكنها غير المنتجة ، تدفع من الاعتماد العام ، وبالتالي يجري الحفاظ على الاشخاص المرتبطين بها . ان هذا صحيح مادام التقسيم الحالي للعمل يجري التمسك به . وفي مجتمع يكون فيه العمل المنتج العام اجباريا وايضا « معقولا » ، فان هذا يتهافت الى الحضيض . لكن الحاجة الى اعتماد من اجل الاحتياط الاجتماعي والتراكم سوف تبقى حتى في تلك الحالة ، بينما يبقى العمال بمجموعهم (**أي كلهم**) يملكون انتاجهم العام ويستمتعون به ، وكل عامل على حدة لن يتمتع « بالانتاج الكامل لعمله » . كما أن طوباويي النقد العملي الآخرين لم يتغاضوا عن الحفاظ على وظائف غير منتجة اقتصاديا على حساب منتوج العمل . ولكنهم تركوا العمال يفرضون الضريبة على انفسهم لهذا الغرض بالطريقة الديمقراطية المعتادة ، بينما يفضل رودبرتوس ، الذي يتفق اصلاحه الاجتماعي عام ١٨٤٢ مع الدولة البروسية في ذلك الوقت ، أن ينيط الامر كله بحزم البيروقراطية ، التي تقرر ، من الاعلى ، حصة العامل من منتوجه الخاص ويسمح له بكل سرور أن يمتلكه .

وفي الدرجة الثانية ، يستمر الريع العقاري والربح غير منقوصين . لان مالكي الارض والرأسماليين هم أيضا يمارسون وظائف معينة مفيدة اجتماعيا أو بالاحرى وظائف ضرورية أحيانا ، حتى وان كانوا أفرادا غير منتجين اقتصاديا ، ويحصلون بشكل ربح أو ريع عقاري على نوع من الدفعة على الحساب — والمتفق عليه أن هذا مفهوم لم يكن جديدا حتى في عام ١٨٤٢ . والواقع أنهم يتقاضون حاليا أكثر بكثير من هذا القليل الذي يقومون به ، ويقومون به بشكل رديء جدا ، ولكن رودبرتوس بحاجة ، على الاقل لخمسمئة سنة قادمة ، الى طبقة ذات امتياز ، وهكذا يبقى المعدل الحالي للقيمة الزائدة ، اذا أردنا التعبير الصحيح ، موجودا دون أن يفسح المجال لها بالتزايد . ويجعل رودبرتوس المعدل الحالي للقيمة الزائدة هذا مئتين بالمئة ، اي أن العامل الذي يقدم اثنتي عشرة ساعة عمل يوميا ، لا يستلم شهادة بالاثنتي عشرة ساعة هذه ، وانما بأربع ساعات فقط وتقسم القيمة المنتجة في ثماني الساعات الباقية بين مالك الارض والرأسمالي . لذلك ليست

شهادات العمل التي يقدمها رودبرتوس سوى اكذوبة . وعلى المرء ان يكون يونكرا (junker) (١) بوميرانيا حتى يتخيل كيف تدفع الطبقة العاملة الى العمل مدة اثنتي عشرة ساعة من اجل أن تستلم شهادةبأربع ساعات عمل . واذا ترجمت شعوذة الانتاج الرأسمالي الى هذه اللغة الساذجة ، التي تظهر فيها على انها سرقة مفضوحة ، فانها تحقق المستحيل . ان كل شهادة تعطى للعامل سوف تكون بمثابة تحريض على التمرد وهذا ما تعاقب عليه المادة (١١٠) من قانون العقوبات الامبراطوري الالماني . ان المرء لن يرى اي بروليتاريا اخرىأكثر من البروليتاريا المياومة ، لاتزال فيحالة نصفالعبودية، تابعة لمقاطعة اليونكر البوميراني ، حيث العصا والسوط في أوج سلطتهما ، وحيث يضم هذا اليونكر كل نساء القرية الجميلات الى حريم سيادته . ويكفي هذا حتى يتصور المرء مدىالاهانة التي تلحقبالعمال . بيد أنمحافظينا هم حقا ثوريونا العظام .

وعلى أي حال ، لو تطبع عمالنا ، بشكل كاف ، على تحمل الخدعة بأنهم يملكون في الحقيقة أربع ساعات عمل فقط بعد الاثنتي عشرة ساعة الكاملة من العمل المضني ، فانهم ، كمكافاة ، يضمنون أن حصتهم الكاملةفي انتاجهم الخاص لن تتدنى اكثر من الثلث . فيا لها من معزوفة فعلية للمستقبل وقعت على بوق طفل لا تستحق أن نهدر كلمة اخرى زيادة عما قيل . واذا كان ثمة رواية لطوباوية رودبرتوس في تبادل النقد العملي ، فان هذه الروائية طفولية وساذجة وهي دون مستوى منجزات رفاقه العديدين، سواء من سبقه منهم أو من تلاه .

وعندما ظهر كتاب (**حول المعرفة**) لرودبرتوس . . . الخ كان ،بالتأكيد، كتابا هاما . وكان تطويره لنظرية ريكاردو في القيمة في منحى واحد بداية تبشر بنجاح كبير . وحتى لو كان ذلك جديدا بالنسبة اليه ولالمانيا ، فانه لا يزال ، ككل ، يقف على قدم المساواة مع منجزات أعظم أسلافه الانكليز . ولكن ذلك كان بداية فقط ، يمكن منها انجاز محصول حقيقي فقط عنطريق عمل نقدي وشامل . ولكنه ايضا صدّ نفسه عن خطوة تطورية اكثر في هذا الاتجاه بتطويره نظرية ريكاردو من البداية الاولى في الاتجاه الثاني ، في اتجاه

---

(١) junker هو الارستقراطي البروسي (المترجم)

الطوباوية . ولذلك فقد الشرط الاول لكل نقد – التحرر من الانحياز . لقد عمل باتجاه هدف مثبت امامه ، لقد اصبح اقتصاديا يسعى حثيثا في ملاحقة غرض محدد (Tendenzokonom).

وطالما تعلق بأذيال طوباويته ، فقد صد نفسه عن كل احتمال لخطوة علمية . ومنذ عام ١٨٤٢ وحتى وفاته ، ظل يدور في حلقة مفرغة ، يكرر دائما الافكار نفسها التي عبر عنها سابقا أو التي أشار اليها في كتابه الاول ، وهو يشعر انه لم ينل حقه من التقدير ، وانه اختلس منه ، حيث لا يوجد شيء يختلس ، واخيرا يرفض ، ليس بلا هدف مقصود ، ان يعرف انه اكتشف في القمر ما هو مكتشف من قبل بزمن طويل .

★ ★ ★

تختلف هذه الترجمة في اماكن قليلة عن الاصل الفرنسي المطبوع . وقد جرى هذا الاختلاف وفقا للتغييرات التي أجراها ماركس بخط يده ، هذه التغييرات التي سيؤخذ بها في الطبعة الفرنسية الجديدة التي هي رهن الاعداد الآن .

وانها لضرورة ملحة ان نشير الى أن المصطلحات المستخدمة في هذا الكتاب لا تتطابق تماما مع المصطلحات المستخدمة في كتاب رأس المال . فهذا الكتاب لا يزال يتحدث عن العمل كسلعة ، ويتحدث عن شراء العمل وبيع العمل عوضا عن قوة العمل .

وفي هذه الطبعة توجد أيضا اضافتان كملحق :

١ – صفحة من كتاب ماركس (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) برلين عام ١٨٥٩ يعالج طوباوية جون غراي الاولى في تبادل النقد العملي .

٢ – ترجمة لخطاب ماركس حول التجارة الحرة في بروكسل عام ١٨٤٨ . ويعود هذا الخطاب ، مثل **بؤس الفلسفة** ، الى الفترة نفسها من تطور المؤلف .

فريدريك انجلز **لندن /٢٣/ تشرين أول ١٨٨٤**

مقدمة فريدريك إنجلز
للطبعة الألمانية الثانية

بالنسبة للطبعة الثانية ، أشير فقط الى أن الاسم الذي كتب خطأ هوبكنز في النص الفرنسي (ص ٤٥) قد استبدل بالاسم الصحيح وهو هودجسكن ، وأنه في المكان نفسه قد صحح تاريخ كتاب وليم تومبسون الى ١٨٢٤ . ونأمل بأن هذا سوف يهدىء الوجدان البيبلوغرافي للبروفسور انطون منجر .

فريدريك انجلز **لندن ٢٩ آذار ١٨٩٢**

بؤس الفلسفة

رَدّ على «فلسفة البؤس» لبرودون

تمهيد

ان برودون سيء الحظ نظرا لانه لم يفهم في أوروبا . ففي فرنسا ، اعتبر اقتصاديا سيئا ، لانه اشتهر فيها كفيلسوف الماني جيد . وفي ألمانيا اعتبر فيلسوفا سيئا لانه اشتهر فيها كواحد من أقدر الاشتراكيين الفرنسيين. ولكونه فيلسوفا المانيا واقتصاديا فرنسيا في الوقت نفسه ، فاننا نرغب في الاحتجاج ضد هذا الخطأ المزدوج .

وسوف يفهم القارىء اننا في هذه المهمة غير المشكورة سوف ندع جانبا انتقاد برودون من أجل انتقاد الفلسفة الالمانية ، وفي الوقت نفسه لتقديم بعض الملاحظات حول الاقتصاد السياسي .

كارل ماركس **بروكسل ١٥ حزيران ١٨٤٧**

ليس كتاب برودون ، بالضبط ، أطروحة حول الاقتصاد السياسي ، أو كتابا عاديا ، انه كتاب مقدس . « العجائب » « الاسرار المنتزعة من صدر الرب » « الالهامات » لا تحتاج لشيء . ولكن بما أن الانبياء يجادلون في هذه الايام ببصيرة أكثر من الكتاب الدنسين ، فان على القارىء أن يوطن نفسه على السير معنا عبر لوذعية «سفر التكوين» المظلمة المجدبة ، بغية الصعود فيما بعد ، مع برودون ، الى مملكة « **الاشتراكية العليا** » السماوية الخصبة .

(انظر برودون ، **فلسفة البؤس** ، المقدمة الصفحة ١١١ ، السطر ٢٠)

الفصل الأوّل

اكتشاف علمي

التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية

« ان قدرة كل المنتجات ، الطبيعية منها أو الصناعية ، على المساهمة في اعالة الانسان هي التي تحدد **القيمة الاستعمالية** ، كما ان قدرتها على التبادل فيما بينها تحدد **القيمة التبادلية** . . . فكيف تصبح القيمة الاستعمالية قيمة تبادلية ؟ . . . ان تكوين فكرة القيمة (التبادلية) لم يحظ بعناية كافية من الاقتصاديين . فمن الضروري اذن أن نتوقف عندها . بما أن عددا ضخما جدا من الاشياء التي أحتاجها توجد في الطبيعة بكميات معتدلة فقط ، أو ربما لا توجد على الاطلاق ، فأنا مجبر على انتاج ما أحتاج اليه . وبما ان يدي لا تطال هذه الاشياء العديدة فسوف **أقترح** على الناس الآخرين ، المتعاونين معي ، في مجالات شتى ، أن يتخلوا لي عن جزء من منتجاتهم فيبادلوها بمنتجاتي » (برودون المجلد الاول الفصل الثاني) .

ان برودون يتعهد بأن يشرح لنا قبل كل شيء الطبيعة الازدواجية للقيمة ، « التمايز في القيمة » وهي العملية التي بواسطتها تتحول القيمة الاستعمالية الى قيمة تبادلية . فمن الضروري بالنسبة لنا أن نتوقف مع برودون عند هذا العمل من التحويل . وفيما يلي سوف نناقش كيف يتم هذا العمل بحسب رأي المؤلف .

ان عددا ضخما جدا من المنتجات لا تتوفر في الطبيعة ، فتنتج في الصناعة . واذا أراد المرء تجاوز الانتاج العفوي للطبيعة ، فانه مجبر على أن يملك مصدرا للانتاج الصناعي . فما هذه الصناعة حسب رأي برودون ؟ ما منشؤها ؟ ان الفرد الواحد الذي يشعر بالحاجة الى عدد كبير جدا من الاشياء « لا تطال يده هذه الاشياء العديدة » . وكي نشبع حاجات عديدة لا بد أن ننتج أشياء عديدة ــ فلا توجد منتجات بدون انتاج . وكي ننتج أشياء عديدة يستلزم أكثر من يد رجل واحد لانتاجها . والآن ، في اللحظة التي تفترض أكثر من يد تعمل للانتاج ، فانك تعني انتاجا عاما يقوم على تقسيم العمل . وهكذا فان الحاجة ، كما يفترضها برودون ، تقتضي هي نفسها التقسيم العام للعمل . وفي افتراضك تقسيم العمل تحصل على

التبادل ، وبالتالي على القيمة التبادلية . ويمكن للمرء ، كما هو مفروض ، أن يقف على القيمة التبادلية منذ البداية .

بيد أن برودون يفضل السير في طريق ملتوٍ ، فدعنا نتبعه في كل منعرجاته ، التي تعود به دائما الى النقطة التي ابتدأ منها .

للخروج من الحالة التي ينتج فيها كل فرد على حدة ، وللوصول الى التبادل ، يقول برودون : « ارجع الى المتعاونين معي في شتى المجالات » . فأنا نفسي ، اذن ، أملك متعاونين ، كلهم في مجالات مختلفة . ومن أجل كل هذا فانني وكل الآخرين ، طبعا حسب فرضية برودون دائما ، لم نحصل على اكثر من وضع الروبنسونيين(١) الاجتماعي المنعزل والصعب . فالمتعاونون والمجالات المختلفة وتقسيم العمل والتبادل الذي يتضمنه ، حاصلة مسبقا في اليد .

ولنوجز ما سبق : ان لي حاجات كثيرة تقوم على تقسيم العمل والتبادل . وفي افتراض هذه الحاجات ، افترض برودون التبادل ، والقيمة التبادلية ، ذلك الشيء الذي يرمي الى « ملاحظة تكوينه بعناية فائقة أكثر من الاقتصاديين الآخرين » .

أن برودون قلب تماما نظام الاشياء دون أن يؤثر ذلك اطلاقا في دقة نتائجه . لايضاح القيمة التبادلية يجب أن يكون لدينا تبادل ، ولايضاح التبادل يجب أن يكون لدينا تقسيم عمل . ولايضاح تقسيم العمل يجب ان تكون لدينا حاجات ترجع بالضرورة الى تقسيم العمل . ولايضاح تلك الحاجات يجب أن « **نفترضها** » مقدما لا أن نرفضها ــ على عكس ما جاء في القاعدة الاولى من مقدمة برودون « افتراض الله مسبقا هو أن نرفضه » . المقدمة الصفحة الاولى .

فكيف يندفع برودون ، الذي يسلم بأن تقسيم العمل أمر معروف ، في ايضاح القيمة التبادلية ، التي هي دائما بالنسبة اليه مجهولة ؟

---

(١) نسبة الى روبنسون كروزو (المترجم)

يبدي « انسانما » اقتراحا للآخرين ، المتعاونين معه في المجالات المختلفة ، بحيث يقيمون تبادلا ويميزون بين قيمة عادية وقيمة تبادلية . وبقبول هذا التمييز المقترح لم يول المتعاونون برودون « عناية » اكثر من تسجيل الحقيقة ، اكثر من ابرازها ، « ملاحظتها » في اطروحته عن الاقتصاد السياسي « تكوين فكرة القيمة » . ولكنه لايزال يوضح لنا « تكوين » هذا الاقتراح ، ليخبرنا اخيرا كيف ان هذا الفرد المنعزل ، هذا الروبنسون ، جاز فجأة فكرة خلق اقتراح « لمعاونيه » عن نموذج معروف ، وكيف وافق هؤلاء على هذا الاقتراح دون ادنى اعتراض .

ان برودون لا يدخل في تلك التفاصيل السلالية . انه فقط يضع نوعا من الختم التاريخي على حقيقة التبادل ، بتمثيلها على شكل حركة يقوم بها فريق ثالث فيتم التبادل .

تلك هي مسطرة من « **الطريقة الوصفية والتاريخية** » لبرودون ، الذي يبدي ازدراء شديدا بـ « **الطرق الوصفية والتاريخية** » لآدم سميث وريكاردو .

ان للتبادل تاريخا خاصا به . فقد مر عبر أطوار مختلفة .

لقد مر زمن ، كما في العصور الوسطى ، عندما كان الفائض فقط الذي يزيد من الانتاج عن الاستهلاك ، يجري تبادله .

وقد مر زمن أيضا عندما لم يكن الفائض وحده ، بل كل الانتاج ، كل الوجود الصناعي ، يوضع للتجارة ، عندما اعتمد كل الانتاج على التبادل .

فكيف نوضح هذا الوجه الثاني للتبادل ـ القيمة السوقية في قوتها الثانية ؟

ان لدى برودون جوابا جاهزا : فلنزعم أن رجلا « **اقترح** على الرجال الآخرين معاونته في المجالات المختلفة » أن يرفعوا القيمة السوقية الى قوتها الثانية .

واخيرا حل زمن عندما اصبح كل شيء كان الانسان يعتبره غير قابل

للتحويل قد اصبح شيئا للتبادل ، شيئا للنقل ، وبالامكان تحويله . هذا هو الزمن الذي كانت فيه الاشياء مختلطة ، ولكن التبادل لا يتم فيما بينها مطلقا، تعطى ولا تباع ، يحصل عليها ولا تشترى ـ الفضيلة ، المحبة ، العقيدة ، المعرفة ، الضمير ... الخ ـ وباختصار عندما خضع كل شيء للتجارة . انه زمن الانحلال العام ، والرشوة الشاملة ، او اذا اردنا الحديث حسب مصطلحات الاقتصاد السياسي ، انه زمن فيه كل شيء ، أخلاقيا كان أم ماديا ، بعد تحويله الى قيمة سوقية ، يؤخذ الى السوق لتقدر قيمته الحقيقية .

فكيف يمكننا شرح هذا الطور الاخير الجديد للتبادل ـ القيمةالسوقية في قوتها الثالثة ؟ .

ان لدى برودون جوابا جاهزا : فلنزعم أن رجلا « **اقترح** على الرجال الآخرين ، معاونيه في المجالات المختلفة » أن يخلقوا قيمة سوقية بعيدا عن الفضيلة والمحبة ... الخ ، أن يرفعوا القيمة التبادلية الى قوتها الثالثة والاخيرة .

وها نحن نرى ان « طريقة برودون الوصفية والتاريخية » قابلةللتطبيق في كل شيء . انها تجيب عن كل شيء ، وتوضح كل شيء : واذا كان ثمة سؤال هام حول شرح « تكوين الفكرة الاقتصادية » تاريخيا ، فان هذا السؤال يفترض رجلا يقترح على رجال آخرين « معاونيه في المجالاتالمختلفة» أن يقوموا بعمل التكوين ، ويكون ذلك نهاية السؤال .

وسوف نوافق على « تكوين » القيمة التبادلية كعمل كامل ، ويبقى الآن أن نكشف فقط العلاقة بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية. ودعنا نسمع ما يقوله برودون :

« أوضح الاقتصاديون ، بشكل جيد ، الصفة الازدواجية للقيمة ، ولكن ما أهملوا الاشارة اليه بالدقة نفسها هو **طبيعتها المتناقضة** ؛ ومن هذه النقطة يبدأ نقدنا ... انه لأمر بسيط أن نوجه الانتباه الى هذا التناقض

المدهش بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية الذي اعتاد الاقتصاديون ان يروا فيه شيئا بسيطا جدا : وعلينا نحن ان نظهر أن هذه البساطة المزعومة تخفي سرا عميقا نرى أن من واجبنا هتك حجابه ... وبحسب الاصطلاحات التقنية تقف القيمتان الاستعمالية والتبادلية في معدل معكوس فتعارض كل واحدة الاخرى » .

واذا نحن تعمقنا فهم فكرة برودون فان النقاط الاربع التالية هي التي أراد ان يثبتها :

١ ــ القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية تشكلان « تناقضا مدهشا » وتعارض كل منهما الاخرى .

٢ ــ القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية هما في معدل معكوس ، في تناقض ، فتعاكس الواحدة الاخرى .

٣ ــ لم يلاحظ الاقتصاديون ولم يميزوا لا التعارض ولا التناقض بينهما .

٤ ــ نقد برودون يبدأ من النهاية .

ونحن ايضا سوف نبدأ من النهاية ، ولتبرئة الاقتصاديين من اتهامات برودون ، سنترك اثنين من ذوي الشهرة العلمية يتحدثان بنفسيهما :

سيسموندي : « انه التعارض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ، الذي به اخضعت التجارة كل شيء ... الخ » (دراسات ــ المجلد ٢ صفحة ١٦٢ ، طبعة بروكسل) .

لودردال : « نرى نسبيا انه كلما ازدادت ثروة الافراد عن طريق زيادة قيمة اي سلعة ، تقلصت ثروة المجتمع بشكل عام ، وبالمقابل ، كلما تقلصت كتلة الثروة الفردية ، عن طريق تقليص قيمة اي سلعة ، زادت ثروة المجتمع بشكل عام » (ابحاث حول طبيعة الثروة العامة ونشأتها ترجمة لانجنتي دي لافيس ، باريس ١٨٠٨ صفحة ٣٣) .

لقد اقام سيسموندي على **التعارض** بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية مبدأه الاساسي الذي طبقا له يتناسب التقلص في الدخل العام مع التزايد في الانتاج .

وأقام لودردال نظامه على معدل التعاكس لنوعين من القيمة ، وكان مبدؤه في الحقيقة شعبيا زمن ريكاردو ، حتى أن الاخير كان يتحدث عنه كما يتحدث عن شيء معروف بشكل عام . « ومن خلال دحض فكرتي القيمة والثروة ، أو الثروة التي جرى الالحاح عليها ، أي الضروريات ، ووسائل الراحة ومسرات الحياة البشرية ، يمكن أن تزداد الثروة » (ريكاردو «مبادىء الاقتصاد السياسي » ترجمة كونستانسيو والتعليقات بقلم ج . ب . ساي، باريس ١٨٣٥ المجلد الثاني فصل « حول القيمة والثروة ») .

رأينا ان الاقتصاديين قبل برودون « أولوا اهتماما » بالسر العميق للتعارض والتناقض . ولنر الآن كيف يشرح برودون بدوره هذا السر بعد الاقتصاديين .

تهبط القيمة التبادلية للمنتوج كلما ازداد العرض ، وبقي الطلب كما هو ، وبكلمات أخرى ، كلما كان المنتوج أكثر وفرة **بالنسبة للطلب** ،انخفضت قيمته التبادلية أكثر فأكثر ، او سعره . والعكس بالعكس : كلما قل العرض بالنسبة للطلب ارتفعت القيمة التبادلية لسعر المنتوج المعروض ، وبكلمات أخرى،كلما اشتدتندرةالمنتجات المعروضةبالنسبةللطلب ارتفعتالاسعار . ان القيمة التبادلية للمنتوج تقوم على وفرته أو ندرته ، ولكنه دائما يرتبط بالطلب . خذ مثلا منتوجا بالغ الندرة ، وليكن فريدا من نوعه اذا أردت ، فهذا المنتوج الفريد سيكون بالغ الوفرة ، سيكون فائضا اذا لم يتوفر له طلب . وخذ من جهة أخرى منتوجا متوفرا بالملايين ، فسوف يكون نادرا اذا لم يلب الطلب ، أي اذا كان الطلب عليه كبيرا جدا .

ان هذا هو ما ندعوه حقائق بدهية ، وبالتالي فسوف نكرر هذهالحقائق بغرض استخلاص اسرار برودون المفهومة .

« واذا تتبع المرء المبدأ حتى نتائجه الاخيرة ، فانه يصل الى النتيجة التالية ، الى المنطق الصحيح في العالم ، وهو أن الاشياء التي لا يستغنى عن استعمالها والتي كميتها غير محدودة ، يمكن الحصول عليها مقابل لا شيء ،

وتلك التي منفعتها صفر والتي هي في غاية الندرة ، هي ذات قيمة لا تقدر. ولتخطي هذه الصعوبة ، فان هذه الحدود المتطرفة مستحيلة في الممارسة العملية : فمن جهة لا يمكن لمنتوج بشري أن يكون غير محدود في قيمته ، ومن جهة أخرى ، حتى الاشياء النادرة جدا يجب أن تكون مفيدة ، الى حد ما ، والا كانوا بلا قيمة أبدا . فالقيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ترتبط الواحدة بالاخرى بعلاقة لا تنفصم ، مع أنهما بطبيعتهما تميلان الى تعارض متبادل » (المجلد الاول صفحة ٣٩) .

فما الذي يحجب صعوبة برودون ؟ انه ببساطة تناسى **الطلب** ، وأن شيئا ما يكون نادرا او موفورا فقط في علاقته بالطلب . وفي اللحظة التي يتخلى عن الطلب ، يوحد بين القيمة التبادلية و **الندرة** ، وبين القيمة الاستعمالية و **الوفرة** . وفي الحقيقة انه بقوله ان الاشياء « **التي منفعتها صفر والتي هي في غاية الندرة ، هي ذات قيمة لا تقدر** » يصرح ببساطة أن القيمة التبادلية هي الندرة فقط . « في غاية الندرة ومنفعتها صفر » تعني الندرة الخالصة . « القيمة التي لا تقدر » هي ذروة القيمة التبادلية ، انها قيمة تبادلية خالصة . انه يساوي بين هذين الاصطلاحين . لذلك فالقيمة التبادلية والندرة هما مصطلحان متساويان . وفي وصوله الى هذه «النتائج الاخيرة » المزعومة ، يصل الى التطرف ، ليس في الاشياء وانما في المصطلحات التي تعبر عن هذه الاشياء ، وأنه بعطه هذا يظهر براعة في الخطابة أكثر مما يظهر براعة في المنطق . انه يكتشف فقط تناقضاته الاولى بكل عريها ، عندما يظن انه اكتشف نتائج جديدة . فشكرا للاجراءات ذاتها التي نجح فيها بالتوحيد بين القيمة الاستعمالية والوفرة الخالصة .

وبعد أن يساوي برودون بين القيمة التبادلية والندرة والقيمة الاستعمالية والوفرة ، يبدي عجبه لماذا لم يجد القيمة الاستعمالية في الندرة والقيمة التبادلية ، ولاالقيمة التبادلية في الوفرة والقيمةالاستعمالية ، وبينما يرى أن هذه الحدود المتطرفة مستحيلة فيالممارسة العملية ، فانهلايستطيع أن يصنع شيئا سوى أن يؤمن بالاسرار . ان القيمة التي لا تحدد توجد عند

برودون فقط لان المشترين غير موجودين ، ولن يجد هو أي بائع ما دام يضع الطلب خارج البحث .

ومن جهة أخرى تبدو الوفرة عند برودون شيئا عفويا . غاب عن باله كليا أن ثمة اناسا ينتجون هذه الوفرة ، وانه ، لمصلحتهم ، يجب الا نغفل الطلب . فكيف يقول برودون أن للاشياء التي يكثر استعمالها سعرامنخفضا جدا أو انها لا تكلف شيئا ؟ وعلى العكس ، فقد استنتج أن الوفرة ، اي انتاج الاشياء المفيدة جدا ، يجب أن تكون محددة اذا كان سعرها قد ارتفع ، اي ارتفعت قيمتها التبادلية .

كان زارعو الكرمة الفرنسيون بمطالبتهم بقانون زراعة الكرمة الجديدة ، وكان الهولنديون بحرقهم التوابل الآسيوية ، واقتلاع اشجار القرنفل في مولوكاس(١) انما يحاولون تخفيض الوفرة من أجل رفع القيمة التبادلية . وكان هذا المبدأ سائدا طيلة العصور الوسطى في تحديد عددالعمال المياومين ـ عن طريق القوانين ـ الذين يستخدمهم رب العمل الواحد، وتحديد عدد الادوات التي بامكانه استخدامها (انظر تاريخ التجارة لاندرسون) .

وبعد أن مثل برودون الوفرة بالقيمة الاستعمالية والندرة بالقيمة التبادلية ـ وليس أسهل من اثبات أن الوفرة والندرة هما في مستويين متعاكسين ـ يجعل القيمة الاستعمالية **والعرض** شيئا واحدا ويجعل القيمة التبادلية **والطلب** شيئا واحدا . وليجعل التناقض أكثر حدة ، ننشىء اصطلاحا جديدا فيضع « **القيمة التقديرية** » عوضا عن «**القيمةالتبادلية**» . ان المعركة الآن غيرت أرضيتها ، وأصبح لدينا **المنفعة** (القيمة الاستعمالية ، العرض) من جهة **والتقدير** (القيمة التبادلية ، الطلب) من جهة ثانية .

من سيقوم بمصالحة هاتين القوتين المتناقضتين ؟ ما العمل لجعلهما منسجمين مع بعضهما ؟ هل يحتمل أن نجد فيهما نقطة تشابه واحدة ؟

---

(١) مجموعة جزر في اندونيسيا يطلق عليها أيضا اسم (جزر التوابل) يقدر عدد سكانها بسبعمئة الف نسمة ومساحتها تبلغ ثلاثين ألف كم٢ (المترجم)

يصرخ برودون « بالتأكيد ، ثمة نقطة تشابه وهـــي **الارادة الحرة** ، والسعر الناتج من هذه المعركة بين العرض والطلب ، بين المنفعة والتقدير ، لن يكون تعبيرا عن العدالة الابدية » .

وستمر برودون في تطوير هذا التناقض :

« بمقدرتي ، **كشارٍ حر** ، أن أتحكم بحاجاتي ، أن أتحكم برغبتي **في** الشيء ، أتحكم في السعر الذي **أرغب** بدفعه . ومن جهة أخرى بمقدورك **كمنتج حر** أن تخلق وسائل التنفيذ ، وبالتالي لديك القوة التي تمكنك مـن تخفيض مصروفاتك » (المجلد الاول الصفحة ٤١) .

وبما أن الطلب ، أو القيمـــة التبادلية ، متساوية مع التقدير ، فان برودون يخلص الى القول :

« من الثابت أن **الارادة الحرة** للانسان هي التي تخلق التعارض بـين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية . فكيف يمكن ازالة هـذا التعـارض ما دامت الارادة الحرة متوفرة ؟ وكيف يمكن أن نضحي بالارادة الحرة دون أن نضحي بالبشرية ؟ » (المجلد الاول صفحة ٤١) .

وهكذا لا نجد منفذا محتملا . ثمة صراع بين قوتين غير متكافئتين ،بين المنفعة والتقدير ، بين الشاري الحر والمنتج الحر .

دعنا ننظر الى الاشياء بامعان أكثر .

ان العرض لا يمثل المنفعة تماما ، كما أن الطلب لا يمثل التقدير تماما. الا يعرض صاحب الطلب أيضا بضاعة معينة أو رمزا يمثل كل المنتجات ، **أي** النقد ؛ ألا يمثل كعارض ــ على زعم برودون ــ المنفعة أوالقيمةالاستعمالية ؟

ايضا ، ألا يطلب العارض بضاعـة معينة ، أو الرمز الذي يمثل كـل المنتجات أي النقد ؟ ثم ألا يصبح هو بهذا ممثلا للتقدير ، للقيمة التقديرية أو القيمة التبادلية ؟ .

ان الطلب هو في الوقت نفسه عرض ، والعرض هو في الوقت نفســه

طلب . وهكذا فان تناقض برودون ، بتوحيده العرض والطلب ، الاول مع المنفعة والآخر مع التقدير ، لايقوم الا على تجريد تافه .

ان مايدعوه برودون القيمة الاستعمالية يدعوه الاقتصاديون الآخرون القيمة التقديرية ، وبالشكل الصحيح نفسه . وسنقتصر هنا على الاقتباس من ستورخ (محاضرات في الاقتصاد السياسي ، باريس ١٨٢٣ الصفحتان ٤٨ ـ ٤٩) .

بالنسبة لستورخ ، الحاجات هي الاشياء التي نشعر بالحاجة اليها ، والقيم هي الاشياء التي نعزو اليها القيمة . ومعظم الاشياء لها قيمة لانها فقط تشبع حاجات يولدها التقدير . ويمكن لتقدير حاجاتنا أن يتغير ،لذلك فان منفعة الاشياء ، التي تعبر فقط عن علاقة هذه الاشياء بحاجاتنا ، يمكن أن تبادل ايضا . والحاجات الطبيعية نفسها تتغير باستمرار . وفي الحقيقة ان ما يختلف اكثر من غيره هو الاشياء التي تشكل المدد الضروري لشتى الشعوب .

ان الصراع لا يقوم بين المنفعة والتقدير ؛ انه يقوم بين القيمة السوقية التي يطلبها العارض والقيمة السوقية التي يعرضها صاحب الطلب . ان القيمة التبادلية للمنتوج هي دائما نتيجة تلك التقديرات المتناقضة .

ان العرض والطلب ، في التحليل الاخير ، يشكلان معا الانتاج والاستهلاك، ولكن الانتاج والاستهلاك يقومان على المبادلات الفردية .

ان المنتوج المعروض ليس مفيدا بحد ذاته . ان المستهلك هو الذي يقرر منفعته . وحتى حين نقبل بأن نوعية المنتوج مفيدة ، فانه لا يمثل المنفعة ابدا . وفي طريقة الانتاج ، يجري التبادل لكل تكاليف الانتاج مثل المواد الاولية ، اجور العمال . . . الخ اي كل ما يؤلف القيم السوقية . فلذلك يمثل المنتوج بنظر المنتج المجموع العام للقيم السوقية . ان ما يعرضه ليس فقط شيئا مفيدا ، وانما ايضا وفوق كل شيء قيمة سوقية .

أما بالنسبة للطلب فلن يكون مؤثرا الا في الحالة التي تتوفر له وسائل

التبادل عند بيعه . هذه الوسائل هي نفسها منتوجات ، أي قيمة سوقية .

وفي العرض والطلب ، نجد من جهة منتوجا يكلف قيما سوقيةوالحاجة الى البيع ، ونجد من جهة ثانية الوسائل التي تكلف قيما سوقية والرغبة في الشراء .

ان برودون يجعل **المشتري الحر** معارضا **للمنتج الحر** . ويعزو للاثنين صفات ميتافيزيكية . وان هذا هو ما جعله يقول « انه من الثابت ان **الارادة الحرة** للانسان هي التي تخلق التعارض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية » (المجلد الاول صفحة ٤) .

ان المنتج في اللحظة التي ينتج بها في مجتمع يقوم على تقسيم العمل والتبادل (وهذه هي فرضية برودون) ، مضطر أن يبيع . ان برودون يجعل المنتج سيد وسائل الانتاج ، ولكنه سوف يوافق معنا أن وسائل الانتاج هذه لا تقوم على **الارادة الحرة** . وفوق ذلك فان العديد من وسائل الانتاج هي منتجات حصل عليها المنتج من الخارج ، وهو ليس حرا في الانتاج الحديث حتى في انتاج الكمية التي يريدها . ان مستوى تطور القوى المنتجة تجبره على الانتاج في هذا المستوى أو ذاك .

وليس المستهلك اكثر حرية من المنتج . ان حكمه يقوم على وسائله وحاجاته . وكل من هذه الوسائل وتلك الحاجات يحددها وضعه الاجتماعي الذي يرتبط بالتنظيم الاجتماعي ككل . والحقيقة أن العامل الذي يشتري البطاطا ، والسيدة المصونة التي تشتري سير حذاء ، يتبعان كلاهماحكمهما الموقر . ولكن الفرق بين حكميهما يتضح من الاختلاف في الاوضاع التي يشغلانها بين الناس ، وهما نفساهما نتاج التنظيم الاجتماعي .

هل نظام الحاجات بأسره يقوم على التقدير أم على التنظيم الكليللانتاج؟ ان الاغلب ، أن الحاجات تنشأ مباشرة من الانتاج أو من حالة الشؤون التي تقوم على الانتاج . ان التجارة العالمية تدور كليا تقريبا حول الحاجات ، ليس حاجات الاستهلاك الفردي بل الانتاج . ولنأخذ مثالا آخر . اليست الحاجة

الى المحامين نتيجة وجود قانـون مدني يعبر عن تطـور معين للملكية ، أي الانتـاج ؟

ولا يكتفي برودون بإبعاد العناصر المشار اليها مـن علاقـة العرض والطلب . انه يسير بالتجريد الى حدوده القصية عندما يصهر كل المنتجين في منتج **واحد مفرد** ، وكل المستهلكين في مستهلك **واحد مفرد** ، ويقيم صراعا بين هاتين الشخصيتين الوهميتين . ولكن في العالم الواقعي تجري الاحداث باتجاه آخر . فتشكل المنافسة بين العارضين والمنافسة بين الطالبين جـزءا ضروريا من الصراع بين الشارين والبائعين ، هذا الصراع الذي تنتج عنـه القيمة السوقية .

وبعد أن استبعد برودون المنافسة وكلفة الانتاج بات في مقدوره أن يحيل بسهولة صيغة العرض والطلب الى سخافة .

يقول « العرض والطلب هما فقط **شكلان شعائريان** يفيدان في وضـع القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية وجها لوجه ، ودفعهما الى التصالح . انهما قطبان كهربائيان عندما يتصلان ينتجان ظـاهرة الانجـذاب المسماة التبادل » (المجلد الاول الصفحتان ٤٩ ــ ٥٠) .

يمكن للمرء أن يقول ان التبادل ليس الا « شكلا شعائريا » لدفع المستهلك الى موضوع الاستهلاك . ويمكن للمرء أن يقول ان كل العلاقات الاقتصادية هي « أشكال شعائرية » تخدم على الفور الاستهلاك ، باعتبارها وسيطة . ان العرض والطلب ليسـا علاقات انتاج معين أكثر منهما مبادلات فردية .

وبعد في أي شيء يكمن كل ديالكتيك برودون ؟ انه يكمن في استبـدال القيمة الاستعمالية والقيمـة التبادلية ، في العرض والطلب ، في البـدع المتناقضة المجردة مثل الندرة والوفرة ، المنفعة والتقدير ، المنتج المفـرد والمستهلك المفرد . وكلاهما **فارسا الارادة الحرة** .

إلام كان يهدف ؟

كان يهدف أن ينظم لنفسه واحدا من العناصر التي استبعدها جانبا وهو **كلفة الانتاج** باعتبارها **تركيبا** للقيمة الاستعمالية والقيمة التبادليـة . وبهذا بدا لعينيه أن كلفة الانتاج تشكل **القيمة التركيبية أو القيمة** التأسيسية .

القيمة التأسيسية أو القيمة التركيبية

« القيمة (القيمة السوقية) هي حجر الزاوية للبناء الاقتصادي » . القيمة « التأسيسية » هي حجر الزاوية لنظام التناقضات الاقتصادية .

فما هذه « **القيمة التأسيسية** » التي هي كل ما اكتشفه برودون في الاقتصاد السياسي ؟

ومرة أخرى نوافق على المنفعة ، وان العمل مصدر القيمة . وان الزمن هو مقياس العمل . وتحدد القيمة النسبية للمنتجات بزمن العمل اللازم لانتاجها . والسعر هو التعبير المالي للقيمة النسبية للمنتوج . واخيرا **القيمة التأسيسية** لمنتوج ما هي ببساطة وجلاء القيمة التي أسسها زمن العمل المجسد في هذا المنتوج .

ومثلما اكتشف آدم سميث **تقسيم العمل** ، كذلك يعلن برودون انه اكتشف « **القيمة التأسيسية** » . وليس هذا « شيئا لم يسمع به » وانما المتفق عليه انه ليس ثمة شيء لم يسمع به حول أي اكتشاف في العلم الاقتصادي . ان برودون ، الذي يبالغ في الاشادة بأهمية اكتشافه الخاص ، يجهد في التواضع « ليتأكد القارىء من صدق ادعائه الاصالة ، وليدفع عقول الناس الذين يعيقهم التهيب من التعاطف مع الافكار الجديدة » . ولكن المساهمة التي قام بها أسلافه الاقتصاديون في فهم القيمة ، أجبرته على الاعتراف صراحة أن الحصة الكبرى فقط ، حصة الاسد ، هي من نصيبه .

« لقد استوعب آدم سميث الفكرة التركيبية للقيمة بشكل غامض ... ولكن هذه الفكرة عن القيمة كانت عند آدم سميث حدساً خالصا . ان المجتمع اليوم لا يغير عاداته اعتمادا فقط على قوة الحدس ، ان التغير الحاسم يقوم على سلطان الوقائع . إن جـ . ب . ساي كان الشارح الرئيسي للتناقض الذي شخصه تشخيصا اكثر حسية وأكثر وضوحا » (الجزء الاول صفحة ٦٦) .

هنا نجد ، على شكل نواة أولية ، تاريخ اكتشاف القيمة التركيبية :

آدم سميث عن طريق حدس غامض ، وساي عن طريق التناقض ، وبرودون عن طريق التأسيس والحقيقة « التأسيسية » . ولنفرض أن ليس ثمة خطأ حول هذا : كل الاقتصاديين الآخرين من ساي حتى برودون ، يتوقلون فقط شعاب التناقض . « ولا يصدق انه في الاربعين سنة الاخيرة اغتاظ عدة مفكرين واستشاطوا غضبا من مثل هذه الفكرة البسيطة . ولكن لا ، **ان القيم قورنتدون أن يكون هناكايةنقطةللمقارنةبينها ، بدونوحدةقياس.** وهذا ، فضلا عن اعتناق النظرية الثورية في المساواة ، هو ما عزم **اقتصاديو القرن التاسع عشر** أن يرفعوه ضد كل المفكرين التاليين . **فماذا ستقول الاجيال القادمة عن هذا ؟** » (المجلد الاول صفحة ٦٨) .

ان الاجيال القادمة سوف تبدأ بالتقلب على تشويش الترتيب الزمني. انها مضطرة ان تسأل نفسها : أليس هو ريكاردو ومدرسته الاقتصادية في القرن التاسع عشر ؟ وان نظام ريكاردو الذي وضع مبدأ « القيمة النسبية للسلع تتطابق تماما مع كمية العمل المطلوبة لانتاجها » يبدأ تاريخه من ١٨١٧ . ان ريكاردو هو رأس المدرسة التي سادت في انكلترا منذ عهد الاصلاح . ان المبدأ الريكاردي يقدم صورة مكثفة بقوةوشدةلكلالبورجوازية الانكليزية التي هي نفسها نموذج للبورجوازية الحديثة . « ماذا ستقول الاجيال القادمة عن هذا ؟ » انها لن تقول ان برودون لم يعرف ريكاردو ، لانه يتحدث عنه ، يتحدث دائما عنه ، يحرص على الرجوع اليه ، وينتهي الى اتهام نظام ريكاردو بـ « سقط المتاع » . واذا ما جاءت الاجيال القادمة فسوف تقول : ربما فضل برودون ، خوفا من اثارة كره الانكليز في نفس قارئه ، ان يجعل نفسه الناشر المسؤول لأفكار ريكاردو . وعلى أي حال ، سوف يكون من السذاجة ان تعتقد انماشرحه ريكاردو شرحا علميا باعتباره نظرية المجتمع الحديث ، المجتمع البورجوازي ، على انه « نظرية ثورية للمستقبل » يقدمها برودون نفسه ، وان تعزو الى برودون حل التناقض بين المنفعة والقيمة التبادلية ، وهذا ما قام به ريكاردو ومدرسته قبل برودون بكثير كصيغة علمية للجانب الاحادي المعزو لهذا التناقض وهو

القيمة التبادلية . ولكن دعنا من الاجيال القادمة كلها ولنواجه برودون بسلفه ريكاردو . واليك بعض المقتطفات من هذا المؤلف الذي يلخص مبداه في القيمة :

« المنفعة ، اذاً ، ليست مقياس القيمة القابلة للتبادل ، على الرغم من انها ضرورية لها ضرورة مطلقة (المجلد الاول صفحة ٣ مبادىء الاقتصاد السياسي ... الخ » ترجمه عن الانكليزية ف. س. كونستانسيو باريس عام ١٨٣٥) .

« بما ان السلع تملك منفعة ، فانها تستمد قيمتها القابلة للتبادل من مصدرين : من ندرتها ومن كمية العمل المطلوب الحصول عليها . وهناك بعض السلع تتحدد قيمتها عن طريق ندرتها فقط وليس بامكان العمل أن يزيد كمية مثل هذه البضائع ، ولذلك لا يمكن ان تنخفض قيمتها عن طريق زيادة العرض ، ان بعض التماثيل والرسوم والكتب النادرة ينطبق عليها هذا الوصف . ان قيمتها ..... تختلف باختلاف الثروة والميول لدى هؤلاء الذين يرغبون في اقتنائها » (المجلد الاول الصفحتان ٤ـ٥ المرجع السابق) . « هذه السلع تشكل جزءا صغيرا جدا من كتلة السلع المتبادلة يوميا في السوق . والجزء الاعظم من هذه البضائع التي هي اشياء تلبي الرغبة ، هو من نتاج العمل ، وهذه البضائع تختلط مع بعضها ليس في القطر الواحد بل في عدة أقطار ، بدون حد معين تقريبا اذا اردنا ان نقدم العمل الضروري للحصول عليها » (المجلد الاول صفحة ٥ المرجع السابق) . « وفي حديثنا عن السلع وعن قيمتها القابلة للتبادل ، وعن القوانين التي تنظم اسعارها النسبية ، فاننا نعني دائما مثل هذه السلع فقط التي يمكن ان تزداد كما بواسطة الصناعة البشرية ، والانتاج الذي تظهر فيه المنافسة بلا رادع » (المجلد الاول الصفحة ٥) .

ويستشهد ريكاردو بآدم سميث الذي ـ بالنسبة اليه ـ « عرف بدقة المصدر الاصلي للقيمة القابلة للتبادل » (آدم سميث ، ثروة الامم الكتاب الاول الفصل الخامس) ويضيف :

« ذلك ان هذا (أي زمن العمل) هو فعلا المنشىء لقيمة تبادل كل الاشياء ، ماعدا تلك التي لا يمكن ان تضاعف بالصناعة البشرية ، انه مبدأ على جانب كبير من الاهمية في الاقتصاد السياسي ، لأن ليس ثمة مصدر نشأت حوله اخطاء عدة ، واختلافات شتى في الرأي مثل الافكار الغامضة التي ارتبطت بكلمة القيمة » (المجلد الاول صفحة ٨) .

ويتابع ريكاردو فيلوم سميث :

١ ــ على « اقامته مقياسا موحدا آخر للقيمة » غير العمل . « أحيانا يتحدث عن القمح ، واحيانا أخرى يتحدث عن العمل ، كمقياس موحد ، ليس كمية العمل المنفقة على انتاج أي شيء ، وانما الكمية المطلوبة في السوق» (المجلد الاول الصفحتان ٩ ــ ١٠) .

٢ ــ على « موافقته على المبدأ بدون تحديد ، وفي الوقت نفسه ، حصر تطبيقه على حالة المجتمع الخام المبكرة ، التي سبقت كلا من تراكم الرأسمال والاستيلاء على الارض » (المجلد الاول الصفحة ٢١) .

يندفع ريكاردو في اثبات ان ملكية الارض ، أي الريع العقاري ، لايمكن ان يغير القيمة النسبية للسلع ، وان تراكم رأس المال له أثر متقلب وعابر على القيم النسبية التي تحددها كمية العمل المنفقة على انتاجها . ولدعم هذه الاطروحة ، يقدم نظريته المشهورة في الريع العقاري ، محللا رأس المال ، دون ان يجد فيه شيئا على الاطلاق سوى العمل المتراكم . عندئذ يطور نظرية كاملة حول الاجور والارباح ، ويثبت ان الاجور والارباح ترتفع وتهبط بنسبة عكسية ، دون ان يؤثر ذلك في القيمة النسبية للمنتوج . وهو لا ينكر ما لتراكم رأس المال واركانه المختلفة (رأس المال الثابت ، ورأس المال المتداول) ، وايضا نسبة الاجور ، من تأثير على القيمة النسبية للمنتجات . في الواقع ، انها القضايا الرئيسية التي أخذها ريكاردو بعين الاعتبار .

« ان التوفير باستخدام العمل لا يفشل في تخفيض القيمه النسبية★ للبضاعة ، سواء أكان التوفير في العمل الضروري لصناعة السلعة نفسها ، أو فيما هو ضروري لتشكيل رأس المال ، بالاعتماد علـــى ما هو منتوج » (الجزء الاول صفحة ٢٨) . « تحت مثل هذه الظروف ، ستكون قيمـة الغزال ، وهو نتاج الصياد في يوم عمل ، مساوية تماما لقيمة السمك الذي ينتجه السماك في يوم عمل . ان القيمة المقارنة للسمك والطريدة تنظمها ، بشكل كامل ، كمية العمل المتحققة في كل منهما ، مهما كانت كمية الانتاج ، ومهما كانت الاجور والارباح مرتفعة او منخفضة » (المجلد الاول صفحة ٣٢) . « وبجعلنا العمل أساس قيمة السلع والكمية المقـارنة للعمـل الضروري لانتاجها ، وهي القاعدة التي تحدد الكميات المعينة للبضائـــع التي تظهر بتبادل الواحدة بالاخرى ، علينا ألا ننكر التقلبات الوقتية والمفاجئة لسعر السلع في السوق والا نفصلها عـن سعرها الاولي والطبيعي » (المجلد الاول الصفحة ١٠٥ المرجع السابق) . « ان كلفة الانتاج هي التي تنظم بشكل مطلق ، سعر السلع وليس ، كما يقال عادة ، النسبة بين العرض والطلب» (المجلد الثاني صفحة ٢٥٣) .

وقد طور اللورد لودردال الاشكال المختلفة للقيمة التبادلية تمشيـا مع قانون العرض والطلب ، او الندرة والوفرة في علاقتهما بالطلب . وفي رايه ان قيمة شيء ما يمكن ان تزداد عنـدما تنخفض كميته ، او عندمـــا يزداد الطلب عليه ، ويمكن ان تنخفض طبقا لزيادة في الكمية او لانخفاض في الطلب . وهكذا يمكن لقيمة شيء ما ان تتغير عن طريق ثمانية أسباب مختلفة ، وهي بالضبط أربعة أسباب تتعلق بالشيء نفسه ، واربعة أشياء

★ يحدد ريكاردو ـ كما هو معروف ـ قيمة السلعة بكمية العمل اللازم لانتاجها . وبسبب الشكل السائد للتبادل في كل طريقة انتاج تقوم على انتاج السلع ، بما في ذلك الطريقة الرأسمالية في الانتاج ، فان هذه القيمة لا يعبر عنها مباشرة بكمية العمل وانما بكمية بعض السلع الاخرى . ان قيمة السلعة المعبر عنها بكمية بعض السلع الاخرى (سواء أكان نقدا أو غيره) يدعوها ريكاردو القيمة النسبية للسلعة (ملاحظة من انجلز على الطبعـــة الالمانية ١٨٨٥) .

تتعلق بالنقد او أي سلعة أخرى تخدم كمقياس لقيمة هذا الشيء . وفيما يلي دحض ريكاردو للودردال :

« ان السلع **المحتكرة** ، سواء احتكرها فرد أم احتكرتها شركة ، تختلف حسب القانون الذي وضعه اللورد لودردال : انها تنخفض حسب زيادة البائعين لكميتها ، وترتفع حسب رغبة المشترين في شرائها ، ان سعرها لا يرتبط ارتباطا لازبا بقيمتها الطبيعية : ان أسعار السلع ، التي هي موضوع منافسة ، والتي يمكن ان تزداد كميتها في أي درجة معتدلة ، تعتمد كليا ليس على حالة الطلب والعرض وانما تعتمد على زيادة كلفة انتاجها او انخفاض هذه الكلفة » (المجلد الثاني صفحة ٢٥٩) .

سوف نترك للقارىء ان يقارن بين لغة ريكاردو الدقيقة الواضحة البسيطة ومحاولات برودون الخطابية للوصول الى القيمة النسبية عن طريق زمن العمل .

يرينا ريكاردو الحركة الحقيقية للانتاج البورجوازي ، التي تنشىء القيمة . ان برودون ، وقد اسقط هذه الحركة الحقيقية من حسابه « يفتاظ ويغضب » في سبيل ابتكار عمليات جديدة ولانجاز تنظيم جديد للعالم على اساس صيغة جديدة آخذة في التكون ، هذه الصيغة التي ليست أكثر من تعبير نظري عن الحركة الحقيقية الموجودة والتي وصفها ريكاردو وصفا جيدا . أن ريكاردو يتخذ نقطة انطلاقه من المجتمع الحالي ليظهر لنا كيف يؤسس هذا المجتمع القيمة . ويتخذ برودون القيمة التأسيسية نقطة انطلاقه ليبني عالما اجتماعيا جديدا بواسطة هذه القيمة. بالنسبة اليه يجب أن تدور القيمة التأسيسية وتصبح مرة أخرى عاملا مؤسسا في عالم سبق تأسيسه تأسيسا كاملا طبقا لهذه الطريقة من التقويم (evaluation) ان تحديد القيمة بزمن العمل هو بالنسبة لريكاردو قانون القيمة التبادلية، وهو بالنسبة لبرودون تركيب من القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية . نظرية ريكاردو في القيم هي الشرح العلمي للحياة الاقتصادية الواقعية ، ونظرية برودون في القيم هي شرح طوباوي لنظرية ريكاردو . ويثبت ريكاردو

حقيقة صيغته باستنتاجها من كل العلاقات الاقتصادية ، وبشرحه في هذا المجال ، لكل الظواهر ، أمثال الريع العقاري وتراكم رأس المال وعلاقة الاجور بالارباح ، هذه الظواهر التي تبدو لأول وهلة انها متناقضة مع الصيغة ، وهذا بالضبط ما يجعل مبداه نظاما علميا : إما برودون الذي يكتشف صيغة ريكاردو هذه بوسائل تخمينية تعسفية تماما ، فمضطر بعد ذلك ان يستخرج الوقائع الاقتصادية المعزولة التي يقسرها ويزيفها ليوهمنا انها أمثلة عن تحقيق فكرته التجديدية ، مع انها تطبيقات موجودة سابقا (انظر الفقرة الثالثة ، تطبيق القيمة التأسيسية) .

والآن دعنا نصل الى النتائج التي خلص اليها برودون من القيمة المؤسسة (عن طريق زمن العمل) .

ـ ان كمية معينة من العمل مساوية للمنتوج الذي خلقته هذه الكمية نفسها .

ـ كل يوم عمل يقدر كما يقدر يوم عمل آخر ، أي اذا كانت الكميات متساوية فان عمل رجل واحد يساوي عمل رجل آخر : فلا يوجد اختلاف نوعي . وبكمية العمل نفسها يمكن لمنتوج رجل واحد ان يتم تبادله مع منتوج رجل آخر . فكل الرجال عمال مأجورون يتقاضون أجورا متساوية لزمن عمل متساوٍ . ان المساواة الكاملة تنظم المبادلات .

هل هذه النتائج نتائج طبيعية ودقيقة للقيمة التي « اسسها » او حددها زمن العمل ؟ .

اذا كانت القيمة النسبية للسلعة تحددها كمية العمل الضروري لانتاجها ، فقد لزم على ذلك بشكل طبيعي ان القيمة النسبية للعمل ، أو الاجور ، هي بالمقابل تتحدد عن طريق كمية العمل اللازم لانتاج الاجور . ان الاجور ، أي القيمة النسبية او سعر العمل ، تتحدد على هذا بزمن العمل اللازم لانتاج كل ما هو ضروري لصيانة العامل . « **اخفض كلفة انتاج القبعات** ، يهبط سعرها فورا الى السعر الطبيعي الجديد ، مع أن الطلب يتضاعف او يزداد بمعدل ثلاثة أضعاف او اربعة اضعاف . **خفض كلفة**

معيشة الناس ، بتخفيض السعر الطبيعي للمأكولات والملبوسات التي بها تصان الحياة ، عندها سوف تنخفض الاجور فورا ، مع ان الطلب بالنسبة للعمال يمكن ان يزداد ازديادا كبيرا » (ريكاردو الجزء الثاني صفحة٢٥٣).

لاشك ان لغة ريكاردو بلغت مرماها البعيد في السخرية . فاذا وضعنا كلفة صنع القبعات مقابل كلفة صيانة معيشة الناس ، نكون قد قلبنا الناس الى قبعات . ولكن لا تحتج على السخرية . ان السخرية في الوقائع وليست في الكلمات التي تعبر عن الوقائع . ان كتابا فرنسيين امثال دوز وبلانكي وروسي وآخرين مقتنعون قناعة تامة بتفوقهم العظيم على الاقتصاديين الانكليز لمراعاتهم أصول الاسلوب « الانساني » ؛ واذا كانوا يلومون ريكاردو ومدرسته للهجتهم الساخرة فبسبب انزعاجهم من التحريض على رؤية العلاقات الاقتصادية وقد فضحتها فجاجات الاقتصاديين الانكليز ، ومشاهدة أسرار البورجوازية وقد هتكت أستارها .

والخلاصة : ان العمل ، لكونه نفسه سلعة ، يقاس كذلك بزمن العمل اللازم لانتاج سلعة العمل . وماذا يلزم لانتاج سلعة العمل هذه ؟ فقط زمن عمل كاف لانتاج الاشياء الضرورية للحفاظ الدائم على العمل ، أي الحفاظ على العامل حيا واستمرار جنسه . ان السعر الطبيعي للعمل ليس أكثر من الحد الادنى للأجرة★ . واذا كان المعدل الجاري للأجور يرتفع فوق سعره

★ ان الاطروحة التي تقول « ان السعر « الطبيعي » أي العادي لقوة العمل يتطابق مع الحد الادنى للاجر ، أي مع المعادل في القيمة لوسائل الحفاظ الضرورية لحياة العامل ونسله » كانت قد وضعت من قبلي في كتابي « **خطوط أولية لنقد الاقتصاد السياسي** » (**الحوليات الالمانية الفرنسية**) **باريس ١٨٤٤** ، وفي كتابي « **حالة الطبقة العاملة في انكلترا** » **١٨٤٤** . وكما يظهر هنا ، وافق ماركس وقتها على الاطروحة . وقد اخذها لاسال عنا كلينا . ومع أن الاجور في الحقيقة تميل باستمرار باتجاه الحد الادنى ، فان الاطروحة السابقة ، مع ذلك ، غير صحيحة . وواقع ان العمل هو المنظم الدائم ، ويقدم دون معدل قيمته ، لا يغير من قيمتها . في كتاب « **رأس المال** » قام ماركس بعملين : وضع الاطروحة السابقة وضعا صحيحا [في الفقرة التي يتحدث فيها عن شراء قوة العمل وبيعها] وحلل أيضا [الفصل الخامس والعشرون : القانون العام لتراكم رأس المال] الظروف التي تسمح للانتاج الرأسمالي ان يخفض سعر قوة العمل دون قيمتها أكثر فأكثر .

(ملاحظة من انجلز على الطبعة الالمانية ١٨٨٥)

الطبيعي فذلك بالضبط لأن قانون القيمة ، كمبدأ وضعه برودون ، يتفق ان يكون متوازنا مع نتائج العلاقات المتأرجحة للعرض والطلب . بيد أن الاجر الادنى ليس المركز الذي ينجذب اليه المعدل الجاري للأجور .

وهكذا فان القيمة النسبية ، المقاسة بزمن العمل ، هي حتما صيغة عبودية العامل في الوقت الحاضر ، عوضا عن ان تكون ، كما تمنى برودون، « النظرية الثورية » لتحرير البروليتاريا .

دعنا نر الآن الى أي مدى يتغاير تطبيق زمن العمل كمقياس للقيمة، مع العداء الطبقي القائم والتوزيع غير المتساوي للمنتوج بين العامل الحالي ومالك العمل المتراكم .

ولنأخذ منتوجا آخر هو : الجوخ ، الذي يتطلب هو الآخر كمية العمل كمية محدودة من العمل . وسوف تبقى كمية العمل هذه هي نفسها ، مهما كان الوضع المشترك لأولئك الذين يتعاونون لخلق المنتوج .

ولنأخذ منتوجا آخر هو : الجوخ ، الذي يتطلب هو الآخر كمية العمل نفسها التي يتطلبها الكتان .

فاذا تم التبادل بين هذين المنتوجين ، فقد تم هذا التبادل بين كميتين من العمل متساويتين . بهذه المبادلة بين كميتين من زمن العمل متساويتين، لا يغير المرء الوضع المتبادل للمنتوجين كما لا يغير أي شيء من حالة العمال والشغيلة بين أنفسهم . ولنقل ان تبادل المنتوجات المقاسة بنتائج زمن العمل في جعالة متساوية لكل المنتجين هو الافتراض بأن المشاركة المتساوية في المنتوج موجودة قبل التبادل . وعندما يتم التبادل بين الجوخ والكتان ، فان منتجي الجوخ سوف يشاركون بحصة في الكتان مساوية لتلك التي شاركوا فيها سابقا في الجوخ .

ان وهم برودون قائم في اتخاذه ما هو في الاغلب مرضية مباحة على أنه نتيجة .

ولنوغل اكثر من هذا .

هل زمن العمل ، كمقياس للقيمة ، يفترض على الاقل ، أن الايام هي **متساوية** وان يوم الرجل الواحد يستحق كما يستحق يوم رجل آخر ؟ . . . كـــلا .

ودعنا نفترض ، مؤقتا ، أن يوم الجوهري يعادل ثلاثة ايام الحائك ، فالواقع يبقى ان أي تغيير في قيمة الجواهر يتناسب مع تغيير مواد الحياكة، الا اذا كان للنتيجة العابرة لتقلبات العرض والطلب سببها الذي يخفض او يزيد في زمن العمل المصروف في انتاج هذه السلعة او تلك ، واذا تناسبت ثلاثة أيام عمل لعمال مختلفين بمعدل الواحد الـى الآخر علـــى التوالي : (١ ــ ٢ ــ ٣) عندها سيكون أي تغيير في القيمة النسبية لهذه المنتجات تغيرا في هذه الحصة نفسها (١ ــ ٢ ــ ٣) . وهكذا يمكن ان نقيس القيمة بزمن العمل ، على عكس القيمة غير المتساوية لايام عمل مختلفة ، ولكن علينا لتطبيق هذا المقياس ان نقيم ميزانا مقارنا لأيام العمل المختلفة ، إن المنافسة هي التي تقيم هذا الميزان .

هل تستحق ساعة عملك كما تستحق ساعة عملي ؟ هذه هي المسألة التي تبت فيها المنافسة .

ان المنافسة ، بالنسبة لأحد الاقتصاديين الاميركيين ، تحدد كيف يتضمن يوم" من العمل المركب عدة أيام من العمل البسيط . الا يدله ارجاع الايام ذات العمل المركب الى ايام ذات عمل بسيط ان العمل البسيط نفسه يؤخذ كمقياس للقيمة ؟ اذا كانت كمية العمل فقط تقوم مقياسا للقيمة دون أي اعتبار للنوعية ، فالمفروض ان يصبح العمل البسيط محور البضاعة . والمفروض ان العمل غدا متساويا نظرا لتبعية الانسان للآلة او نظرا للتقسيم البالغ للعمل ، ذلك أن الناس يستحقهم عملهم ، ذلك ان رقاص الساعة يصبح مقياسا دقيقا للنشاط النسبي لعاملين كما هو مقيـــاس لسرعة قاطرتين . من اجل هذا ، لن نقول ان ساعة عمل رجل تستحق ما تستحقه ساعة عمل رجل آخر ، ولا يستحق رجل واحد خلال ساعـة ما يستحقه تماما رجل آخر خلال ساعة . ان الزمن هو كل شيء أما الانسان فلا شيء ؛

انه في احسن حالاته ضحية الزمن . النوعية لا تقرر شيئا والكمية وحدها تقرر كل شيء ، ساعة بساعة ، ويوم بيوم ، بيد أن هذه المساواة في العمل ليست بأي طريقة من عمل عدالة برودون الابدية ، انها بكل بساطة ووضوح واقع الصناعة الحديثة .

ان عمل العامل في الورشات الاوتوماتيكية لا يكاد يتميز ابدا من عمل عامل آخر : يمكن أن يتميز العمال بعضهم من بعض بطول الزمن الذي يحسب عملا . ومع ذلك ، يصبح هذا الاختلاف الكمي ، من وجهة نظر معينة ، كيفيا من ذلك الوقت الذي يعتمد فيه العمل على اسباب مادية صرفة ، الى حد ما ، مثل التكوين الجسدي والعمر والجنس ، والى حد ما على اسباب أخلاقية سلبية صرفة مثل الصبر والرصانة والكد . وباختصار اذا كان ثمة اختلاف في نوعية عمل لعمال مختلفين ، فان هذا الاختلاف يرجع الى النوع الاخير الذي هو ابعد من ان يكون خاصة مميزة . هذا هو ــ في التحليل الاخير ــ المدى الذي تصله الاحوال في الصناعة الحديثة . وفوق هذه المساواة المتحققة سابقا في العمل الاوتوماتيكي يقيم برودون السطح الاملس لمساواته التي يرغب في توطيدها ، في « الايام المقبلة » .

ان كل النتائج المتعلقة بـ « التساوي » التي استخلصها برودون من مبدأ ريكاردو مبنية على خطأ اساسي . انه يخلط قيمة السلع المقاسة بكمية العمل المجسدة فيها بقيمة السلع المقاسة بـ « قيمة العمل » . اذا كانت هاتان الطريقتان في قياس قيمة السلع متساويتين ، يمكن أن يقال بلا خلاف أن القيمة النسبية لأي سلعة تقاس بكمية العمل المتجسد فيها ، او انها تقاس بكمية العمل التي يمكن ان تشتري بها ، أو نكرر القول انها تقاس بكمية العمل التي تتطلبها . ولكن الامر ابعد من ان يكون هكذا . فلا يمكن لقيمة العمل أن تخدم كمقياس للقيمة اكثر مما تخدمه قيمة أي سلعة اخرى . إن بضعة امثلة كافية لان توضح بشكل كاف ما قمنا بتشخيصه توا .

اذا كان مكيال من القمح يكلف عمل يومين بدلا من عمل يوم واحد ، فانه يساوي ضعفي قيمته الاصلية ، ولكنه لا يبرهن على أنه يستحق ضعف كمية

العمل ، لأنه لن يتضمن مادة غذائية أكثر من قبل . وهكذا سوف تتضاعف قيمة القمح التي قيست بكمية العمل المستعملة لانتاجه ، ولكن سواءقيست بكمية العمل هذه أو تلك ، فانها أبعد من أن تتضاعف ، ومن جهة أخرى . اذا كان العمل نفسه ينتج من الثياب بمقدار الضعفين عما قبل ، فسوف تهبط قيمتها النسبية الى النصف ، ولكن هذه الكمية المضاعفة من الثياب ، لن تتخفض الى نصف كمية العمل ، ولا يمكن ان يتطلب العمل نفسهالكمية المضاعفة من الثياب ، لان نصف الثياب سوف تستمر في منح العامل الخدمة نفسها كما في السابق .

وهكذا يجري الامر ضد الوقائع الاقتصادية-لتحديد القيمة النسبية للسلع بواسطة قيمة العمل، انها لحركةمفرغةاذ يجريتحديد القيمةالنسبية بقيمة نسبية أخرى تحتاج هي نفسها الى تحديد .

لا شكأنبرودونيخلط المقياسين ، المقياس المعتمدعلىزمنالعملاللازم لانتاج السلعة ، والمقياس المعتمد على العمل .

يقول « ان عمل اي انسان يمكن ان يشتري القيمة التي يمثلها » . وهكذا نجد بالنسبة اليه ، أن كمية العمل المتجسدة بمنتوج ما مساوية لجعالة العامل ، أي لقيمة العمل . والسبب نفسه يجعله يخلط كلفة الانتاج بالاجور .

ماهي الأجور ؟ انها سعر كلفة القمح. . .الخ « إنها السعر الشامل لكل الاشياء » . ودعنا نوغل أكثر « الاسعار هي تناسب العناصر التي تؤلف الثروة » ما هي الاجور ؟ انها قيمة العمل .

إن آدم سميث يتخذ كمقياس للقيمة زمن العمل اللازم لانتاج السلعة حيناً ويتخذ حينا آخر قيمة العمل . ويفضح ريكاردو هذا الخطأ باظهاره بوضوح التفاوت بين هاتين الطريقتين في القياس . أما برودون فيوغل في الخطأ اكثر من آدم سميث بتوحيده الشيئين اللذين ليس ثانيهما إلا ملصقاً إلصاقا .

ولايجاد النسبة الخاصة التي من نصيب العمال في المنتجات أو بمعنى آخر ، لتحديد القيمة النسبية للعمل ، يبحث برودون عن مقياس للقيمة النسبية للسلع . ولايجاد المقياس لقيمة السلع النسبية ، لا يستطيع أن يفكر في شيء اكثر من أن يقدم كمساوٍ لكمية العمل المحددة ، المجموع العام للمنتجات التي خلقتها كمية العمل ، وهذا المقياس من الطيبة بحيث يفترض أن المجتمع بأسره يتألف فقط من عمال يتسلمون انتاجهم الخاص على شكل أجور . ومن الجهة الاخرى يأخذ بمساواةأيام العمل لعمال مختلفين وكأنه شيء مسلم به . وباختصار انه يبحث عن مقياس القيمة النسبية للسلع في سبيل الوصول الى الجعالة المتساوية للعمال ، ويتخذ المساواة في الاجور كواقع وطيد مسبق من أجل البحث عن القيمة النسبية للسلع . فياله من ديالكتيك عجيب .

« لاحظ ساي والاقتصاديون الذين جاؤوا بعده ان العمل لكونه نفسه يخضع للتقويم ، لكونه سلعة مثل أي سلعة أخرى ، يتحرك في دائرة مفرغة إذا ما أخذ كمبدأ وكسبب محدد للقيمة . ويظهر هؤلاء الاقتصاديون ، في عمل كهذا ــ اذا سمحوا لي بالحديث ــ اهمالا فظيعا . يقال أن العمل يملك قيمة ليست كالقيمة التي تملكها السلعة نفسها ، وانما يملك قيمة بالنظر للقيم التي يفترض أنه يمكن أن يتضمنها . ان قيمة العمل هي تعبير مجازي، انها توقع السبب للاثر . انها أسطورة على نسق أسطورة انتاجية رأس المال. العمل ينتج ورأس المال يملك قيمة ... وبنوع من القطع الناقص يتحدث المرء عن العمل .... العمل مثل الحرية .... هو شيء غامض لاتحدده الطبيعة ، وانما يتحدد نوعيا بموضوعه ، أي أنه يغدو حقيقة عن طريق المنتوج » (المجلد الاول صفحة ٦١) .

« ولكن هل ثمة حاجة أن نركن الى هذا ؟ في اللحظة التي يغير فيها الاقتصادي (اقرأ برودون بدلا من الاقتصادي) اسماء الاشياء ، الاسماء الحقيقية للأشياء ، يعترف ضمنيا بعجزه ويعلن أنه لم يقف على السبب » (برودون المجلد الاول ص ١٨٨) .

نرى برودون يجعل قيمة العمل « السبب المحدد » لقيمة المنتجات ، وبالتسبة اليه يصل الى حد أن **الاجور** ، الاسم الرسمي لـ « **قيمة العمل** » ، تشكل السعر الشامل لكل الاشياء . وهذا ما جعل اعتراض ساي يزعجه . وهو لا يرى شيئاً في العمل كسلعة ، الذي هو حقيقة غامضة ، إلا قطعاً ناقصاً يقوم على قواعد . وهكذا فان كل المجتمع القائم مبني على اجازة شعرية ، على تعبير مجازي . واذا اراد المجتمع أن « يلغي » كل النقائص التي تعتريه الغاء جيدا فليلغ كل المصطلحات السيئة وليغير كل اللغة ، وعندما يصل الى هذا الحد ما عليه الا أن يناشد الاكاديمية ان تطبع معجمه طبعة جديدة . وبعد كل الذي رأيناه بات من السهل علينا أن نفهم لماذا يقوم برودون ، في كتاب عن الاقتصاد السياسي ، بادخال ابحاث طويلة حول الصرف والنحو والاجزاء الاخرى من علم القواعد . وهكذا يناقش بحذلقة الاشتقاق القديم لكلمة servus من servare ان لهذه الابحاث اللغوية معنى عميقا ، معنى خفيا ــ انها تشكل الجزء الاساسي لمناقشة برودون .

إن العمل ليس « شيئا غامضا » ؛ انه دائما عمل معين الى حد ما انه بالنتيجة قيمة تبادلية . ولكن قيمة العمل ، أو العمل كسلعة ، لاتنتج إلا قليلا مثل قيمة القمح ، أو القمح كسلعة اذا ما استخدم كطعام .

« يستحق » العمل كثيرا او قليلا من الثمن تمشيا مع السلع الغذائية فيما اذا كانت غالية أو رخيصة ، وفيما اذا كان العرض والطلب للايدي متوفرين الى هذه الدرجة او تلك ... الخ ... الخ .

إن العمل ليس « شيئاً غامضا » ؛ انه دائما عمل معين الى حد ما ، إنه ليس عملا ذلك العمل الذي يباع ويشرى بشكل عام . انه ليس عملا فقط ذلك الذي يحدده الشيء تحديداً نوعيا ، وانما الشيء أيضا يتحدد بالصفة النوعية للعمل .

وطالما أن العمل يشرى ويباع ، فانه نفسه سلعة . ولماذا يشرى ؟ « بسبب القيم التي يفترض أن يتضمنها » . ولكن اذا قيل عن شيء ما إنه سلعة فلا مبرر للسؤال عن سبب شرائه ، أي بحسب المنفعة التي تنتج عنه

يكون استخدامه في التطبيق . انه سلعة باعتباره شيئا فوريا للاستهلاك . كلا ، انه يشرى باعتباره أداة انتاج ، تماما كالآلة . أما باعتباره سلعة فان له قيمة ولكنه لا ينتج . ويلح برودون ـ كما سبق وقيل ـ على أن ليس ثمة شيء كالسلعة ، طالما أن كل سلعة يحصل عليها فقط من أجل هدف نفعي ، وليس كسلعة بحد ذاتها .

وفي قياس قيمة السلع بواسطة العمل تتراءى لبرودون بغموض استحالة استثناء العمل من المقياس نفسه ، مادام للعمل قيمة ، مادام سلعة . انه يرتاب في أنه يرفع الحد الادنى للأجر الى السعر العادي والطبيعي للعمل الفوري ، في ملاءمته لحالة المجتمع القائمة . وهكذا يستخلص من هذه النتيجة الحتمية ، يبحث ويؤكد أن العمل ليس سلعة انه لا يمكن أن يملك قيمة . وينسى نفسه انه اتخذ قيمة العمل كمقياس ، ينسى أن نظامه كله يقوم على العمل باعتباره سلعة ، على العمل الذي يقايض ويشرى ويباع ، ويبادل من أجل الانتاج ... الخ ، على العمل الذي هو ، في الواقع ، مصدر فوري لدخل العامل . انه ينسى كل شيء .

ولكي ينقذ نظامه يقبل أن يضحي بقاعدة هذا النظام :

Et propter vitam vivendi perdere causas

ونصل الآن الى تعريف جديد لـ « **القيمة التناسبية** » .

« القيمة هي **علاقة نسبية** للمنتجات التي تؤسس الثروة » .

فنلاحظ في الدرجة الاولى أن الجملة البسيطة « القيمة النسبية أو التبادلية » تتضمن فكرة عن العلاقة التي يجري فيها تبادل المنتجات بشكل مشترك . وباطلاق اسم « العلاقة النسبية » على هذه العلاقة لايتغير شيء في القيمة النسبية ، اللهم إلا في التعبير . فلا الفض ولا الرفع من قيمة المنتوج يحطم صفته في أن يكون في « علاقة نسبية » مع المنتجات الاخرى التي تؤسس الثروة .

فلماذا إذاً هذا الاصطلاح الجديد الذي لا يقدم فكرة جديدة ؟

إن « العلاقة النسبية » تستدعي عدة علاقات اقتصادية اخرى مثل النسبية في الانتاج ، النسبة الحقيقية بين العرض والطلب . . . الخوبرودون يفكر في هذا عندما يصوغ ذاك الشرح التعليمي للقيمة القابلة للتسويق .

وفي الدرجة الاولى ، نظرا لكون القيمة النسبية للمنتجات تحددها الكمية النسبية للعمل المستخدم في انتاج كل هذه المنتجات ، فان العلاقات النسبية ، المطبقة في هذه الحالة الخاصة ، تقوم مقام الحصة النسبية للمنتجات التي يمكن أن تصنع في زمن معين ، والتي بالنتيجة تدخل في التبادل الواحدة مع الاخرى .

ولننظر ما الفائدة التي جناها من هذه الفائدة النسبية .

كل منا يعرف انه عندما يتوازن العرض والطلب ، تتحدد القيمة النسبية تماما بالمعنى الذي عزوناه اليه ، إن برودون يقلب نظام الاشياء . يقول ابدا بقياس القيمة النسبية لمنتوج ما عن طريق كمية العمل المتجسد فيها ، تجد أن العرض والطلب سوف يتوازنان توازنا دقيقا لاخطأ فيه ، وان الانتاج سوف يتطابق مع الاستهلاك ، والمنتوج سوف يكون قابلا للتبادل . ان سعره الجاري سوف يعبر بالضبط عن قيمته الحقيقية . وعوضا عن أن يقول برودون مثل أي شخص آخر : عندما يكون الطقس جميلا نرى كثيرا من الناس يخرجون في نزهة ، نجده يجعل اناسه يخرجون في نزهة ليستطيع التأكيد لهم أن الطقس جميل .

ان ما يقدمه برودون على أنه نتيجة للقيمة القابلة للتسويق المحددة مسبقا بزمن العمل يمكن ان تبرر فقط بقانون يستند الى المصطلحات التالية تقريبا :

سيجري تبادل المنتجات في المستقبل بالمعدل الدقيق لزمن العمل الذي كلفته . ومهما يكن نصيب العرض والطلب ، فسوف يكون تبادل السلع كما لو أنها أنتجت تلبية للطلب . ولندع برودون يأخذ على عاتقه وضع هذا القانون وصياغته وسوف نعفيه من ضرورة تقديم البراهين . فاذا الح ،

من جهة اخرى ، على تبرير نظريته ، ليس كمشرع وانما كاقتصادي ، فانه سوف يثبت أن **الزمن** الضروري لخلق سلعة يشير بالضبط الى درجة **منفعته** ويحدد علاقته النسبية بالطلب ، وبالنتيجة وبالمجموع العام للثروة . وفي هذه الحالة ، اذا بيع منتوج ما بسعر يساوي سعر كلفة انتاجه ، فان العرض والطلب سوف يتوازنان دائما ، لان من المفروض ان تعبر كلفة الانتاج عن العلاقة الحقيقية بين العرض والطلب .

والواقع أن برودون يذهب الى اثبات أن زمن العمل الضروري لخلق المنتوج يشير الى علاقته النسبية الحقيقية بالحاجات ، بحيث أن الاشياء التي انتاجها يكلف أقل هي أكثر الاشياء فائدة مباشرة ، وهكذا خطوة خطوة . ان انتاج الشيء الكمالي فقط يثبت ، طبقا لهذا المبدأ ، أن لدى المجتمع زمنا احتياطيا يسمح له باشباع حاجة كمالية .

ويجد برودون البرهان القوى على أطروحته في ملاحظته أن معظم الاشياء المفيدة تكلف زمنا أقل لانتاجها ، لان المجتمع يبدأ دائما بالصناعات المبكرة ويتقدم بنجاح « ليبدأ بانتاج الاشياء التي تكلف زمنا من العمل اكثر والتي تتفق مع نظام أرقى للحاجات » .

يستعير برودون من دونييه مثال الصناعة الاستخراجية ـ مثل جني الثمار والرعي والصيد البري والبحري ... الخ ـ التي هي ابسط الصناعات واقلها كلفة والتي بواسطتها بدأ « الانسان يومه الاول لخلقه الثاني » . أما اليوم الاول لخلقه الاول فمسجل في سفر التكوين الذي يرينا أن الله هو الشغيل العالمي الاول .

ان الأشياء تجري بطريقة مخالفة تماما لما يتخيله برودون . في اللحظة الاولى التي تبدأ فيها الحضارة يبدأ الانتاج ويقوم على صراع الانظمة والمقاطعات والطبقات ، وأخيرا على صراع العمل المتراكم والعمل الفعلي . بدون صراع لا يوجد تقدم . هذا هو القانون الذي تبعته الحضارة حتى ايامنا . وحتى الآن فان قوى الانتاج تطورت بفضل هذا النظام من صراع الطبقات . ولنقل الآن أن على الناس ، لتأمين حاجات جميع العمال كافة ،

حتى يكرسوا أنفسهم لخلق منتجات لنظام أرقى ـ لصناعات أكثر تعقيدا ـ عليهم أن يسقطوا صراع الطبقات من الحساب وأن يقلبوا التطور التاريخي رأسا على عقب . ان هذا يشبه القول : بما أن المورينا(١) تحت رعاية أباطرة الرومان ، كان يسمن في مسمكات اصطناعية ، فان الكفاية كانت متوفرة لاطعام كل السكان الرومانيين اطعاما كافيا . ولكن الواقع على العكس هو أن الشعب الروماني لم يكن يجد في يديه ما يشتري به الخبز ، بينما كان يجد الارستقراطيون الرومان من العبيد ما فيه الكفاية لعلف المورينا .

ان سعر الغذاء يرتفع باستمرار بينما ينخفض سعر البضائع المصنّعة والكمالية باستمرار . خذ الصناعة الزراعية نفسها ، أن اعظم الاشياء ضرورة مثل القمح واللحم ... الخ يرتفع سعرها بينما سعر القطن والسكر والبن ... الخ ينخفض بنسبة مدهشة . وحتى الاطعمة الخاصة أي المواد الكمالية مثل الخرشف والهليون ... الخ هي اليوم أرخص نسبياً من المواد الغذائية ذات الضرورة الاولية . ونجد في عصرنا أن انتاج الفائض أسهل من انتاج الضروري . وأخيرا ليست العلاقات المتبادلة في السعر في فترات تاريخية شتى ، مختلفة فقط وانما تعارض الواحدة الاخرى . وقد كانت المنتجات الزراعية طيلة العصور الوسطى أرخص نسبيا من المواد المصنعة ، وفي الازمنة الحديثة نجدها في معدل معكوس . فهل يعني هذا ان منفعة المنتجات الزراعية تتناقص منذ العصور الوسطى ؟

ان استخدام المنتجات يتحدد بالظروف الاجتماعية التي يجد فيها المستهلكون أنفسهم مرتبطين بها ، وتقوم هذه الظروف نفسها على الصراع الطبقي .

ان القطن والبطاطا والكحول اشياء ذات فائدة مشتركة عظيمة . وتحدث البطاطا مرض التدرن (Scrofula) وقد فاق القطن بانتشاره الكتان والصوف مع أن لهما في كثير من الحالات منفعة أعظم مما للقطن ، ولو كان ذلك من الناحية الصحية فقط .

---

(١) نوع من السمك (المترجم)

واخيرا حلقت الكحول فوق البيرة والنبيذ مع ان الكحول استخدمت كمادة غذائية وهي معروفة في كل مكان انها مادة سامة . ولقرن كامل ناضلت الحكومات عبثا ضد الافيون الاوروبي السائد اقتصاديا وفرضت قوانينه على الاستهلاك .

فلماذا تكون البطاطا والقطن والكحول دعائم المجتمع البرجوازي ؟ لانها تحتاج الى أقل كمية عمل لانتاجها ، وبالنتيجة لان سعرها أخفض ما يكون السعر . ولماذا يفرض السعر الادنى الحد الاقصى من الاستهلاك ؟ أهو بسبب المنفعة المطلقة لهذه الاشياء ، منفعتها الذاتية ، منفعتها المتطابقة ، باقصى طريقة مفيدة ، مع حاجات العامل كانسان ، وليس لحاجات الانسان كعامل ؟... كلا وانما السبب هو انه في مجتمع يقوم على **البؤس** تملك افقر المنتجات الامتياز الحتمي لكونها مستخدمة من قبل العدد الاكبر .

والقول الآن انه بسبب كون الاشياء الاقل كلفة ذات استخدام أوسع ، يجب ان تكون ذات منفعة أعظم ، هو القول بأن الاستخدام الاوسع للكحول ، بسبب كلفة انتاجها المنخفضة ، هو البرهان القطعي على منفعتها ، هو اخبار البروليتاري أن البطاطا صحية له اكثر من اللحم ، هو الموافقة على حالة الامور القائمة ، هو باختصار تقديم أعتذار مع برودون عن مجتمع دون أن نفهمه .

في مجتمع المستقبل ، الذي يتوقف فيه الصراع الطبقي ، حيث لن تكون ثمة طبقات ، لن يتحدد الاستخدام **بالحد الادنى** من زمن الانتاج ، بل سوف يتحدد زمن الانتاج المكرس لمواد مختلفة بدرجة نفعها الاجتماعي .

ولنعد الى اطروحة برودون ، في اللحظة التي يتوقف فيها زمن العمل الضروري لانتاج مادة من المواد عن أن يكون تعبيراً عن درجة المنفعة ، تصبح القيمة التبادلية لهذه المادة نفسها المحددة سلفا بزمن العمل المتجسد فيها ، عاجزة تماما عن تنظيم العلاقة الحقيقية بين العرض والطلب ، اي العلاقة النسبية بالمعنى الذي عناه برودون .

ليس مبيع منتوج معين بسعر كلفة الانتاج يؤسس « العلاقة النسبية » **للعرض** مع الطلب ، ولا النصيب النسبي لهذا المنتوج بالنسبة **لمجموع الانتاج** ، انها **التقلبات في العرض والطلب** التي تدل المستأجر على كمية سلعة معينة عليه أن ينتجها ليستلم في التبادل كلفة الانتاج على الاقل ، وبما ان تلك التقلبات تحدث باستمرار ، توجد ايضا حركة مستمرة لسحب راس المال وتوظيفه في فروع الصناعة المختلفة .

« نتيجة مثل هذه التقلبات فقط **يوزع** راس المال توزيعا دقيقا ، حسب الوفرة الملحة لا اكثر ، حسب انتاج السلع المختلفة التي تكون مطلوبة . وبارتفاع السعر أو انخفاضه ترتفع الارباح فوق معدلها العام أو تنخفض دونه ، فاما ان يشجع راس المال للمساهمة في ، او الانسحاب من ، التوظيف الخاص الذي يكون فيه التقلب يعمل عمله » ـ « عندما نشاهد أسواق مدينة كبيرة ونلاحظ كيف تعرض ، بشكل منظم ، السلع الوطنية والاجنبية ، حسب الكمية التي تتطلبها تحت ظروف تقلب الطلب الناشيء عن الرغبة أو عن تغير كمية السكان ، دون احداث أي أثر من آثار الفيض نتيجة العرض الوفير ، أو السعر المرتفع نتيجة عدم تساوي العرض والطلب ... عندما نشاهد هذه الاسواق علينا أن نعترف ان المبدأ الذي يوزع راس المال على كل تجارة **بالكمية الدقيقة التي يتطلبها** ، يكون فعّالا أكثر مما نعتقد » (ريكاردو المجلد الاول الصفحتان ١٠٥ ـ ١٠٨) .

اذا كان برودون يوافق أن زمن العمل يحدد قيمة المنتجات ، عليه بالمقابل أن يوافق على أن حركة الفيض وحدها هي التي تجعل العمل ، في مجتمع قائم على المبادلات الفردية مقياسا للقيمة . لا توجد « علاقة نسبية » مؤسسة سابقا ، بل توجد حركة تأسيسية .

عرفنا بأي معنى يصح أن نتكلم عن « النسبة » كنتيجة لقيمة محددة بزمن العمل . وسنرى الآن كيف يتحول المقياس بالزمن هذا الذي يدعوه برودون « قانون النسبة » فيصبح قانون **عدم النسبة** .

ان أي اختراع يمكّن الانتاج من أن يقدم بساعة واحدة ما كان يقدمه حتى الآن بساعتين ، ويخفض كل المنتجات المشابهة في السوق . وتجبر المنافسة المنتج أن يبيع منتوج الساعتين بثمن رخيص كثمن منتوج الساعة الواحدة . ان المنافسة تنفذ القانون وفقا لتحديد قيمة المنتوج النسبية بزمن العمل الضروري لانتاجها . وبهذه الطريقة يصبح زمن العمل ، الذي يخدم كمقياس للقيمة القابلة للتسويق ، **قانون التخفيض** المستمر للعمل . وسوف نقول أكثر من ذلك . سوف يكون ثمة تخفيض ليس فقط للسلع التي نزلت الى السوق ، وانما أيضا لأدوات الانتاج وكل النباتات . وقد أشار ريكاردو الى هذه الحقيقة عندما قال : « باستمرار تزايدسهولةالانتاج نستمر نحن في تخفيض قيمة بعض السلع التي أنتجت قبل ذلك » (المجلد الثانيالصفحة ٥٩) . ويوغلسيسموندي أكثر . انه يرى في هذه «القيمةالمؤسسة» بواسطة زمن العمل مصدر كل تناقضات الصناعة الحديثة والتجارة الحديثة . يقول « القيمة التجارية دائما تتحدد في المدى الطويل بكمية العمل الضروري للحصول على شيء مقوم(١) ، انه ليس ما يكلف فعلا ، وانما ماسيكلف في المستقبل ربما بوسائل بلغت حدّ الكمال ؛ وهذه الكمية على الرغم من صعوبة تقويمها (٢) ، هي دائما وطيدة جدا بواسطة المزاحمة ... وعلى هذه القاعدة يقوم طلب البائع وعرض المشتري . وربما صرح الاول ان الشيء كلفه عشرة أيام عمل ، ولكن اذا تحقق الثاني أن بالامكان انتاجه في ثمانية أيام عمل في مجرى المنافسة التي تبرهن على هذا للطرفين المتعاقدين ، فانالقيمة سوف تنخفض ، ويثبت السوق على ثمانية أيام فقط . طبعا ان كلا الطرفين مؤمن ان هذا الشيء مفيد ، وأنه مرغوب ، وأنه بدون رغبة لا يوجد بيع ، ولكن تثبيت السعر لا علاقة له بالمنفعة » (دراسات ... الخ المجلد الثاني صفحة ٢٦٧ طبعة بروكسل) .

من المهم ان نؤكد على أن ما يحدد القيمة ليس الزمن المستهلك لانتاج

---

(١) أي يملك قيمة (المترجم)

(٢) أي تقدير قيمتها (المترجم)

شيء ما ، وانما **الحد الادنى** من الزمن المحتمل لانتاجه ، وهذا الحد الادنى تثبته المنافسة . ولنفرض موقتا انه لا توجد منافسة وبالتالي لا توجدوسيلة تثبت الحد الادنى من العمل الضروري لانتاج السلعة ؛ فماذا يحدث ؟ يحدث أن تنفق عمل ست ساعات في انتاج شيء ما ، حتى يحق لك ، حسب راي برودون ، أن تطلب المبادلة بستة أضعاف شيء من النوع السابق نفسه ، لكن انتاجه لم يستغرق سوى ساعة واحدة .

نواجه الآن بدلا من « علاقة نسبية » عدم علاقة نسبية في اي معدل ، اذا الحفنا على الصاق صفة الجيد أو الرديء بالعلاقات .

ان الانخفاض المستمر للعمل هو جانب واحد فقط ، جانب ناتج عن تقويم السلع بزمن العمل . إن الارتفاع الحاد في الاسعار ، و الانتاج العالي وعدة مظاهر أخرى للفوضى الصناعية نجدها مشروحة بهذه الطريقة من التقويم .

ولكن هل زمن العمل المستخدم كمقياس للقيمة يسبب ، على الاقل ، ارتفاع الاختلاف النسبي للمنتجات بحيث يغتبط السيد برودون ؟

على العكس ، فالاحتكار في اطراده وحركته يتبع عالم المنتجات ويغزوها ، كما يعرف كل فرد أن الاحتكار يغزو عالم أدوات الانتاج . ولا يمكن تحقيق تقدم سريع إلا في فروع قليلة من الصناعة ، مثل صناعة القطن . والنتيجة الطبيعية لهذا التقدم هي أن سعر منتجات القطن المصنع ، مثلا ، هبط هبوطا سريعا ، ولكن ما ان هبط سعر القطن حتى ارتفع بالمقابل سعر الكتان . فما هي النتيجة ؟ ... سوف يحل القطن محل الكتان . وبهذه الطريقة انتهى الكتان من كل اميركا الشمالية ، وهاقد حصلنا عوضا عن الاختلاف النسبي للمنتجات ، على سيادة القطن .

فما الذي بقي لهذه « العلاقة النسبية » ؟ لا شيء الا الرغبة الورعة لرجل شريف يود أن تنتج السلع في نسب تسمح ببيعها بسعر شريف . وفي كل العصور تفرح البرجوازية الطيبة والاقتصاديون الخيريون بالافصاح عن هذه الرغبة البريئة .

دعنا نسمع ما يقوله العجوز بويز جلبرت :

يقول : « يجب أن يكون سعر السلع نسبيا ؛ لان مثل هذا التفاهم المتبادل وحده يمكنهم من الوجود معاً بحيث **تفسح السلعة المجال للاخرى في اي لحظة** (وهنا تظهر تبادلية برودون المستمرة) وتفسح الواحدة بالتبادل المجال لولادة اخرى جديدة ... وبما أن الثروة ليست شيئاً سوى هذا التداخل المستمر بين انسان وانسان ، وحرفة وحرفة ... الخ فان من العمى المطبق أن نبحث عن سبب البؤس في مكان آخر غير هذا التوقف لحركة السير الذي ظهر بتحطيم النسبة في الاسعار » (حوار حول طبيعة الثروة . طبعة ديري الصفحتان ٤٠٥ ـ ٤٠٨) .

دعنا أيضا نصغي الى اقتصادي حديث :

« إن القانون الاعظم الذي تقتضي الضرورة تثبيته للانتاج هو قانون النسبة الذي يستطيع وحده المحافظة على استمرار القيمة ... ... يجب ان نحافظ على المعادل ... ان كل الامم تحاول ، في شتى مراحل تاريخها أن تؤثر عن طريق تنظيماتها ، وقيودها التجارية العديدة ، بهذه الدرجة او تلك ، في الشيء الموضح هنا ... ولكن الانانية الطبيعية اللاصقة بالانسان .. دفعته الى تحطيم كل هذه التنظيمات . ان الانتاج النسبي هو تطبيق الحقيقة الكاملة لعلم الاقتصاد الاجتماعي » (اتكنسون : مبادىء الاقتصاد السياسي ، لندن ١٨٤٠ صفحة ١٧٠ ـ ١٩٥) .

ليس هناك طروادة . هذه النسبة الحقيقية بين العرض والطلب ، التي طفقت تصير موضوع العديد من الامنيات ، تلاشت منذ زمن بعيد من الوجود . لقد دخلت مرحلة الشيخوخة . كان ذلك ممكنا فقط عندما كانت وسائل الانتاج محدودة ، عندما كانت حركة التبادل تقبع ضمن حدود مقيدة. وبولادة الصناعة الضخمة قضت هذه النسبة الحقيقية نحبها ، واضطر الانتاج اضطرارا حتميا أن يدخل التعاقب المستمر عبر تقلبات من التقدم والتقلص والازمة والركود ثم تجديد التقدم وهكذا ...

هؤلاء الذين يرغبون ـ مثل سيسموندي ـ في العودة الى النسبة

الحقيقية للانتاج ، بينما يحافظون على الاساس الحالي للمجتمع ، هم رجعيون ماداموا يلحفون ويرغبون في اعادة كل الظروف الاخرى لصناعة العصر السابق .

ما الذي يحفظ الانتاج في نسب حقيقية او تقريبا حقيقية ؟ انه الطلب الذي يسيطر على العرض ، ويسبقه . ان الانتاج يتعقب الاستهلاك والصناعة الضخمة ، وقد اجبرتها الادوات الهائلة ان تنتج باستمرار انتاجا ضخما ، لا تستطيع ان تنتظر الطلب طويلا . ان الانتاج يسبق الاستهلاك كما أن العرض يجبر الطلب .

في المجتمع الحالي ، وفي الصناعة القائمة على التبادل الفردي ، تعتبر فوضى الانتاج ، التي هي مصدر الشقاء ، مصدر التقدم في الوقت نفسه أيضا .

وهكذا انت أمام واحد من اثنين :

فاذا اردت النسب الحقيقية للقرون الخوالي مع الوسائل الحالية للانتاج، كيفما كان ، فانت رجعي وطوباوي .

أو اذا اردت التقدم بدون فوضى ، مهما كلف الامر ، للحفاظ على القوى الانتاجية فعليك أن تهجر التبادل الفردي .

ان التبادل الفردي يلائم الصناعة المحدودة للقرون الماضية مع تابعها من « النسبة الحقيقية »أو يلائم الصناعة الضخمة مع ملحقاتها من الشقاء والفوضى .

وفوق كل هذا ، فان تحديد القيمة بزمن العمل ـ وهي الصيغة التي يقدمها لنا برودون كصيغة تتجدد في المستقبل ـ إن هو إلا تعبير علمي فقط للعلاقات الاقتصادية للمجتمع المعاصر ، كما تجلى ذلك بدقة ووضوح لدى ريكاردو وقبل برودون بزمن طويل .

ولكن هل التطبيق « **المتساوي** » لهذه الصيغة على الاقل يرجع الى برودون ؟ أكان أول من فكر باصلاح المجتمع عن طريق تحويل كل الناس الى

عمال فعليين يتبادلون كميات متساوية من العمل ؟ هل يحق له أن يلوم الشيوعيين ـ أولئك الناس الذين يتحاشون كل معرفة بالاقتصاد السياسي، أولئك « الناس العنيدين الاغبياء » ، أولئك «الحالمين بالفردوس » ـ دون أن يجد « هذا الحل لمشكلة البروليتاريا » ؟.

إن أي امرىء له إلمام باتجاه الاقتصاد السياسي في انكلترا لا يخيب في معرفة أن كل الاشتراكيين تقريبا في ذلك القطر افترضوا ، في مراحل مختلفة، التطبيق المتساوي للنظرية الريكاردية . ويمكننا أن نقتبس لبرودون من هودجسكين في كتابه **الاقتصادي السياسي** ١٨٢٧ . ومن وليم تومبسون في كتابه **بحث في مبادىء توزيع الثروة** بما يكفل السعادة البشرية ١٨٢٤ . ومن ت ـ ر ـ ادموند في كتابه **الاخلاق العملية والاقتصاد السياسي ١٨٢٨** ... الخ ... الخ ويمكن أن نزيد اربع صفحات من (الخ) هذه . وسنكون جد مسرورين بالاصغاء للشيوعي الانكليزي المستر براي . وسوف نقدم مقاطع كاملة من كتابه المشهور **(أخطاء العمل ودواؤه)** ليدز ١٨٣٩ وسنمضي ردحاً معه أولا لأن المستر براي لا يزال غير معروف إلا قليلا في فرنسا ، وثانيا لاعتقادنا أننا كشفنا فيه مفتاح الماضي والحاضر والمستقبل لمؤلفات برودون .

« ان الطريقة الوحيدة للوصول الى الحقيقة هي أن نتجه مباشرة الى المبادىء الاولى ... دعنا ... نذهب مباشرة الى المصدر الذي منه قامت الحكومات نفسها ... وبالرجوع الى اصل الشيء ، سوف نجد أن كل شكل للحكومة ، وكل خطأ اجتماعي وحكومي يرجع ظهورهما الى وجود نظام اجتماعي ـ **الى تأسيس الملكية كما توجد الآن** ـ واننا ـ لذلك ـ اذا اردنا التخلص من اخطائنا وشقائنا دفعة واحدة والى الأبد ، **يجب أن ندمر تنظيمات المجتمع كلها** ... وبحربنا لهم في أرضهم وبسلاحهم سوف نتجنب تلك القعقعة التافهة من قبل « **الرؤيويين** » و « **النظريين** » التي بها يهاجمون كل من يتجرأ على الانحراف خطوة واحدة عن السبيل المطروق الذي أعلنت « السلطة » أنه هو السبيل الصحيح . وقبل أن يطاح بالنتائج التي توصلنا

اليها ، بهذه الطريقة المتقدمة ، على الاقتصاديين ألا يتكلموا والا يثبتوا تلك الحقائق والمبادىء الوطيدة التي تقوم عليها مناقشاتهم » (براي الصفحتان ١٧ ـ ٤١) « **إن العمل وحده هو الذي يهب القيمة** » ... إن لكل امرىء حقا مطلقا في كل ما يقدمه من عمله الشريف . وعندما يجني **ثمار عمله** فانه لا يرتكب ظلما ضد اي كائن بشري آخر ، لانه **لن** يتدخل في حق انسان آخر يعمل الشيء نفسه بانتاج **عمله** ... كل تلك الافكار حول : الاعلى والادنى ـ السيد والانسان يمكن ان نعزوها الى هجران المبادىء الاولى ، ونتيجة لظهور التفاوت في الملكية ، ومثل هذه الافكار لن تتقوض ، والمؤسسات القائمة عليها لن تنقلب راسا على عقب ، مادام التفاوت قائما . ان الناس حتى الآن يأملون املا عشوائيا في علاج الحالة غير الطبيعة الحالية للاشياء ... **بتحطيم التفاوت القائم** وترك سبب التفاوت دون مساس ، ولكن سرعان ما يظهر ... أن سوء الحكم ليس سببا وانما نتيجة ـ إنه ليس الخالق بل المخلوق ـ **انه سليل التفاوت في الملكية** ، وان التفاوت في الملكية ، يرتبط ارتباطا وثيقا بنظامنا الاجتماعي القائم (براي الصفحات ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧) .

« ولا تتحقق الفوائد العظمى فحسب ، وانما العدالة التامة ايضا ، الى جانب نظام من المساواة ... إن كل امرىء مرتبط ارتباطا وثيقا بسلسلة من المؤثرات ـ ففي البدء لا شيء سوى فكرة ، ولكن النهاية ربما كانت انتاج قطعة من القماش . وهكذا مع اننا نسلم بمشاعر مختلفة تجاه الاطراف المتعددة ، لا ينتج عن ذلك أن الواحد يدفع عن عمله افضل مما يدفع للآخر . سوف ينال المخترع دائما ، بالاضافة الى مكافاته المالية المرضية ، التي لن تحوزها إلا العبقرية فقط ، مكافاة اخرى هي اعجابنا ...

« من الطبيعة الدقيقة للعمل والتبادل لا يتطلب العدل فقط أن يكون كل المتبادلين مستفيدين من المنفعة المتبادلة وانما من المنفعة **المتساوية** . إن للناس شيئين يتبادلون بهما مع بعضهم وهذان الشيئان هما بالضبط العمل وانتاج العمل ... ولو طبق نظام تبادل عادل فسوف تحدد قيمة

المواد بكل كلفة الانتاج ، والقيم المتساوية يتم تبادلها مع قيم متساوية . ولنفرض على سبيل المثال ، ان قبعاتياً صنع في اليوم الواحد قبعة واحدة ، وان اسكافياً صنع في الوقت نفسه زوجا من الاحذية ـ ولنفرض ان للمواد التي يستخدمانها قيمة واحدة ـ وانهما تبادلا هذه المواد مع بعضهما ، فانهما لا يستفيدان فقط من المنفعة المتبادلة وانما من المنفعة المتساوية : فالفائدة التي قدمها طرف لا يمكن ان تكون ضارة بالطرف الآخر ، كما لو أعطيت كمية عمل واحد والمواد المستخدمة من الطرفين ذات قيمة متساوية . ولكن اذا حاز القبعاتي على **زوجين** من الاحذية مقابل قبعة**واحدة** ـ الزمن وقيمة المادة هما كما أشرنا اليهما سابقا لم يتغيرا ـ فان التبادل كما هو واضح ليس تبادلا عادلا . فالقبعاتي يغبن الاسكافي بيوم عمل واحد ، واذا استمر الامر السابق هكذا في كل المبادلات ، فانه يتسلم في كل عمل **نصف عام** انتاج شخص آخر في **عام كامل** . إننا لم نفعل شيئاً حتى الآن اكثر من اشادة هذا النظام غير العادل في المبادلات ـ **العمال يقدمون** للراسمالي عمل عام كامل مقابل قيمة نصف عام فقط ـ ومن هنا ، وليس من فروقات الافراد المزعومة في القوى الجسدية والعقلية ـ يقوم التفاوت في الثروة والسلطة ، الذي يشملنا جميعا في الوقت الحاضر . ان الظرف هذا هو ظرف حتمي في تفاوت المبادلات ـ الشراء بسعر والبيع بسعر آخر ـ مادام الرأسماليون سوف يستمرون رأسماليين ، ويبقى العمال عمالا ، الاولون طبقة من الطغاة والآخرون طبقة من العبيد ... الى الآن ... ولهذا تظهر الصفقة كلها بوضوح فالرأسماليون والمالكون لا يفعلون اكثر من انهم يمنحون العامل مقابل عمله مدة اسبوع ، جزءا من الثروة التي حصلوا عليها منه في الاسبوع الفائت ـ فهو يستلم **لاشيء** مقابل شيء ... فالصفقة بكاملها بين المنتج والرأسمالي إنهي الا خدعة ملموسة ، انها مهزلة محضة : انها ليست ، بآلاف الامثلة ، اكثر من سرقة مشروعة بشكل فاضح » . (براي ص ٤٥ ـ ٤٨ ـ ٤٩ ـ ٥٠) .

« يستحيل أن يكون كسب المستخدم إلا خسارة للخادم ـ الا اذا كانت

المبادلات بينهما متساوية ؛ ولن تكون المبادلات بينهما متساوية مادام المجتمع منقسما الى راسماليين ومنتجين ، فالاخيرون يعيشون من عملهم والاولون ينتفخون من ارباح ذلك العمل » .

ويتابع براي « الواضح اننا يمكن أن نتحدث عن المحبة الاخوية والاخلاقية ... لأي شكل من أشكال الحكم التي نريدها ... ولكن لايمكن أن يتم تعامل متبادل حيث توجد مبادلات متفاوتة ، أن تفاوت المبادلات ، لكونه سبب التفاوت في التملك ، هو العدو السري الذي يسحقنا » (براي ص ٥١ ــ ٥٢) .

« استنتجنا أيضا من تأمل قصد المجتمع وغايته ، أن على الناس أن تعمل لتتبادل فيما بينها ، وليس هذا فقط وانما استنتجنا أن القيم المتساوية يجب أن تبادل بقيم متساوية ــ وأن القيمة ، نظرا لان كسب رجل يحتم خسارة آخر ، يجب أن تحدد دائما بكلفة الانتاج . ولكنا رأينا أن الكسب في ظل التنظيمات الحالية للمجتمع ... مكسب الراسمالي والغني ، هو دائما خسارة العامل ــ تلك هي النتيجة التي تحصل ، فيترك الفقير لرحمة الغني ، في ظل اي شكل للحكم مادام التفاوت في المبادلات موجودا ــ والتفاوت في المبادلات يتأكد فقط في ظل تنظيمات اجتماعية يكون فيها العمل شاملا ... اذا كانت المبادلات متساوية فسوف تذهب الثروة تدريجيا من الراسماليين الحاليين الى الطبقة العاملة » (براي ص ٥٣ ــ ٥٥) .

« وما دام هذا النظام من المبادلات المتفاوتة محتملا فان المنتجين سيكونون في أسوأ حالة من الفقر والجهل وفي حالة من العمل الشاق كما هم عليه الآن، **حتى لو أزيلت كل الاعباء الحكومية** والغيت كل الضرائب ... ولا شيء يمكن أن يغير هذه الحالة من الشرعيات الا التغيير الشامل للنظام ــ مساواة في العمل والمبادلات ... ليس على المنتجين الا ان يقدموا جهدا ــ ويجب عليهم الا يدخروا جهدا في سبيل تحررهم ــ ويحطموا أغلالهم الى الابد ... اما المساواة السياسية فتعني الفشل سواء كهدف أو كوسيلة .

« حيث تقوم المبادلات المتساوية ، هناك لا يمكن ان يكون كسب امرىء خسارة لآخر ؛ لأن كل مبادلة عندها تكون **تحويلا** للعمل والثورة وليس تضحية بهما . وعلى الرغم من أن الرجل الشحيح في ظل النظام الاجتماعي القائم على المساواة في المبادلات يمكن أن يصبح غنيا ، فان ثروته لن تكون اكثر من انتاجه المتراكم من عمله الخاص . فهو يمكن أن يبادل ثروته أو يهبها للآخرين ... ولكن الرجل الغني لا يمكن أن يستمر في الغنى الى اي فترة بعد توقفه عن العمل . وفي ظل المساواة في المبادلات لا يمكن للثروة كما هو الآن ، أن تملك قوة مولدة ومنتجة ذاتيا مثل اشباع كل اسراف ينتج عن الاستهلاك ؛ لأنه ما لم يتجدد العمل فان الثروة اذا ما استهلكت مرة فستذهب الى الابد . وما ندعوه اليوم **ربحا وفائدة** لا يمكن أن يوجد ما دام الامر يتعلق بالمبادلات المتساوية ، لان المنتج سوف يكافأ بالمثل ، والمجموع العام لعمله سوف يحدد قيمة المادة التي خلقت وقدمت للمستهلك .

« إن مبدأ المبادلات المتساوية يجب أن يكفل من طبيعته ذاتها **العمل الشامل** » (براي ص ٦٧ ـ ٨٨ ـ ٨٩ ـ ٩٤ ـ ١٠٩ ـ ١١٠) .

وبعد أن يدحض براي اعتراضات الاقتصاديين على الشيوعيين يستمر فيقول :

« واذا كانت عندئذ السمة المتغيرة ضرورية لنجاح النظام الاجتماعي للمجتمع في أتم اشكاله ـ وبالمقابل اذا لم يوفر النظام القائم الظروف والتسهيلات لاحداث التغيير الضروري في السمة ولإعداد الانسان للحالة الافضل والاعلى المنشودة ـ فان من الواضح أن كل هذه الاشياء تبقى بحكم الضرورة كما هي ... أو حتى تكتشف خطوة اعدادية وتوضع للاستخدام ـ حركة تشارك من جهة في الحاضر ومن جهة بالنظام المنشود ـ بعض استراحة وسيطة يتخلص فيها المجتمع من كل اخطائه وغباواته ، وانطلاقا منها يمكن أن يتحرك الى الامام ، واليها تعزى السمات والسجايا التي بدونها لا يمكن لنظام المجتمع أو المساواة أن يوجدا » (براي صفحة ١٣٤) .

« ان الحركة بأكملها لا تتطلب الا تعاونا في ابسط أشكاله ... كلفة الانتاج سوف تحدد القيمة في كل مرحلة ، والقيم المتساوية تتبادل دائما مع القيم المتساوية . فاذا اشتغل شخص اسبوعا كاملا واشتغل آخر نصف اسبوع فقط ، فان الاول يتسلم ضعف مكافأة الثاني ، ولكن هذه الجعالة الاضافية لاحدهما لن تكون على حساب الآخر ، ولن تقع الخسارة التي جلبها الثاني لنفسه على الاول ، مهما كان الامر . كل شخص سوف يبادل الاجور التي قبضها فرديا بالسلع من القيمة نفسها باعتبارها أجورهالنسبية، ولا يمكن بأي حال أن يكون كسب رجل أو تجارة خسارة لرجل آخر أو تجارة أخرى . ان عمل كل فرد يحدد وحده كسبه أو خسارته ...

« ... وعن طريق مجالس ادارة عامة ومحلية للتجارة ، فان كميات السلع المختلفة التي يتطلبها الاستهلاك ــ وتؤخذ بعين الاعتبار القيمةالنسبية بين الواحدة والاخرى وعدد الايدي المطلوبة في شتى التجارات وانواع العمل وكل المواد الاخرى المرتبطة بالانتاج والتوزيع ــ يمكن بزمن قصير أن تتحدد بسهولة للامة وللشركة الفردية في ظل التنظيمات القائمة ... وبما انالافراد يشكلون أسرا ، والاسر تشكل مدنا ، في ظل النظام القائم ، كذلك سيكون بعد ان يأخذ التغيير الجذري في التأثير . ولن تجري تدخل في التوزيعالحالي للسكان من مدن وقرى ... وفي ظل النظام الجذري يبقى كما هو موجود الآن ، لكل فرد الحرية في ان يجمع كل ما يريد وان يتمتع بهذه الثروة في أي مكان وزمان يفكر فيهما ... ويقسم القطاع الاكبر المنتج في المجتمع ... الى عدد غير محدود من القطاعات الصغيرة ، كلهم يعملون وينتجونويتبادلون منتجاتهم على قدم المساواة ... والتعديل الجذري (الذي ليس الا تنازلا للمجتمع الحالي في سبيل الوصول الى الشيوعية) لكونه تأسس ليسمع **بالملكية الفردية في الانتاج** في ارتباطها **بالملكية العامة للقوى المنتجة** ، ولجعله كل فرد يعتمد على جهده الخاص وفي الوقت نفسه يسمح له بمشاركة متساوية في كل منفعة تقدمها الطبيعة والفن ــ هذا التعديل يلائمه ان يأخذ المجتمع كما هو ، ويمهد السبيل لتغييرات اخرى أفضل » (**براي** الصفحات ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٩٤) .

نحتاج الآن لبضع كلمات فقط لنجيب المستر براي الذي هفا ، بدوننا وعلى الرغم منا ، أن يحل محل برودون ، الا ان براي أبعد من ان يدعي القول الفصل باسم البشرية ، انه يقترح فقط مقاييس يعتقد هو أنها جيدة لفترة التحول بين المجتمع القائم والحكم الجماعي .

ان ساعة واحدة من عمل زيد تتبادل مع ساعة واحدة من عمل عمرو . تلك هي القاعدة الاساسية التي اعتمد عليها براي .

دعنا نفترض أن لزيد اثنتي عشرة ساعة ، ولا يملك عمرو سوى ست ساعات . سوف يكون زيد قادراً على التبادل مع عمرو بست ساعات مقابل ست ساعات . وبالتالي سوف تكون لزيد ست ساعات مهملة . فماذا سيعمل بست ساعات العمل هذه ؟

إنه : اما الا يعمل شيئا ــ وفي هذه الحالة يكون قد اشتغل ست ساعات مقابل لاشيء ، أو انه يبقى خاملاً لست ساعات أخرى حتى يحصل التساوي ، او انه ، كحل أخير ، يمنح هذه الساعات الست التي لم يستخدمها لشيء ، لعمرو من ضمن صفقة التبادل .

وفي النهاية ، ما الذي كسبه زيد أكثر من عمرو ؟ بضع ساعات عمل ...؟... كلاّ بِضْعَ ساعات فراغ ، إنه مجبر أن يقوم بدور المتسكع مدة ست ساعات ، وبما أن هذا الحق الجديد في التسكع ليس مستحبا فحسب وانما يسعى المرء اليه سعيا في المجتمع الجديد ، فان هذا المجتمع يجد في الكسل بركته العظمى وينظر الى العمل على انه قيد ثقيل ينبغي التخلص من كل أعبائه .

فلنعد الى مثالنا ، ان ذلك يكون واقعا فيما لو كانت هذه الساعات من الفراغ التي كسبها زيد علاوة على عمرو تعتبر كسبا . كلا على الاطلاق . فان عمروا بمباشرته العمل ست ساعات فقط يحصل بعمله المستمر والنظامي على نتيجة هي أن زيدا وصل الى ذلك فقط بمباشرته العمل بافراط . ان كل فرد يتمنى ان يكون عمروا ، وستكون ثمة منافسة لاحتلال مركز عمرو ، منافسة على الكسل .

حسن ، فما الذي قدمه لنا تبادل كميات العمل المتساوية ؟ إنتاج

فائض ، هبوط إفراط في العمل تتبعه بطالة ؛ وباختصار ، قدم لنا العلاقات الاقتصادية التي نراها في المجتمع الحالي وقد انتزعت منها المنافسة في العمل.

لا ، إننا على خطأ . فلا تزال هناك وسيلة تنقذ مجتمع زيد وعمرو الجديد . إن زيداً سوف يستهلك بنفسه انتاج ساعات العمل الست التي تركها . ولكنه من اللحظة التي لا يستطيع فيها أن يتبادل لانه انتج ، لا يعود ينتج للتبادل ، وكل الفرضيات عن مجتمع يقوم على التبادل وتقسيم العمل سوف تنهار على الارض . لقد جرى انقاذ المساواة في التبادل بالواقع البسيط وهو أن التبادل يجب أن يلغى : وسوصل زيد وعمرو الى وضع روبنسون .

وهكذا اذا افترضنا أن كل اعضاء المجتمع قد تحولوا الى عمال فعليين فمن المحتمل أن يتم تبادل كميات ساعات العمل المتساوية شريطة أن ينفق عدد الساعات على الانتاج المادي الذي سبقت الموافقة عليه . ولكن مثل هذه الموافقة تنفي التبادل الفردي .

لا نزال نصل الى النتيجة نفسها ، إذا انطلقنا لا من توزيع المنتجات التي انجزت بل من عمل الانتاج . ففي الصناعة الضخمة ليس زيد حرا في تحديد زمن عمله ، لأن عمل زيد ليس شيئا بدون تعاون كل الزيديين والعمرويين الذين يقوم المصنع عليهم . ان هذا يوضح لنا جيدا المقاومة الضارية التي قام بها أصحاب المصانع الانكليزية من أجل جعل العمل عشر ساعات . انهم يعرفون جيدا ان تقليص ساعتي العمل الذي منح للنساء والاطفال سوف يحمل معه تقليصا لساعات عمل الرجال البالغين . ان من طبيعة الصناعة الضخمة ان ساعات العمل يجب أن تكون متساوية بالنسبة للجميع . وما هو اليوم نتيجة للرأسمال والمنافسة بين العمال انفسهم سوف يكون غدا ، اذا استثنيت العلاقة بين العمل وراس المال ، مطابقة فعلية تقوم على العلاقة بين مجموع القوى المنتجة ومجموع الحاجات الموجودة .

ولكن التبادل الفردي يدين مثل هذه المطابقة فنضطر الى العودة ثانية الى نتيجتنا الاولى .

لا يوجد من حيث الاساس تبادل منتجات وإنما يوجد تبادل عمل يظهر في الانتاج . وتقوم طريقة تبادل المنتجات على طريقة تبادل القوى

المنتجة . إن شكل تبادل المنتجات يتطابق عادة مع شكل الانتاج . غير الاخير يتغير الاول بالنتيجة . وهكذا نرى في تاريخ المجتمع ان طريقة تبادل المنتجات تنظمها طريقة انتاجها نفسها . ويتطابق التبادل الفردي ايضا مع طريقة انتاج محددة تتطابق هي نفسها مع الصراع الطبقي . لذا لا يوجد تبادل فردي بدون صراع الطبقات .

ولكن الوجدان المحترم يرفض رؤية هذه الحقيقة الواضحة . ولا يستطيع المرء ما دام برجوازيا أن يرى في هذه العلاقة من الصراع إلا علاقة من الانسجام والعدالة الابدية ، التي لا تسمح لاحد أن يكسب على حساب آخر . فبالنسبة للبرجوازي يمكن أن يوجد تبادل فردي بدون وجود أي صراع طبقي . بالنسبة اليه هذا شيئان منفصلان تماما . التبادل الفردي كما يفهمه البرجوازي ، ابعد من أن يشبه التبادل الفردي كما هو موجود في الممارسة .

ويقلب براي **وهم** البرجوازي المحترم الى **فكرة مثالية** يرغب في تحقيقها . ويرى في التبادل الفردي الخالص ، المتحرر من كل عناصر الصراع التي يجدها فيه ، علاقة « تساوي » يتمنى لو أن المجتمع يطبقها بشكل عام .

ولا يرى براي أن علاقة التساوي ، هذه الفكرة المثالية الصحيحة التي يرغب في التماسها للعالم ، ليست بحد ذاتها سوى انعكاس للعالم الواقعي ، وانها لذلك يستحيل أن تعيد تأسيس المجتمع على أساس ظلها المزخرف فقط . وبما أن هذا الظل يتخذ ثانية شكل مادة نسبيا ، فاننا ندرك أن هذه المادة التي هي ابعد من أن تكون حلما متجليا ، هي الجسد الواقعي للمجتمع القائم★ .

★ وجدت نظرية المستر براي ، ككل النظريات ، انصارا سمحوا للمظاهر أن تخدعهم . وقد اقيمت أسواق تبادل ـ العمل ـ المتساوي في لندن وشيفلد وليدز وعدة مدن أخرى في انكلترا . وقد انتهت هذه الاسواق الى افلاسات مشينة بعد أن امتصت راسمالا لا بأس به. ان الرغبة فيها قد ذهبت الى الابد فاحذر يا مستر برودون (ملاحظة من ماركس) .

ومن المعروف أن برودون لم يأخذ بهذا التحذير ، فقد قام هو نفسه بمحاولة مع مصرف التبادل الجديد في باريس . وقد أفلس هذا المصرف قبل ان يسير كما ينبغي : وقد غطى افلاسه باقامة دعوى قانونية ضد برودون (ملاحظة من انجلز في الطبعة الالمانية ١٨٨٥) .

٣ ـ تطبيق قانون نسبية القيمة

آ ـ النقـــد

« كان الذهب والفضة أولى السلع التي امتلكت قيمتها التأسيسية » (المجلد الاول ٦٩) .

وهكذا يكون الذهب والفضة التطبيقات الاولى « للقيمة التأسيسية » ... حسب راي برودون . ومادام برودون يؤسس قيمة المنتجات التي تحددها عن طريق الكمية النسبية للعمل المتجسد فيها ، فان الشيء الوحيد الذي عليه ان يفعله هو اثبات ان **التقلبات** في قيمة الذهب والفضة توضحها دائما تقلبات زمن العمل اللازم لانتاجهما . ولكن برودون لم تكن لديه أيّ نية ليفعل هذا . انه يتكلم عن الذهب والفضة ليس باعتبارهما سلعا وانما باعتبارهما نقدا .

ويقوم منطقه الوحيد ، اذا كان ثمة منطق ، على الشعوذة بقدرة الذهب والفضة في ان يستخدما **كنقد** لمصلحة كل السلع التي يقومها زمن العمل . لا شك أن في هذه الشعوذة من السذاجة اكثر مما فيها من الخبث .

ويصرخ برودون ان منتوجا مفيدا ، اذا ما قوّم بزمن العمل اللازم لانتاجه، يصلح دائما للتبادل مع الذهب والفضة اللذين يوجدان في ظروفي المرغوبة لـ « قابلية التبادل » فالذهب والفضة اذن هما قيمة وصلت الى حالة من

التأسيس : انهما اتحاد فكرة برودون . انه لم يستطع أن يكون سعيدا في اختياره مثلا واحدا . الذهب والفضة ، بغض النظر عن قدرتهما في أن يكونا سلعتين تقوّمان كغيرهما من السلع بزمن العمل ، يملكان أيضا القدرة في أن يكونا وسائل عالمية للتبادل ، في أن يكونا نقدا . وبعد أن اعتبرنا الذهب والفضة تطبيقا لـ « القيمة التي يؤسسها » زمن العمل ؛ لم يعد ثمة أسهل من أن نثبت أن كل السلع التي يؤسس زمن العمل قيمتها سوف تكون دوما قابلة للتبادل ، سوف تكون نقدا .

ويخطر سؤال بسيط جدا على بال برودون . لماذا يملك الذهب والفضة ميزة تجسيد « القيمة التأسيسية » ؟

« ان الوظيفة الخاصة التي طورها الاستعمال الى معادن كريمة أي تخدم كوسيط في التجارة ، هي تقليد خالص ، وأي سلعة أخرى ، ربما بتقليد أقل ، ولكن بثقة اكيدة ؛ تحقق هذه الوظيفة . وقد عرف الاقتصاديون هذا وقدموا عليه أكثر من مثال . فما سبب هذا التفضيل العالمي للمعادن كنقد ؟ . . . وما تفسير هذه الخصوصية لوظائف النقد ـ التي ليس لها نظير في الاقتصاد السياسي ؟ . . . هل من الممكن **اعادة بناء السلسلة** التي يبدو النقد منفصلا عنها ؛ ومن ثم هل من الممكن تقصيها حتى مبدئها الحقيقي ؟ » (المجلد الاول ٦٨ ـ ٦٩) .

وبصياغة برودون السؤال حول هذه المصطلحات ، يفرض مسبقا وجود النقد دائما . وكان السؤال الاول الذي يجب أن يطرحه على نفسه هو لماذا من الضروري في المبادلات ، باعتبارها تأسيسية فعلا ، أن نجعل القيمة القابلة للتبادل فردية أي بخلق وسيلة خاصة للتبادل . ان النقد ليس شيئا ، انه علاقة اجتماعية . لماذا تكون العلاقة النقدية علاقة اقتصادية مثل أي علاقة اقتصادية أخرى ، كتقسيم العمل . . . الخ ؟ واذا كان برودون

قد أخذ بالحسبان هذه العلاقة بدقة فانه لم ير في النقد استثناء ، لم ير فيه عنصرا منفصلا عن سلسلة غير معروفة او تحتاج الى اعادة بناء .

كان عليه ان يتحقق ، على العكس ، أن هذه العلاقة مرتبطة ومتصلة اتصالا وثيقا بكل حلقات العلاقات الاقتصادية الاخرى ، وان هذه العلاقة تتطابق مع الطريقة المحددة للانتاج اكثر مما يفعله التبادل الفردي تقريبا . فماذا **هو** يفعل ؟ انه يبدأ بفصل النقد عن الطريقة الواقعية للانتاج ككل ، وعندئذ يجعله العضو الاول في السلسلة الخيالية ، في سلسلة يعاد بناؤها .

وما دامت ضرورة العامل النوعي للتبادل ، اي للنقد ، قد عرفت ، فكل ما بقي للشرح هو لماذا ظهرت هذه الوظيفة الخاصة في الذهب والفضة اكثر من أي سلعة أخرى . ان هذه مسألة ثانوية لاتفسرها حلقة العلاقات الانتاجية وانما السمات النوعية التي يتصف بها الذهب والفضة كمادتين . واذا كان كل هذا قد جعل الاقتصاديين هذه المرة « يخرجون عن ميدان علمهم الخاص ، ليعملوا كهواة في الفيزياء والميكانيك والتاريخ هكذا » كما يلومهم برودون لعملهم هذا فانهم فعلوا فقط ماكانوا مجبرين ان يفعلوه . والمسألة لم تتعد ميدان الاقتصاد السياسي .

يقول برودون « ان ما لم يره أي اقتصادي أو يفهمه هو **السبب الاقتصادي** الذي يحدد لصالح المعادن الثمينة الفائدة التي تتمتع بها » (**المجلد** الاول ٦٩) .

هذا السبب الاقتصادي الذي لم يره او يفهمه احد قد رآه برودون وفهمه وورثه للاعقاب :

« ان ما لم يلحظه احد هو ان الذهب والفضة ، من بين كل السلع ، هما أول السلع التي حازت قيمتها على تأسيس . وفي المرحلة البطريركية كان يجري تقايض الذهب والفضة وتبادلهما بسبائك ، ولكنهما حتى في ذلك

الوقت أظهرا ميلا ملموسا ليصبحا سائدين وقد حازا درجة كبيرة في المفاضلة . وروبدا رويدا امتلكهما الحكام وأثبتوا عليهما خاتمهم : ومن هذا التكريس الحكومي ولد النقد ، أي السلعة الفريدة من نوعها التي رغم كل مقومات التجارة ، تحتفظ بقيمة نسبية محددة وتجعل نفسها مطابقة لكل المدفوعات ... واكرر أن السمة المميزة للذهب والفضة ترجع ـ والفضل في ذلك لصفاتهما المعدنية ولصعوبة انتاجهما ، وقبل كل شيء لتدخلهما بسلطة الدولة ـ الى أنهما حازا مبكرا على استقرار وثبات كسلعتين » .

والقول ان الذهب والفضة من بين كل السلع هما أول من كانت لهما قيمة تأسيسية ، هو القول ، بعد كل ما سبق قوله ، ان الذهب والفضة كانا اول من وصل الى حالة النقد . تلكم هي رؤيا برودون العظيمة ، تلكم هي الحقيقة التي لم تكتشف قبله .

واذا كان برودون بهذه الكلمات يعني أن الذهب والفضة من بين كل السلع هما الوحيدان اللذان لم يعرف زمن انتاجهما مبكرا ، فان هذا سوف يكون افتراضا آخر من الافتراضات التي سبق له أن أتحف بها قراءه . ولو كنا نرغب في العزف على هذه اللوذعية البطريركية لأخبرنا السيد برودون ان الحاجة كانت تدعو في ذلك الزمن الى انتاج الاشياء ذات الضرورة الاولية ، مثل الحديد ... الخ ، هذه الاشياء التي كانت أول ما عرفه الانسان . سوف نستبقي له القوس الكلاسيكي لآدم سميث .

ولكن فوق كل هذا ، كيف يستمر برودون في الحديث عن تأسيس القيمة ما دامت أي قيمة لايمكن أن تؤسس نفسها بنفسها ؟ انها تتأسس ليس بالزمن اللازم لانتاجها بنفسها ، وانما بالعلاقة مع نصيب كل منتوج آخر يمكن أن يخلق في الوقت نفسه . وهكذا فان تأسيس قيمة الذهب والفضة تفترض كاملا مسبقا لعدد من المنتجات الاخرى .

ليست السلعة اذن هي التي تصل الى حالة « القيمة التأسيسية »على شكل ذهب وفضة بل هي « القيمة التأسيسية » لبرودون التي تصل الى حالة النقد على شكل ذهب وفضة .

دعنا الآن نقم باختبار دقيق لتلك « الاسباب **الاقتصادية** » التي قدمت ـ حسب رأي برودون ـ للذهب والفضة الميزة التي جعلتهما يصلان الى حالة النقد قبل غيرهما من المنتجات الاخرى ، فشكرا لمرورهما عبر المرحلة التأسيسية للقيمة .

وهذه الاسباب الاقتصادية هي : « الميل الملموس لان يصبحا سائدين» « الافضلية الواضحة حتى في العهد البطريركي » والتعقيدات الكلامية الاخرى حول الحقيقة الواقعية ـ التي تضاعف الصعوبة مادامت هذه الاسباب تمد الحقيقة بفيض من الوقائع التي يستخرجها برودون ليشرح الحقيقة . وبرودون لم يستنفد بعد ما يدعى « الاسباب الاقتصادية » . واليكم واحدة من القوى الحكومية التي لا تقاوم :

« ولد النقد من التكريس الحكومي : فالحكام امتلكوا الذهب والفضة وأثبتوا عليهما خاتمهم » (المجلد الاول صفحة ٦٩) .

وهكذا تكون رغبة الحكام أعظم سبب في الاقتصاد السياسي في رأي برودون .

الحقيقة ان المرء يجب أن يكون مجردا من كل معرفة تاريخية حتى يجهل ان الحكام في كل العصور كانوا يخضعون للظروف الاقتصادية وأنهم لا يملون القوانين املاء . فالتشريع ، سواء أكان سياسيا أم مدنيا ، ليس أكثر من اعلان ، من تعبير بالكلمات ، عن ارادة العلاقات الاقتصادية .

فهل كان الحاكم هو الذي امتلك الذهب والفضة ليجعل منهماوسيلتين عالميتين للتبادل بوضع خاتمه عليهما ؟ أوليس من الافضل أن هاتينالوسيلتين العالميتين للتبادل هما اللتان امتلكتا الحاكم وأجبرتاه ان يضع خاتمه عليهما وهكذا منحهما تكريسا سياسيا ؟

ان الاثر الذي كان ولا يزال النقد يملكه لا يرجع الى قيمته وانما الى وزنه . ان الاستقرار والثبات اللذين يتحدث عنهما برودون انما يطبقان على مقياس النقد ، وهذا المقياس يشير الى كم في قطعة النقد المسكوكة من المادة المعدنية . يقول فولتير بحسه الجيد المعتاد « ان القيمة الذاتية لمارك هي مارك من الفضة اي نصف ليره يزن ثماني أونسات والمقياس وحده يحدد هذه القيمة الذاتية » (فولتير : نظام القانون) . ويبقى السؤال التالي بلا جواب : كم تساوي الاونس من الذهب او الفضة . فاذا كان قماش الكشمير في محلات **كراند كولبرت** يحمل العلامة التجارية **صوف خالص** ، فان هذه العلامة التجارية لن تخبرك عن قيمة قماش الكشمير . ويبقى السؤال التالي: كم يساوي الصوف ؟ . يقول برودون « يمزج فيليب الاول ، ملك فرنسا ، الليرة الذهبية الشارلمانية بمقدار ثلثها من الخليط ، متخيلا أنه يستطيع باحتكاره صناعة النقد ، أن يصنع ما يصنعه كل تاجر يحتكر منتوجا من المنتوجات . فما هذا التزييف للنقد المتداول الذي ليم عليه فيليب وخلفاؤه ؟ انه بالضبط التفكير السليم من وجهة نظر تجارية عملية ، ولكنه علم اقتصادي غير سليم ، وهو ان نفرض أنه نظرا لان العرض والطلب ينظمان القيمة سواء عن طريق انتاج صناعة محتكرة أو نادرة ، يمكن زيادة التثمين وبالتالي زيادة قيمة الاشياء ، وأن هذا يصدق على الذهب والفضة كما يصدق على القمح والخمر والزيت أو التبغ . ولكن خداع فيليب لم يشك فيه بأسرع من هبوط نقده الى قيمته الحقيقية ، وفقد هو نفسه ماكان يظن أنه كسبه من رعاياه. والشيء نفسه يحدث نتيجة كل محاولة مشابهة » (المجلد الاول ص ٧٠-٧١).

لقد سبق البرهان مرات لا تحصى أنه اذا أراد أمير أن يزيف النقد المتداول ، فانه وحده الذي يخسر . ان ما يربحه مرة في الاصدار الاول يخسره كل مرة ترجع المسكوكات المزيفة اليه على شكل ضرائب ... الخ . ولكن فيليب وخلفاءه كانوا قادرين على صيانة انفسهم تقريبا من هذه الخسارة،

لأنه حالما توضع المسكوكات المزيفة في التداول كانوا يسرعون باصدار الاوامر باعادة سك النقد على الطريقة القديمة سكا عاما .

والى جانب ذلك لو كان فيليب الاول يملك تفكيرا مثل برودون فلن يستطيع أن يفكر جيدا من وجهة نظر تجارية » . ومع ذلك فان أيا من فيليب الاول وبرودون لم يفصح عن عبقرية تجارية في تصوره أن من المحتمل تغيير قيمة الذهب ، كما هو الامر بالنسبة لأي سلعة اخرى ، فقط لان قيمة هذه السلع تحددها العلاقة بين العرض والطلب .

لو أن الملك فيليب الاول شرع أن كل مكيال من القمح سوف يسمى في المستقبل مكيالين ، لكان غشاشا ، انه يخدع كل **الدائنين** ، كل الناس الذين كانوا مخولين أن يتسلموا مئة مكيال من القمح . وسيكون السبب في استلام خمسين مكيالا بدلا من مئة المكيال هذه ، ولنفرض ان الملك مدين بمئة مكيال من القمح ، فانه يكون قد سدد خمسين مكيالا فقط . ولكن مئة المكيال هذه لا تساوي في التجارة أكثر من خمسين مكيالا . لان الشيء لا يتغير بتغير اسمه . ان كمية القمح ، سواء المعروضة او المطلوبة ، لن تزيد أو تنقص بتغيير الاسم فقط . وهكذا وبما ان العلاقة بين العرض والطلب تبقى كماهي تماما على الرغم من هذا التغيير الاسمي ، فان سعر القمح لا يخضع لتغير حقيقي . وعندما نتحدث عن عرض الاشياء وطلبها ، لا نتحدث عن عرض أسماء هذه الاشياء وطلبها . لم يكن فيليب الاول صانع ذهب أو فضة ، كما يقول برودون ، انما كان صانع اسماء للمسكوكات . موّه كشميرك الفرنسي وبعه على انه كشمير آسيوي ، ربما خدعت شاريا أو اثنين ، ولكن في الوقت الذي تنكشف فيه خدعتك فان ما تسميه كشميرك الآسيوي سوف يهبط الى سعر الكشمير الفرنسي . وعندما وضع الملك فيليب عنوانا مزيفا على الذهب والفضة ظل يخدع الناس مادامت الخدعة لم تنكشف . انه كبقية أصحاب المخازن يخدع زبائنه بوصف مزيف لبضاعته . بيد أن هذا الخداع لن يستمر طويلا . ولكنه مضطر ان يتحمل آجلا أم عاجلا صرامة القوانين

التجارية . فهل هذا ما أراد برودون اثباته ؟.. لا . فحسب رأيه يحصل النقد على قيمته من الحاكم وليس من التجارة . ولكن ما الذي أثبته فعلا ؟ لقد أثبت أن التجارة حاكم اكثر من الحاكم . فدع الحاكم يشرع أن المارك الواحد يجب أن يساوي في المستقبل ماركين اثنين وسترى أن التجارة عند قولها ان هذين الماركين لا يساويان اكثر من المارك الواحد الذي كان سابقا .

ولكن مع ذلك لم تتقدم مسألة القيمة التي تحددها كمية العمل خطوة واحدة الى الامام . وبقيت المسألة أن تقرر فيما اذا كانت قيمة الماركين الاثنين (اللذين أصبحا على ماكان عليه المارك الواحد) تحددها كلفة الانتاج أم قانون العرض والطلب .

ويتابع برودون « يجب أن يرسخ في ذهننا أنه اذا كان في يد سلطة الملك مضاعفة كمية النقد المتداول عوضا عن تزييفه ، فان القيمة التبادلية للذهب والفضة ستنخفض فورا الى النصف ودائما لاسباب النسبة والتوازن» (المجلد الاول ص ٧١) .

اذا كان هذا الرأي ، الذي يشارك فيه برودون الاقتصاديين الآخرين ، صحيحا فانه يسير لصالح المبدأ الاخير للعرض والطلب وليس أبدا لصالح نسبية برودون . اذ مهما كانت كمية العمل المتجسد في الكمية المضاعفة للذهب والفضة فان قيمتهما ستهبط الى النصف ، فالطلب يبقى كما هو والعرض يتضاعف . أو هل يمكن ، بأي حال ، أن يصبح « **قانون النسبة** » مشوشا هذه المرة بازدراء قانون العرض والطلب ؟ . ان هذه النسبة الحقيقية لبرودون هي فعلا مطاطة وذات قدرة على التقلبات والتجمعات والمقايضات بحيث أنها يمكن أن تتطابق كليا مع العلاقة بين العرض والطلب .

ان جعلنا « كل سلعة مقبولة في التبادل ، ان لم يكن في الممارسة فعن طريق القانون » على أساس قاعدة الذهب والفضة ، هو عدم فهم لهذه القاعدة . لقد جرت الموافقة على قبول الذهب والفضة عن طريق القانون لانهما مقبولان عمليا فقط ، وهما مقبولان عمليا لان التنظيم الحالي للانتاج

يحتاج الى وسيط عالمي للتبادل . القانون هو التنظيم الرسمي للواقع فقط.

رأينا أن مثال النقد كتطبيق للقيمة التي وصلت الى التأسيس اختاره برودون للتهرب فقط عبر مبدئه العام في قابلية التبادل ، أي أن كل سلعة تقدرها كلفة الانتاج تصل الى حالة النقد . كل هذا جميل جدا لولا هذه الحقيقة الخرقاء أن الذهب والفضة وحدهما من بين كل السلع ،وباعتبارهما نقدين هما الوحيدان اللذان لا تتحدد قيمتهما بكلفة الانتاج . وهذه حقيقة الى حد أنهما في التداول يستبدلان بعملة ورقية . ومادام ثمة نسبة معينة تلاحظ بين متطلبات التداول وكمية النقد المطروحة ، سواء أكان نقدا ورقيا أم ذهبيا أم بلاتينيا أم نحاسيا ، فلا يمكن أن نلاحظ مسألة النسبة بين القيمة الذاتية (كلفة الانتاج) والقيمة الاسمية للنقد . لاشك أن النقد ، في التجارة العالمية ، مثله مثل أي سلعة أخرى ، يحدده زمن العمل . ولكن الحقيقة أيضا أن الذهب والفضة هما في التجارة العالمية وسيلتان للتبادل باعتبارهما منتجات وليس نقدا . وبكلمات أخرى ، أنهما يفقدان سمتهما من «الاستقرار والثبات » من « التكريس الحكومي » اللذين يشكلان ، حسب رأي برودون ، سمتهما النوعية . لقد فهم ريكاردو هذه الحقيقة فهما جيدا بعد أن أقام نظامه الكامل حول القيمة التي يحددها زمن العمل ، وبعد قوله : « **الذهب والفضة** ، مثل كل السلع الاخرى ، تقدر قيمتهما فقط بنسبة كمية العمل اللازم لانتاجهما ، وانزالهما الى السوق » يضيف أن قيمة **النقد** لا يحددها زمن العمل المتجسد في مادته وانما يحددها قانون العرض والطلب فقط . ومع انه [أي النقد الورقي] لا يملك قيمة ذاتية ، ومع ذلك فعن طريق تحديد كميته نجد قيمته في التبادل عظيمة ومساوية للمسكوك أو السبيكة الموجودة في هذا المسكوك(١) . والمسكوك المزيف يجري تداوله بالقيمة التي يحملها ، هذا اذا كان ذا وزن ونقاوة قانونيين ، وليس بقيمة كمية المعدن التي يتضمنها

---

(١) المقصود بالمسكوك العملة المعدنية وهي ترجمة لكلمة (coin)

(المترجم)

فعلا . ونجد في تاريخ السك البريطاني أن رأس المال المتداول لم ينخفض ابدا بالنسبة نفسها التي جرى تزييفه وفقها ، والسبب في ذلك أن كميته لم تزدد بنسبة تخفيض قيمته الذاتية (ريكاردو في المكان السابق ٢٠٦ ــ٢٠٧).

وهذا ما يلاحظه جـ ــ ب ــ ساي على مقطع ريكاردو :

« أعتقد أن هذا **المثال** يكفي لاقناع المؤلف أن أساس كل قيمة هو كمية العمل اللازم لصنع سلعة ما ، ولكن الحاجة التي نشعر بها لتلك السلعة تتوازن مع قدرتها » .

وهكذا فان النقد ، الذي هو بالنسبة لريكاردو ليس أكثر من قيمة يحددها زمن العمل ، والذي يأخذ ساي لاقناع ريكاردو أن القيم الاخرى لا يمكن أن يحددها زمن العمل ، أقول : ان هذا النقد الذي اتخذه ساي مثالا على ان العرض والطلب يحددان القيمة بشكل مطلق ، يصبح عند برودون مثالا **فريدا من نوعه** عن القيمة المؤسسة ... بزمن العمل .

وخاتمة الامر انه ان لم يكن النقد قيمة « مؤسسة » بزمن العمل ، فانه على أقل تقدير يمكن ان يمتلك أي شيء بشكل عام مع « النسبة » الحقيقية لبرودون .

ان الذهب والفضة قابلان للتبادل لان لهما وظيفة خاصة هي القيام بمهمة الوسيط العالمي للتبادل ، لانهما يوجدان بكمية متناسبة مع المجموع العام للثروة ، أو اذا وضعنا الامر بشكل أفضل ، هما دائما نسبيان لأنهما ، من بين كل السلع ، يقومان كنقد بمهمة الوسيط العالمي للتبادل ، مهما كانت العلاقة بين كميتهما والمجموع العام للثروة . « ان رأس المال المتداول لا يمكن أن يكون وفيرا حتى درجة الفيض، اذ عليك أن تزيد كميته بالنسبة التي تخفض بها قيمته ، وتخفض كميته بالنسبة نفسها التي تزيد فيها قيمته » (ريكاردو المجلد الثاني ص ٢٠٥) .

ويصرخ برودون « ماهذا التشويش في الاقتصاد السياسي ؟ » (المجلد الاول ص ٧٢) .

ويصرخ أحد الشيوعيين بجعجعة (على لسان برودون) : اللعنة على

الذهب » . ويمكنك أن تقول : اللعنة على القمح والخمر والخراف ـ لان كل **قيمة تجارية** وصلت ، مثل الذهب والفضة تماما ، الى تحديدها الدقيق جدا » (المجلد الاول ص ٧٣) .

ان فكرة جعل الخراف والخمر تصل الى مرتبة النقد ليس فكرةجديدة فهي ترجع في فرنسا الى عصر لويس الرابع عشر . ففي ذاك الزمن عندما طفق النقد يوطد سلطانه ، ظهر التذمر من تخفيض كل السلع الاخرى ، وكان التوق شديدا للزمن الذي تصل فيه « كل قيمة تجارية » الى تحديدها الواضح الدقيق ... الى مرتبة النقد . وحتى في كتابات بويجلبرت ، وهو واحد من اقدم الاقتصاديينالفرنسيين ، نجد « نظرا لظهور منافسينعديدين جدا على شكلالسلع نفسها ، ونظرا لاعادة توطيدها بحسب قيمتهاالحقيقية، فان النقدسيكون متعطشاللعودة مجددا الى حدوده الطبيعية » (الاقتصاديون ورجال المال في القرن الثامن عشر صفحة ٤٢٢) .

يرى المرء أن الاوهام الاولى للبرجوازية هي ايضا أوهامها الاخيرة .

ب ـ العمل الزائد

« نقرأ في كتب الاقتصاد السياسي هذه الفرضية السخيفة : **لو تضاعف سعر كل شيء** ... كما لو لم يكنسعر كلشيء نسبة بينالاشياء... وكما لو أن المرء يمكنه ان يضاعف نسبة او علاقة او قانونا ما (برودونالمجلد الاول ص ٨١) .

اقترف الاقتصاديون هذا الخطأ من خلال عدم معرفتهم تطبيق« قانون النسبية » وقانون « القيمة النسبية » .

ولسوء الحظ نقرأ في كتاب برودون نفسه ، المجلد الاول ص ١١٠ ، الفرضية السخيفة نفسها وهي « لو ارتفعت الاجور بشكل عام فسوف يرتفع سعر كل شيء» . واكثر منذلكاذا وجدنا مقطعامن مسألة فيكتب الاقتصاد

السياسي ، فاننا نجد أيضا شرحا لها . « عندما يتحدث المرء عن سعر كل السلع التي تأخذ في الارتفاع او الانخفاض فانه يستثني احدى السلع . والسلعة المستثناة هي ، بشكل عام ، نقد أو عمل » (المعجم العالمي للمعرفة المجلد الرابع مادة الاقتصاد السياسي بقلم سنيور ، لندن ١٨٣٦ . وفيما يتعلق بالمقطع الذي نناقشه انظر جون ستيوارت مل : مقالات حول مسائل مطروحة في الاقتصاد السياسي . لندن ١٨٤٤ . وانظر توك : تاريخ الاسعار ... الخ لندن ١٨٣٨) .

دعنا الآن نصل الى **التطبيق الثاني** لـ « القيمة التأسيسية » والنسب الاخرى ــ التي يكمن عيبها الوحيد في حاجتها الى النسبة . ودعنا نر فيما اذا كان برودون هنا أسعد حظا من تحويله الخراف الى **مسكوكات** .

« القاعدة التي وافق عليها الاقتصاديون هي ان كل عمل يجب ان يترك عملا زائدا . وفي رايي أن هذه الفرضية صحيحة بشكل مطلق وشامل : انها فرع من قانون النسبة ، الذي يمكن اعتباره خلاصة كل العلوم الاقتصادية. ولكن اذا وافق الاقتصاديون على قولي هكذا ، فان المبدأ القائل ان كل عمل يجب أن يترك عملا زائدا يكون بلا معنى طبقا لنظريتهم ، كما يكون غير متحسس بأي مظهر » (برودون الجزء الاول صفحة ٧٣) .

ولكي يثبت برودون ان كل عمل يترك عملا زائدا بشخص المجتمع : فهو يعيده الى **شخص** ، **مجتمع** ــ مجتمع لا يمكن أن يكون بأي شكل مجتمع اشخاص ، مادام له قوانينه المنفصلة ، التي ليس لها شيء مشترك مع الاشخاص الذين يتألف منهم المجتمع ، وما دام له « ذكاؤه الخاص » الذي ليس ذكاء كل الناس ، وانما ذكاء خال من الحس العام . ويلوم برودون الاقتصاديين دون أن يفهم شخصية الوجود الجمعي . ويسرنا ان نواجه برودون بمقطع من اقتصادي اميركي يتهم الاقتصاديين بنقيض ما يتهمهم برودون تماما : « أليس الوجود الاخلاقي ــ الوجود الفراماتيكي[1] المسمى

---

(١) الذي يسير وفق قواعد محددة وصارمة . (المترجم)

امة ــ سمات لا وجود حقيقي لها الا في تصور أولئك الذين يحولون الكلمة الى شيء ... وهذا ما فسح المجال امام عدة صعوبات ، وبعض سوء الفهم المؤسف في الاقتصاد السياسي » (توماس كوبر ، محاضرات في أصول الاقتصاد السياسي ، كولومبيا ١٨٢٦) .

ويتابع برودون « هذا المبدأ من العمل الزائد صحيح للافراد فقط لانه ناجم عن المجتمع ، الذي ينعم عليه بما تقدمه قوانينه الخاصة من نفع » (المجلد الاول صفحة ٧٥) .

فهل كان برودون يقصد فقط أن انتاج الفرد الاجتماعي يفوق انتاج الفرد المعزول ؟ وهل يستشهد بهذا التفوق في انتاج الافراد المتعاونين على انتاج الافراد غير المتعاونين ؟ ذا كان الامر كذلك ، فان في مقدورنا أن نقدم له شواهد من مئات الاقتصاديين الذين عبروا عن هذه الحقيقة البسيطة بدون أي نوع من أنواع الغموض الذي يحيط برودون نفسه به . وهاكم ما يقوله، على سبيل المثال ، المستر سادلر :

« يحقق العمل الجمعي نتائج لا يمكن ان يحققها الجهد الفردي . وبما ان الجنس البشري عديد الحصى ، فان منتجات صناعتهم المتحدة سوف تفوق بدرجة عظيمة كمية أي حد حسابي يضاف الى هذه الزيادة ... في الصناعات الميكانيكية ، كما في المهن العلمية ، ينجز الانسان في يوم واحد أكثر مما ينجزه الفرد المعزول طوال حياته ... يقول علم الهندسة : ان الكل يساوي مجموع اجزائه ، ولكن هذه القاعدة خاطئة اذا ما طبقناها على الموضوع الذي بين أيدينا . ولو أخذنا العمل ، هذا الركن العظيم للوجود البشري لأمكننا القول ان المنتوج العام للجهد الجمعي يفوق بما لا يحد كل المنتوج الذي ينجزه الفرد او المجهودات المبعثرة » (سادلر قانون السكان لندن ، ١٨٣٠) .

ولنعد الى برودون . يقول ان العمل الزائد يوضحه لنا الشخص ،

المجتمع . ان حياة هذا الشخص تقودها قوانين ، نقيض تلك التي تتحكم في نشاطات الانسان كفرد . ويرغب برودون في اثبات ذلك عن طريق «الوقائع» .

« ان اكتشاف عملية اقتصادية لايمد المخترع بربح يساوي الربح الذي يقدمه المخترع للمجتمع ... وقد لوحظ أن مشاريع الخطوط الحديدية مصدر ثروة أضأل للمقاولين منه للدولة . ان معدل كلفة نقل السلع بالطريق العادي هو ١٨ سنتيما للطون في الكيلومتر الواحد من مركز تجميع البضائع الى مركز توزيعها . وقد جرى حساب ذلك على مشروع الخط الحديدي فلوحظ أن المعدل لن يصل الى ١٠ ٪ من الربح الصافي ، وهي نتيجة مساوية تقريبا لمشروع النقل العادي . ولكن لنفرض أن سرعة النقل الجديد للنقل العادي هي ٤ ــ ١ . وبما أن للزمن قيمة قائمة بذاتها في المجتمع ، فان الخطوط الحديدية تقدم ٤٠٠ ٪ فوق الطريق العادي اذا كانت الاسعار واحدة . وهذا المعدل الضخم الواقعي جدا للمجتمع أبعد من أن يتحقق بالنسبة نفسها للحمال الذي بينما يمنح المجتمع قيمة كبرى هي ٤٠٠ ٪ لا يستطيع أن يسحب من طرفه ١٠ ٪ .

ولايضاح هذه القضية أكثر ، دعنا نفرض أن الطرق الحديدية رفعت معدلها الى ٢٥ سنتيما ، وتظل كلفة النقل بالطريق العادي ١٨ : وبذلك تخسر على الفور كل بضائعها المودعة . وسوف يعود المرسل والمستلم وكل انسان الى العربة القديمة والنقل البدائي اذا اقتضت الضرورة . وسوف تهجر القاطرة . وسيضحي بالمعدل الاجتماعي ٤٠٠ ٪ مقابل خسارة خاصة هي ٣٥ ٪ . ويمكن بسهولة فهم سبب هذا فالمعدل الناتج من سرعة الطرق الحديدية هو اجتماعي كليا وكل مشاركة فردية فيه تكون محصورة فقط بنسبة ضئيلة (يجب أن نتذكر أننا الآن نعالج فقط نقل البضائع) بينما تصيب الخسارة المستهلك مباشرة وشخصيا . ان الربح الاجتماعي المساوي لـ ٤٠٠ يقدم للفرد أربعة آلاف ، هذا اذا كان المجتمع مؤلفا من مليون انسان فقط ، بينما ٣٣ ٪ للمستهلك تحدث عجزا اجتماعيا هو ٣٣ مليونا » (برودون المجلد الاول ص ٧٥ ــ ٧٦) .

يمكن أن نلاحظ الآن أن برودون يعبر عن أربعة اضعاف السرعة بـ

٤٠٠٪ من السرعة الاصلية ، بيد أنه يربط بالنسبة المئوية للسرعة بعلاقة مع النسب المئوية للربح وباقامة نسبة بين العلاقتين ، ومع أن هذه النسبة تقاس قياسا منفصلا بالنسبة المئوية ، فان هاتين العلاقتين (السرعة والربح) (١) ، فانه يقيم نسبة بين النسب المئوية دون اللجوءالى مسميات.

النسبة المئوية هي دائما نسبة مئوية ليس غير ، ١٠٪ و ٤٠٠٪ هما في تناسب ، فهما يتناسبان مع بعضهما مثل ١٠ الى ٤٠ . لذلك يستنتج برودون أن ربح ١٠٪ يساوي أقل بأربعين مرة من السرعة المضاعفة أربع مرات . ولانقاذ المظاهر ، يقول ان الزمن نقد بالنسبة للمجتمع . ويظهر هذا الخطأ بسبب تذكره الغامض أن ثمة علاقة بين القيمة وزمن العمل ، فيسرع ليوحد مابين زمن العمل وزمن النقل ، أي انه يأخذ بضعة واقدين وسائقين وآخرين ، ممن زمن عملهم هو فعلا زمن النقل ، ويوحدهم مع كل المجتمع . وهكذا بضربة واحدة تصبح السرعة رأسمالا ، وفي هذه الحالة يحق له تماما أن يقول « ربح ٤٠٠٪ سيضحى به مقابل خسارة ٣٥٪ » وبعد أن يقيم هذه الفرضية الغريبة كرياضي يقدم لنا شرحا لها كاقتصادي .

« ان الربح الاجتماعي المساوي ٤٠٠ يقدم للفرد أربعة آلاف ، هذا اذا كانالمجتمع مؤلفا من مليون انسان فقط » . ونوافق على ذلك . ولكننا لا نتعامل مع ٤٠٠ بل مع ٤٠٠٪ وربح ٤٠٠٪ يقدم للفرد ٤٠٠٪ لا أكثر ولا اقل . ومهما يكن رأس المال فان التقسيمات تبقى بمعدل ٤٠٠٪ . فماذا فعل برودون ؟ انه يأخذ النسبة المئوية لرأس المال وكأنه يخاف الا يظهر تشويشه بما فيه الكفاية فتابع :

« ان خسارة ٣٣٪ بالنسبة للمستهلك تحدث عجزا اجتماعيا هو ٣٣ مليونا » . ان خسارة٣٣٪ للمستهلك تبقى خسارة ٣٣٪ لمليونمستهلك. فكيف يمكن لبرودون أن يقول ان العجز الاجتماعي في حالة ٣٣٪ هو خسارة ٣٣ مليونا ، بينما لايعرف الرأسمال الاجتماعي ولا حتى الرأسمال الفردي

---

(١) الاضافة التي بين قوسين من عندنا قصد الايضاح . (المترجم)

للاشخاص الموجودين في هذا المجتمع ؟ وهكذا لم يكتف برودون بخلط رأس المال بالنسبة المئوية بل تخطى نفسه بتوحيده **الرأسمال** الذي يعمل في مشروع مع **عدد** من الفرقاء المستفيدين .

« ولايضاح هذه القضية أكثر ، دعنا نفرض في الواقع رأسمالا معلوما . ان الربح الاجتماعي لـ ٤٠٠٪ يقسم على مليون شريك، كل واحد منهم يستفيد مقابل الفرنك الذي قدمه ٤ فرنكات ربحا في الرأس الواحد ـ وليس كما يدعي برودون انه ٤٠٠٫٠٠٠ وبالمقابل فان خسارة ٣٣٪ لكل واحد من الشركاء يؤدي الى عجز اجتماعي هو (٣٣٠٫٠٠٠) وليس ٣٣ مليونا (١٠٠ = ٣٣ . ١٠٠٠٫٠٠٠ = ٣٣٫٠٠٠) .

ان برودون لانشغاله الشديد بنظرية عن الشخص ، المجتمع ، ينسى أن يقسم على ١٠٠ الذي يؤدي الى خسارة (٣٣٠٫٠٠٠) فرنكا ؛ ولكن ربح ٤ فرنكات بالرأس يؤدي الى ٤ ملايين فرنكا ربحا للمجتمع . فيبقى للمجتمع ربحا صافيا قدره (٣٫٦٧٠٫٠٠٠) فرنكا . ان هذا الحساب الدقيق يثبت بالضبط عكس ما أراد برودون ان يثبته : اي ان أرباح المجتمع وخسائره ليست في معدل متعارض مع أرباح الافراد وخسائرهم .

دعنا الآن بعد أن صفينا هذه الاخطاء البسيطة في الحساب العادي ، نلق نظرة على النتائج التي نصل اليها ، اذا وافقنا على هذه العلاقة بين السرعة ورأس المال في قضية الخطوط الحديدية ، كما يقدمها برودون ـ باستثناء الاخطاء في الحساب . دعنا نفرض أن النقل الاسرع اربعة اضعاف يكف اربعة اضعاف ايضا ، هذا النقل لاينتج ربحا أقل من اجرة نقل العربة القديمة ، التي تبطىء اربع مرات وتكلف ربع الكمية . وهكذا ، اذا تقاضت العربة ١٨ سنتيما فان بامكان السكة الحديدية ان تأخذ ٢٧ سنتيما . ووفقا لـ « صرامة الرياضيات » فان هذا ليس الا نتيجة فرضيات برودون ـ ودائما تستثنى أخطاؤه في الحساب . ولكنه يخبرنا هنا فجأة انه اذا تقاضى النقل

الحديدي ٢٥ فقط بدلا من ٢٧ سنتيما ، فانها ستخسر على الفور كل بضائعها المودعة . وسوف نرجع نحن بكل تأكيد الى العربة القديمة ، حتى الى العربة البدائية . واذا كان لنا نصيحة نزجيها لبرودون فهي !لا ينسى في كتابه « **برنامج العمل التقدمي** » أن يقسم على مئة . ولكن للاسف عبثا نأمل أن يصغي لنصيحتنا لانه مغتبط بحسابه « التقدمي » المتطابق مع « **التعاون التقدمي** » ذلك أنه يصرح مؤكدا : « سبق أن أظهرت في الفصل الثاني ، عن طريق حل تناقض القيمة ، أن ما يعود على المخترع ، مهما كان ضخما . من أي اكتشاف مفيد هو أقل بما لا يقاس مما يعود على المجتمع . وأرجعت الظاهرة فيما يتعلق بهذه النقطة الى **صرامة الرياضيات** » .

ولنعد الى أسطورة الشخص ، المجتمع ، وهي أسطورة ليس لها من هدف سوى اثبات هذه الحقيقة البسيطة وهي ــ ان الاختراع الجديد الذي يفسح المجال أمام كمية معينة من العمل أن تنتج اعدادا ضخمة من السلع ، يخفض قيمة المنتوج القابلة للتسويق . فيحقق المجتمع عندها ربحا ليس بالحصول على قيم تبادلية اكثر وانما بالحصول على سلع اكثر للقيمة نفسها. أما بالنسبة للمخترع ، فان المنافسة تجعل ربحه ينحدر فورا الى المستوى العام للارباح . فهل أثبت برودون هذه الفرضية كما أراد ؟ لا . وهذا لم يمنعه من تقريع الاقتصاديين لفشلهم في اثباتها . ولكي نثبت له العكس ، أي أنهم أثبتوها ، سنستشهد بريكاردو ولودردال فقط . الاول هو رأس المدرسة التي تحدد القيمة بزمن العمل ، والثاني واحد من أشد المدافعين حماسة عن أن القيمة يحددها العرض والطلب . وكلاهما وضح الفرضية نفسها :

« بواسطة التزايد المستمر لسهولة الانتاج ، نخفض نحن قيمة بعض السلع قبل انتاجها ، مع أننا بالوسائل نفسها لا نضيف ذلك فقط الى الثروة القومية ، بل أيضا الى قوة انتاج المستقبل . . . وحالما تجبر الوسائل الطبيعية أن تقوم بالعمل الذي كان يقوم به الانسان من قبل بمساعدة الآلة أو معرفة فلسفة الطبيعة ، فان القيمة القابلة للتبادل لمثل هذا العمل تنقص بناء على

ذلك . واذا أدار عشرة رجال طاحونة قمح ، واكتشف انها تدار بواسطة الريح أو الماء ، فاننا يمكن ان نوفر عمل هؤلاء الرجال العشرة ، وسوف تتدنى قيمة الطحين الذي هو جزئيا نتاج عمل الطاحون ، بنسبة كمية العمل الموفور؛ وسيثري المجتمع بالسلع التي أنتجها عمل عشرة الرجال ، ولن تهدر الاموال المخصصة لصيانتهم » (ريكاردو المجلد الثاني صفحة ٥٩) .

ويقول لودردال بدوره :

« في كل حالة يستثمر فيها رأس المال ليقدم ربحا ، ينشأ باطراد ، أما من حله محل جزء من العمل ينفذ يدويا ــ أو من تنفيذه جزءا من العمل لا يستطيع جهد الانسان الشخصي أن ينجزه . ان الربح الضئيل الذي يحققه أصحاب الآلة بشكل عام ، اذا ما قورن بأجور العمل الذي حلت الآلة محله ، ربما اثيرت الشكوك في صحة هذا الرأي . فمثلا في مقدور بعض آلات اطفاء الحريق ان تنزح من المنجم ماء في اليوم الواحد اكثر من الماء الذي ينزح على اكتاف اكثر من ثلاثمئة رجل حتى وان ساعدتهم آلة الدلاء ؛ ولا شك ان مطفأة الحريق تنجز عملها بكلفة أقل بكثير من كمية أجور اولئك الذين حل عملها محلهم . وهذه هي ــ في الحقيقة ــ القضية في كل نظام آلي . فكل الآلات تنفذ العمل الذي كان ينجز سابقا ، بمعدل أرخص من أن تنفذه اليد البشرية . . فاذا كان مثل هذا الامتياز يمنح لاختراع الآلة التي تنفذ بعمل رجل واحد كمية من العمل يستخدم من أجلها اربعة رجال ، فان ملكية الامتياز المضاد تمنع اي منافسة من القيام بالعمل ، ولكن ما ينشأ عن عمل الشغيلة ، اي أجورهم ، يجب أن يشكل بكل وضوح مقياس عمل صاحب الامتياز ، مادام الامتياز مستمرا ؛ وعليه كي يؤمن الاستثمار أن يتكلف أقل قليلا من أجور العمل التي حلت الآلة محله . ولكن عندما ينتهي أجل الامتياز فان الآلات الاخرى من النوع نفسه تدخل في منافسة ؛ وعندئذ يجب أن ينظم عمله مبدأ الآخرين ، طبقا لوفرة الآلات . . . ومع أن ربح المال المستثمر يتأتى عن العمل المستبدل ، فانه ينظم لا على أساس قيمة العمل الذي استبدل به وانما ينظم في كل الحالات

عن طريق المنافسة بين أصحاب رأس المال ؛ ويكون كبيرا او صغيرا حسب نسبة كمية رأس المال الذي يقدم نفسه لتنفيـــذ المهمة ، وحسب الطلب عليها (الصفحات ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٤) .

واخيرا ، مادام الربح اكثر في الصناعات الاخرى فسيوضع رأس المال في الصناعة الجديدة الى أن يهبط معدل الربح الى المستوى العام .

راينا تماما ان مثال الخط الحديدي كان بالكاد مناسبا لالقاء ضوء على أسطورة الشخص ، المجتمع . وعلى أي حال فقد لخص برودون مناقشتـــه بجراة : « لا شيء ، بعد هذه النقاط الواضحة ، أسهل من ايضاح كيف يترك العمل عملا زائدا لدى كل منتج » (المجلد الاول ص ٧٧) .

وما يتبع الآن يتعلق بالعراقة الكلاسيكية . انها قصة شعرية همهـــا انعاش القارىء بعد الاعياء الذي سببته له ظاهرات صرامة الرياضيات . يطلق برودون على الشخص ، المجتمع ، أسم بروميثوس ويمجد اعماله المجيدة بهذه الكلمات :

« قبل الجميع ظهر بروميثوس من أحضان الطبيعة في كسل مستعذب . . . . الخ . وانكب بروميثوس على العمل ، وفي اليوم الاول ، اليوم الاول للخلق الثاني ، انتج بروميثوس فكانت ثروته أي سعادته تعادل عشرة . وفي اليوم الثاني قسم بروميثوس عمله وبات منتوجه يعادل مئة . وفي اليوم الثالث والايام التالية اخترع بروميثوس الآلات واكتشف فوائد الاجسام ، والقوى الجديدة في الطبيعة . . . وفي كل خطوة من نشاطه الصناعي كان عدد منتجاته يتزايد ، وهذا ما يجلب له السعادة . ومادام الاستهلاك بالنسبة اليه هـو الانتاج ، فمن الواضح أن استهلاك كل يوم ، اعتمادا على ماقدمه انتاج اليوم السابق ، يترك منتوجا زائدا لليوم التالي » (المجلد الاول ص ٧٧ ـ ٧٨) .

ان بروميثوس برودون هذا هو شخصية شاذة كما انه ضعيف في المنطق ضعفه في الاقتصاد السياسي . وطالما ان بروميثوس يعلمنا تقسيم العمـل واستخدام الآلة واستثمار القوى الطبيعية والعلمية ، وقوى الانسان المنتجة

في شتى الميادين ويعطينا عملا زائدا بالقياس الى انتاج العمل في حالة العزلة ، فان هذا البروميثوس الجديد سيء الحظ لمجيئه متأخرا فقط . وفي اللحظة التي يشرع فيها بروميثوس في الانتاج والاستهلاك يغدو مضحكا للغاية . الاستهلاك بالنسبة اليه هو انتاج فهو يستهلك في اليوم التالي ما أنتجه في اليوم السابق بحيث يحافظ دائما على يوم احتياط ؛ وهذا اليوم الاحتياطي هو « عمله الزائد » . ولكنه اذا كان يستهلك في اليوم التالي ما أنتجه في اليوم السابق ، فان عليه في اليوم الاول الذي لا يوم قبله ، أن يكون قد قام بعمل يومين في سبيل الحصول على يوم احتياطي فيما بعد . فكيف يحصل بروميثوس على هذه الزيادة في اليوم حيث لا يوجد هناك تقسيم عمل ولا آلة ولا حتى معرفة بالقوى المادية باستثناء النار ؟ ولذلك فان المسألة ، مع كل رجوعها الى «اليوم الاول من الخلق الثاني» ، لم تتقدم خطوة واحدة الى الامام . وهذا الشرح مضمّخ بأسلوب اليونان والعبريين ، فهو غامض ومجازي في الوقت نفسه . انه يعطي الحق الكامل لبرودون ان يقول « لقد اثبت بالنظرية والوقائع صحة المبدأ القائل ان لكل عمل عملا زائدا » .

« الوقائع » هي الحساب الناجح الشهير ؛ والنظرية هي أسطورة بروميثوس .

ويتابع برودون « ولكن بينما يعتبر هذا المبدأ فرضية رياضية ، فليس في مقدور أي امرىء أن يتحقق منه . اذ بتقدم الصناعة المجمعة يقدم عمل الفرد في كل يوم منتوجا أكثر فأكثر ، وحيث أن العامل ، كنتيجة لازبة ، مع انه يتقاضى الاجر نفسه ، يصبح أكثر غنى يوما فيوما ، فقد وجدت فعلا مقاطعات في المجتمع تحقق الربح وأخرى تأخذ في الانحدار » (المجلد الاول ٧٩ — ٨٠) .

بلغ سكان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى خمسة عشر مليونا ، وكان السكان المنتجون يبلغون ثلاثة ملايين . ان القوة العلمية للانتاج مساوية لعدد من السكان يبلغ حوالي اثني عشر مليون فرد.. لذلك يوجد معا خمسة عشر

مليونا من القوى المنتجة . وهكذا كانت القوة الانتاجية بمثابة واحد لواحد وكانت القوة العلمية للقوة اليدوية هي ٤ ــ ١ .

في ١٨٤٠ لم يتجاوز السكان ثلاثين مليونا وبلغ عدد السكان المنتجين ستة ملايين . ولكن القوة العلمية قفزت الى (٦٥٠) مليونا وهكذا كان السكان ٢١ الى واحد وكانت القوة العلمية هي ١٠٨ الى ١ .

وقد حقق يوم العمل في المجتمع الانكليزي بهذا عملا زائدا في سبعين سنة هو ٢٧٠٠٪ من القوة الانتاجية اي أنتج في عام ١٨٤٠ أكثر من عام ١٧٧٠ بـ ٢٧٠ ضعفا . وتقوم المسألة بالنسبة لبرودون على الشكل التالي : لماذا لم يكن العامل الانكليزي عام ١٨٤٠ أغنى بـ ٢٧ ضعفا من العامل عام ١٧٧٠ ؟ وفي طرح هذه المسألة يضطر المرء طبيعيا للافتراض أن الانكليزي انتج هذه الثروة بدون الظروف التاريخية التي أنتجت فيها مثل : التراكم الاولي الرأسمالي ، تقسيم العمل الحديث ، المشاغل الاوتوماتيكية ، المنافسة الفوضوية ، نظام الاجور ــ وباختصار ان كل شيء قائم على صراع الطبقات . والآن تلكم هي الظروف الضرورية لتطور القوى المنتجة والعمل الزائد . وللحصول على القوى المنتجة والعمل الزائد لا بد من أن تكون هناك طبقات تربح وطبقات تخسر .

اذن من هذا البروميثوس الذي يحييه برودون ؟ انه المجتمع ، أي العلاقات الاجتماعية القائمة على الصراع الطبقي . هذه العلاقات ليست بين فرد وفرد بل بين عامل ورأسمالي ، بين مزارع واقطاعي ... الخ ازل هذه العلاقات وعندئذ ستكون قد أبدت كل المجتمع ، ولا يعود بروميثوس سوى شبح دون سواعد وأرجل ، أي بدون مشاغل أوتوماتيكية ، بدون تقسيم للعمل ــ وبكلمة مختصرة ، بدون أي شيء ، وهبته له للبدء به من أجل الحصول على هذا العمل الزائد .

اذا كان يكفي نظريا لشرح صيغة العمل الزائد ، كما فعل برودون ،

بمعنى المساواة دون أن نأخذ بالحسبان الشروط الواقعية للانتاج ، فانه يكفي عمليا أن نقسم بين العمال بالتساوي كل الثروة المطلوبة حاليا دون تغيير في أي ظروف انتاجية قائمة . ومثل هذا التوزيع لن يحقق على وجه التأكيد درجة عليا من الراحة للمساهمين الفرديين .

ولكن برودون ليس متشائما كما يعتقد المرء . وبما أن النسبة هي كل شيء لديه فهو يرى بروميثوس المجهز تجهيزا كاملا ، أي المجتمع القائم حاليا ، بدايات تحقيق فكرته المفضلة .

« ولكن في كل مكان أيضا تجد أن تقدم الثروة ، أي **نسبة القيم** ، هو القانون السائد ؛ وعندما يرفع الاقتصاديون ضد شكاوي الفئة الاجتماعية شعار النمو المطرد للثروة العامة وتحسين الظروف حتى للطبقات المعدمة فانهم يفصحون بدون قصد عن حقيقة تدين نظرياتهم » (المجلد الاول صفحة ٨٠) .

ماهي ، في الحقيقة الثروة المجمعة، الثروة العامة ؟ انها ثروة البرجوازية، ليس كل برجوازي على حدة . حسن . فالاقتصاديون لم يفعلوا شيئا بل اظهروا كيف تنمو ثروة البرجوازية في العلاقات الانتاجية القائمة ، وكيف تستمر في النماء أكثر فأكثر . أما بالنسبة للطبقات العاملة فيما اذا كانت ظروفها قد تحسنت نتيجة زيادة ما يسمى بالثروة العامة أم لم تتحسن فان مسألة لاتزال مطروحة للمناقشة . واذا كان الاقتصاديون ، دعما لتفاؤلهم ، يستشهدون بمثال من العمال الانكليز العاملين في صناعة القطن ، فانهم يرون الظروف في اللحظات النادرة للازدهار التجاري فقط . ان لحظات الازدهار تلك تعود لفترات الازمة والركود في « النسبة الحقيقية » من ٣ الى ١٠ . ولكن ربما كان الاقتصاديون أيضا في حديثهم عن التقدم ، يفكرون بملايين العمال الذين أبيدوا في جزر الهند الشرقية ليقدموا للمليون ونصف المليون من العمال في انكلترا ، العاملين في الصناعة نفسها ثلاث سنوات من التقدم عدا عن العشر .

أما بالنسبة للمشاركة العابرة في زيادة الثروة العامة فتلك مسألة مختلفة . ان نظرية الاقتصاديين تشرح واقع المشاركة العابرة . وهذا الواقع يثبت النظرية ولا « يدينها » كما يدعي برودون . واذا كان هناك مايدان فانه ولا شك نظام برودون ، الذي يخفض أجرة العامل ، كما رأينا ، الى الحد الادنى ، على الرغم من زيادة الثروة . انه فقط عن طريق تخفيض أجرة العامل الى الحد الادنى يستطيع أن يطبق النسبة الحقيقية للقيم ، للقيمة « المؤسسة » بزمن العمل . وبسبب تأرجح الاجور صعودا وهبوطا ، نتيجة المزاحمة ، فان سعر الغذاء الضروري لصيانة العامل يكون بحيث يمكنه من المشاركة الى حد معين في تطور الثروة الاجمالية ، ويسلبه ايضا عن الادارة . هذه هي كل نظرية الاقتصاديين الذين لا تشويش في نظرتهم الى الموضوع .

وبعد انحراف برودون الكلي عن الطريق الحديدي ، عن بروميثوس ، عن المجتمع الجديد المؤسس على « القيمة التأسيسية » يجمع نفسه وتقسره العاطفة فيصرخ في لهجة أبوية :

« أتوسل الى الاقتصاديين أن يسألوا أنفسهم ولو لحظة ، في صمت قلوبهم وبعيدا عن كبريائهم التي تؤذيهم وعدم اعتبار الاستثمار الذي ينهمكون فيه أو يأملون تحقيقه ، والمصالح التي يخدمونها ، أو الرضا الذي يطمحون اليه ، ودرجاتهم العلمية التي يخدمونها ، وبعيدا عن خيلائهم ـ فليقولوا اذا كان قبل هذا اليوم قد ظهر لهم مبدأ أن العمل كله يجب أن يترك عملا زائدا ، بمثل هذه السلسلة من المقدمات والنتائج التي كشفناها » (المجلد الاول صفحة ٨٠) .

میتافیزیاء الاقتصاد السیاسی

١ ـ الطريقة

نحن هنا في المانيا تماما ! سوف نتحدث عن الميتافيزياء عندما نتحدث عن الاقتصاد السياسي . وسوف نتبع في هـــذا مرة أخرى « تناقضات » برودون . انه أجبرنا الآن فقط أن نتكلم الانكليزية ، أن نصبح أنفسنا انكليزا بشكل جيد . الآن يتغير المشهد . يعود بنا برودون الى أرضنا الام الغاليـة ويجبرنا ، سواء رغب أم لم يرغب ، أن نصبح ألمانا مرة ثانية .

اذا كان الانكليزي يحول الرجال الى قبعات ، فان الالماني يحول القبعات الى أفكار . الانكليزي هو ريكاردو ، مصرفي غني واقتصادي شهير ؛ والالمانـي هو هيغل ، أستاذ بسيط للفلسفة بجامعة برلين .

كان لويس الخامس عشر ، آخر حاكم مطلق وممثل الملكية الفرنسية المنهارة ، قد أحضر لنفسه طبيبا كان هو نفسه الاقتصادي الاول لفرنسا . وقد مثل هذا الطبيب ، هـــذا الاقتصادي ، الانتصار الاكيد والوشيك للبرجوازية الفرنسية . أقام الدكتور كيني (Quesnay) علما خارج الاقتصاد السياسي ، ولخصه في كتابه الشهير « اللوحة الاقتصادية » وبالاضافة الى ألف تعليق وتعليق حول هذه اللوحة التي ظهرت، لدينا تعليق واحـد بقلم الدكتور نفسه . انه « تحليل اللوحة الاقتصادية » مشفوع بـ « سبع ملاحظات هامـة » .

ان برودون هو دكتور كيني آخـر . انه كيني ميتافيزياء الاقتصـاد السياسي .

والآن وفقا لهيغل يمكن اجمال الميتافيزياء في طريقة ما ـ وفي الحقيقة يمكن اجمال كل فلسفة . لذا علينا أن نحاول شرح طريقة برودون ، التـي

لا تقل ضبابية عن **اللوحة الاقتصادية** . ولهذا السبب قمنا بوضع سبع ملاحظات هامة . واذا كان **الدكتور برودون لا يسر بملاحظاتنا فسوف يصبح** آبي بودو(١)نفسه ، ويقدم « شرح الطريقة الميتافيزيائية ـ الاقتصادية » .

الملاحظة الاولى

« نحن لانقدم **تاريخا حسب النظام الزمني ، وانما حسب تتابع الافكار.** ان **الوجوه** أو **الانواع** الاقتصادية هي في **مظهرها** معاصرة أحيانا ومعكوسة أحيانا . . . النظريات الاقتصادية لا تملك ادنى **تتابع منطقي أو علاقة مسلسلة في الفهم** ، انها ذاك النظام الذي نخدع انفسنا بأننا اكتشفناه » (برودون المجلد الاول صفحة ١٤٦) .

ان برودون يريد بالتأكيد القاء الذعر في نفوس الفرنسيين برشقهم بعبارات شبه هيغلية . وهكذا نحن مضطرون للتعامل مع رجلين : أولا مع برودون وبعدها مع هيغل . كيف ميز برودون نفسه عن الاقتصاديين الآخرين ؟ وما الدور الذي لعبه هيغل في الاقتصاد السياسي البرودوني » .

يعبر الاقتصاديون عن علاقات الانتاج البرجوازية ، تقسيم العمل ، الرصيد ، النقد . . . الخ كمقولات ابدية ثابتة لا تتغير . ويريد برودون ، الذي يرى امامه هذه المقولات جاهزة ، ان يشرح لنا فصل التشكيل ، أو سفر تكوين هذه المقولات ، هذه المبادىء ، هذه القوانين ، هذه العقائد ، هذه الافكار .

شرح الاقتصاديون كيف يحتل الانتاج مكانه في العلاقات المشار اليها سابقا ، ولكن ما لم يشرحوه هو كيف نتجت هذه العلاقات نفسها ، اي الحركة التاريخية التي جعلتها تولد . ان برودون وقد اخذ هذه العلاقات من أجل

---

(١) اقتصادي معاصر لكيني « المترجم »

المبادىء ، المقولات ، الافكار المجردة ، لم يقم الا بتنظيم هذه الافكار التي يجدها المرء مرتبة ترتيبا أبجديا في نهاية كل بحث عن الاقتصاد السياسي . ان مادة الاقتصاديين هي حياة الانسان الفعالة والحيوية ، اما مادة برودون فهي عقائد الاقتصاديين . ولكن في اللحظة التي نقف فيها عن متابعة الحركة التاريخية لعلاقات الانتاج ، التي ليست المقولات الا التعبير النظري عنها ، في اللحظة التي لا نريد أن نرى في هذه المقولات اكثر من عقائد وافكار عفوية ، مستقلة عن العلاقات الواقعية فاننا مجبرون ان نعزو منشأ هذه الافكار الى حركة العقل الخالص . كيف يقدم العقل الخالص الابدي المجهول هذه الافكار ؟ كيف يسبقها حتى ينتجها ؟ .

لو كنا نملك جسارة برودون في قضية الهيغلية لقلنا : انه يميز نفسه من نفسه . لكن ماذا يعني هذا ؟ عقل مجهول لا يملك خارج نفسه قاعدة يقيم عليها نفسه ولا شيئا يعارض به نفسه ، ولا موضوعا يركب به نفسه ، هذا العقل مكره ان يرجع رأسا على عقب ، في مقابلة نفسه ومعارضة نفسه وتركيب نفسه ــ الوضع والتعارض والتركيب . أو اذا تحدثنا باليونانية قلنا : نملك أطروحة وطباقا وتركيبا . وسوف نقدم لاولئك الذين يجهلون اللغة الهيغلية ، الصيغة المخصصة : الاثبات والنفي ونفي النفي . هذا هو ما تعنيه اللغة . انه بالتأكيد ليس عبريا (مع اعتذارنا لبرودون) ، انما هو لغة هذا العقل الخالص وقد انفصل عن الفرد . وبدلا من الفرد العادي بطريقته العادية في الكلام والتفكير ، ليس بين أيدينا شيء سوى هذه الطريقة العادية القائمة بذاتها ــ بدون الفرد .

فهل من المدهش أن كل شيء في التجريد الاخير ــ لاننا امام تجريد وليس امام تحليل ــ يمثل نفسه كمقولة منطقية ؟ وهل من المدهش انك لو حذفت شيئا فشيئا كل ما يؤلف فردية بيت ما ، فتركت بادىء ذي بدء كل المواد التي يتألف منها ، وعندئذ تركت الشكل الذي يميزه ، لاينتهي الى شيء سوى الى جسم ، بحيث لو اسقطت من حسابك حدود هذا الجسم

فلن تجد سوى المكان ـ كما لو أسقطت أخيراً من حسابك ابعاد هذا المكان فلن تجد شيئا على الاطلاق سوى كمية محضة هي المقولة المنطقية ؟ . اذا نحن جردنا هكذا من أي موضوع كل الاعراض المزعومة ، الحي أو غير الحي ، الناس أو الاشياء ، فان لنا الحق في القول ان المادة الوحيدة المتروكة في التحليل الاخير هي المقولات المنطقية . وهكذا فان الميتافيزيائيين الذين يعتقدون أنهم بقيامهم بهذه التجريدات انما يقومون بالتحليل ، والذين يتصورون أنفسهم انهم كلما انفصلوا عن الاشياء أكثر اقتربوا من سويداء حقيقتها اكثر فأكثر ـ هؤلاء على حق في قولهم ان الاشياء الادنى هنا موشاة وتؤلف المقولات المنطقية صورتها . هذا هو ما يؤلف الفيلسوف عن المسيحي. المسيحي ، رغم المنطق ، لا يملك سوى تجسيد واحد **للكلمة** logos ، بينما لا ينتهي الفيلسوف من التجسيدات . واذا كانت كل الموجودات ، كل ما هو حي على الارض او تحت الماء يحوله التجريد الى مقولة منطقية ـ اذا كان كل العالم الواقعي يمكن أن يرسم في عالم من التجريدات ، في عالم من المقولات المنطقية ـ فمن ذا الذي تعتريه الدهشة لهذا ؟

كل ما هو موجود ، كل ما هو حي على الارض أو تحت الماء ، يوجد ويحيا بنوع من الحركة فقط . وهكذا فحركة التاريخ تنتج العلاقات الاجتماعية ؛ والحركة الصناعية تقدم المنتجات الصناعية ... الخ .

وهكذا بقوة التجريد نحول كل شيء الى مقولة منطقية ، بحيث يكفي أن يقوم المرء بتجريد أي ميزات خاصة للحركات المختلفة حتى يحصل على حركة في ظرفها المجرد ـ حركة شكلية خالصة ، الصيغة المنطقية الخالصة للحركة . واذا وجد المرء في المقولات المنطقية مادة كل الاشياء فانه يتخيل أن المرء يجد في الصيغة المنطقية للحركة **الطريقة المطلقة** (absolute method) التي لا تكتفي بشرح كل الاشياء فقط بل تتضمن ايضا حركة الاشياء .

وبهذه الطريقة المطلقة تحدث هيغل بهذه الكلمات : « الطريقة هي القوة المطلقة ، الفريدة ، العليا ، غير المحدودة ، التي لا يقاومها شيء ، انها ميل

العقل لان يجد يفسه مرة ثانية ، أن يميز نفسه في كل شيء » (المنطق المجلد الثالث) كل الاشياء تتحول الى مقولة منطقية ، وكل حركة ، كل فعل للانتاج يتحول الى طريقة . وينجم عن ذلك طبيعيا أن كل شمولية للمنتجات أو للانتاج ، للاشياء وللحركة يمكن أن يتحول الى شكل من الميتافيزياء التطبيقية. ان ما فعله هيغل للدين والقانون ... الخ يحاول برودون ان يفعله فيما يتعلق بالاقتصاد السياسي .

والآن ما هي الطريقة المطلقة ؟ انها تجريد الحركة . ما هو تجريد الحركة ؟ هو الحركة في حالة التجريد . ما هي الحركة في حالة التجريد ؟ انها الصيغة المحضة المنطقية أو حركة العقل الخالص . ولكن مم تتألف حركة العقل الخالص ؟ انها تتألف من طرحها لنفسها ، من معارضتها لنفسها ، من تركيبها لنفسها ، من صوغها لنفسها فأطروحة وطباق وتركيب ؛ أو اذا كررنا مرة أخرى ، من أثباتها لنفسها ونفيها لنفسها ونفيها لنفيها .

كيف ينظم العقل اثبات نفسه ومقابلتها في مقولة محددة ؟ ان هذا من عمل العقل وحده ومن عمل مبرريه .

ولكن في الوقت الذي يتهيأ ليطرح نفسه كأطروحة ، فان هذه الاطروحة، هذه الفكرة ، تعارض نفسها ، تنقسم الى فكرتين متعارضتين ، ايجابية وسلبية ، نعم ولا . والصراع بين هذين العنصرين المتعاديين يشمل في المكونات المعارضة على الحركة الديالكتيكية . نعم تصبح لا ولا تصبح نعم ، ونعم تصبح لا ونعم معا . ولا تصبح نعم ولا معاً . ان الميزان المتعارض والحيادي يقابل كل واحد الآخر . ان انصهار هذه الافكار المتعارضة يؤلف فكرة جديدة، هي تركيب لهذه الافكار . وهذه الفكرة تنقسم مرة ثانية الى فكرتين متعارضتين ، تنصهران بدورهما في تركيب جديد . ومن هذا المخاض تولد مجموعة من الافكار . وتتبع هذه المجموعة من الافكار الحركة الديالكتيكية نفسها باعتبارها مقولة بسيطة ، وتظهر مجموعة معارضة كطباق لهذه الافكار.

ومن هاتين المجموعتين من الافكار تولد مجموعة جديدة من الافكار التي هي تركيب لهما .

ومن الحركة الديالكتيكية للمقولات البسيطة تولد المجموعة ، بحيث تولد السلاسل من الحركةالديالكتيكيةللمجموعات ، ومنالحركةالديالكتيكية للسلاسل يولد كل النظام .

طبّق هذه الطريقة على مقولات الاقتصاد السياسي ، تجد منطق الاقتصاد السياسي وميتافيزيائه أو بكلمة أخرى سوف تجد المقولات الاقتصادية التي يعرفها كل انسان ، وقد ترجمت الى لغة معروفة على نطاق محصور بحيث تجعلها هذه اللغة تبدو كأنها تظهر من جديد في مظهر بصيرة الفكر الخالص ، وتولد هذه المقولات بعضها فتبدو مرتبطة ومتضافرةالواحدة بالاخرى بفعل الحركة الديالكتيكية . ويجب الا يرتاع القارىء لهذه الميتافيزياء مع كل هيكلها ذي المقولات والمجموعات والسلاسل والانظمة . وعلى الرغم من كل المشكلات التي اتخذها برودون ليقيس بها مرتفعات نظام التناقضات ، لم يكن قادرا على رفع نفسه فوق الحلقتين الاوليين الاطروحة والطباق البسيطتين ؛ وحتى هاتان امتطاهما مرتين فقط وانكفأ مرة في احدى هاتين المناسبتين .

حتى الآن وضحنا ديالكتيك هيغل فقط . وسوف نرى فيما بعد كيف أفلح برودون في تحويله نسبا ضئيلة جدا . ان كل ما حدث ــ بالنسبة لهيغل ــ وما يزال يحدث ليس الا ما يحدث في عقله . وليس ثمة « تاريخ طبقا للنظام في الزمن » ، هناك فقط « نتيجة الافكار في الوعي » . يعتقد أنه يبني العالم بحركة الفكر ، حيث يعيد البناء بشكل منظم ومصنف للافكار التي في عقول الجميع بواسطة الطريقة المطلقة فقط .

الملاحظة الثانية

ليست المقولات الاقتصادية الا التعبيرات النظرية ، الا التجريدات لعلاقات الانتاج الاجتماعية . ان برودون وهو يقلب الاشياء راسا على عقب كفيلسوف حقيقي، لا يرى شيئا في العلاقات الفعلية الا تجسيدا لهذه المبادىء، لهذه المقولات التي كانت غافية ـ هكذا يخبرنا برودون الفيلسوف ـ في احضان « الفكر المجهول للانسانية » .

ان برودون الاقتصادي يفهم جيدا ان الناس يصنعون الثياب والكتان أو مواد الحرير في علاقات محددة للانتاج . ولكن ما لم يفهمه هو أن هذه العلاقات الاجتماعية المحددة هي من انتاج الناس تماما مثل الكتان والقنب ..الخ . ان العلاقات الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا مع القوى المنتجة . ان الناس في سعيهم وراء قوى منتجة جديدة يغيرون طريقتهم في الانتاج ؛ وفي تغيير طريقتهم في الانتاج ، في تغيير طريق كسب حياتهم ، يغيرون كل علاقاتهم الاجتماعية . ان الطاحونة اليدوية تعطيك مجتمعا مع السيد الاقطاعي ، وتعطيك الطاحونة البخارية مجتمعا مع الرأسمالي الصناعي .

ان الناس انفسهم الذين يوطدون علاقاتهم الاجتماعية المتطابقة مع انتاجهم المادي ، ينتجون ايضا المبادىء والافكار والمقولات المتطابقة مع علاقاتهم الاجتماعية .

وهكذا فان هذه الافكار وتلك المقولات خالدة خلود العلاقات التي تعبر عنها . أنها **منتجات تاريخية موقتة** .

هناك حركة مستمرة النمو في القوى الانتاجية ، ومستمرة التدمير في العلاقات الاجتماعية ، وتشكيل الافكار ؛ ان الشيء الوحيد الثابت هو تجريد الحركة (mors immortalis) .

الملاحظة الثالثة

تشكل علاقات الانتاج لكل مجتمع كلا شاملا . ويعتبر برودون العلاقات الاقتصادية على أنها أوجه اجتماعية عديدة ، يولد كل واحد الآخر ، وينتج كل واحد من الآخر مثلما ينتج الطباق من الاطروحة ، ويتحقق في نتيجتها المنطقية الفكر المجهول للانسانية .

ان السقطة الوحيدة لهذه الطريقة هي أن برودون عندما يصل الى اختيار وجه واحد من هذه الاوجه لا يستطيع ان يبسطه دون الالتجاء الى كل علاقات المجتمع الاخرى ، ولم يجعل حركته الديالكتيكية تولد هذه العلاقات . وعندما أسرع برودون بعد كل هذا بوسائل الفكر الخالص أن يفسح المجال لولادة تلك الاوجه الاخرى ، يعاملهم كأنهم أطفال ولدوا حديثا . انه ينسى أنهم من العمر نفسه كما هو الوجه الاول تماما .

وهكذا نصل الى تأسيس القيمة ، وهذا بالنسبة اليه أساس كل التقويمات الاقتصادية ، وهنا لا يستطيع أن يعمل شيئا بدون تقسيم العمل والمنافسة ... الخ . ان هذه العلاقات لم توجد بعد لا في سلاسل السيد برودون ، ولا في فهم السيد برودون .

وفي بناء صرح نظام أيديولوجي عن طريق مقولات الاقتصاد السياسي ، فانا نفكك أطراف النظام الاجتماعي . وتنقسم الاطراف المختلفة الى عدة مجتمعات منفصلة يتبع الواحد الآخر . فكيف يمكن للصيغة المنطقية الوحيدة للحركة ، للنتيجة ، للزمن ، أن تفسر بناء المجتمع ، الذي توجد فيه كل العلاقات بشكل عفوي وتمد الواحدة الاخرى ؟ .

الملاحظة الرابعة

دعنا نر الآن الى أي مدى من التعديلات يخضع برودون ديالكتيك هيغل عندما يطبقه على الاقتصاد السياسي .

بالنسبة اليه ، أي لبرودون ، كل مقولة اقتصادية لها جانبان ــ جانب جيد والآخر رديء . انه ينظر الى هذه المقولات كما تنظر البرجوازية الصغيرة الى الرجال العظام في التاريخ : كان نابليون رجلا عظيما ؛ قام بقسط من الاعمال الطيبة ، وقام أيضا بقسط من الاذى .

الجانب الجيد و **الجانب الرديء** ؛ **الفوائد والسقطات** ، اذا ما أخذت جميعا فانها تشكل بالنسبة لبرودون **التناقض** في كل مقولة اقتصادية .

وحتى تحل القضية : فلنحتفظ بالجانب الجيد بينما نقضي على الجانب الرديء .

العبودية مقولة اقتصادية مثل غيرها . اذن هي أيضا لهـــا جانبان : فلندع الجانب الرديء ، ولنتحدث عن الجانب الجيد من العبودية . ولاحاجة للقول اننا وقتذاك نبحث فقط العبودية المباشرة ، عبودية الزنجي في سارينام ، وفي البرازيل والولايات الجنوبية لاميركا الشمالية .

ان العبودية المباشرة تمهـد للصناعة البرجوازية مثلها مثل المكننـة والاعتمادات المالية ... الخ . بدون العبودية لن تحصل على القطن؛ وبدون القطن لن تحصل على صناعة حديثة . ان العبودية هي التي قدمت للمستعمرات قيمتها ، والمستعمرات خلقت التجارة العالمية ، والتجارة العالمية هي الشرط المسبق للصناعة الضخمة . وهكذا فان العبودية مقولة اقتصادية على جانب كبير من الاهمية .

بدون العبودية ستتحول أميركا الشمالية ، أعظم الاقطار تقدما ، الى قطر بطريركي (patriarchal) . امسح أميركا الشمالية من مصور العالم

وستحصل عندها على الفوضى ـ الدمار الكامل للمدنية والتجارة الحديثة . واجعل العبودية تختفي وعندها سوف تمسح أميركا من مصور العالم ★

وهكذا فان العبودية ، لكونها مقولة اقتصادية ، توجد دائما بين مؤسسات الشعوب . والامم الحديثة قادرة فقط على العبودية المستورة في اقطارها ولكنها فرضتها بدون تستر على العالم الجديد .

ماذا سيصنع برودون لينقذ العبودية ؟

سوف يصوغ **المسألة** على النحو التالي : احتفظ بالجانب الجيد لهذه المقولة الاقتصادية ، واقض على الجانب الرديء .

لم يكن لدى هيغل مشكلات يصوغها . ان لديه الديالكتيك فقط . ولا يملك برودون شيئا من ديالكتيك هيغل الا اللغة . فالحركة الديالكتيكية بالنسبة اليه هي التمييز الدغماطي (dogmatic) بين الجيد والرديء .

دعنا لبرهة نعتبر برودون نفسه مقولة . ودعنا نختبر جانبه الجيد وجانبه الرديء ، مزاياه ونقائصه .

واذا كان له ميزة فوق هيغل وهي وضع المشكلات التي لها حق الحل من اجل الصالح العام للبشرية ، فان له نقيصة هي انه أصيب بالعقم عندما كانت المسألة مسألة توليد مقولة جديدة بواسطة صيحات طلق الولادة الديالكتيكية . ان ما يؤلف الحركة الديالكتيكية هو وجود جانبين متناقضين،

★ كان هذا صحيحا تماما بالنسبة لعام ١٨٤٧ . ففي ذلك الزمن كانت التجارة العالمية للولايات المتحدة محصورة بشكل رئيسي باستيراد المهاجرين والمنتجات الصناعية وتصدير القطن والتبغ أي تصدير منتجات عمل العبيد الجنوبيين . وقد انتجت الولايات الشمالية لولايات العبيد القمح واللحم بشكل رئيسي . وفقط عندما انتج الشمال القمح واللحم للتصدير ، واصبح قطرا صناعيا أيضا ، وواجه احتكار القطن الاميركي منافسة شديدة في الهند ومصر والبرازيل ... الخ أصبح الغاء العبودية ممكنا . وحتى وقتها ادى هذا الى دمار الجنوب ، الذي لم ينجح في استبدال عبودية الزنوج المفضوحة بعبودية مستورة للعمال السدج من الهنود والصينيين .

(ملاحظة من انجلز في الطبعة الالمانية ١٨٨٥)

وصراع هذين الجانبين وانصهارهما في مقولة جديدة . ان الوضع الحـــاد للمسألة على أساس ابطال الجانب الرديء يوقف الحركـــة الديالكتيكية . ليست المسألة هي التي طرحت نفسها وعارضت نفسها بطبيعتها المتناقضة، وانما برودون هو الذي خلق الاثارة والحيرة والاضطراب والدخان بين جانبي المقولـــة .

وهكذا زج نفسه في طريق مسدود ، حيث بات من الصعب عليـــه أن يتخلص بالوسائل الشرعية ، فقام بقفزة طائرة حقيقية نقلته من حدود مقولة الى مقولة جديدة . وعندها تجلت لدهشته المحملقة **العلاقة المتسلسلة فـــي الفهم .**

انه يأخذ المقولة الاولى التي تقع تحت يديه ويعزو اليها بشكل تعسفي صفة تقديم العلاج لتصفية نقائص هذه المقولة . واذا صدقنا برودون فـــان الضرائب علاج لنقائص الاحتكار وميزان التجارة ، ونقائص الضرائب ،والملكية الارضية ، وعيوب الاعتماد .

وباتخاذ المقولات الاقتصادية بهذا النجاح واحدة فواحدة وجعل الواحدة **ترياقا** للاخرى ، ينظم برودون من هذا الخليط من التناقضات والترياقات للتناقضات مجلدين مـــن التناقضات يعنونهما بحـــق : **نظام التناقضات الاقتصاديـــة .**

الملاحظة الخامسة

« **كل هذه الافكار في الفكر المطلق عامة وبسيطة معاً ... نحصل على المعرفة في الواقع عن طريق نوع من هيكل** أفكارنا . ولكن الحقيقة في حـــد ذاتها مستقلة عن هذه الرموز الديالكتيكية ومتحررة مـــن خليط عقولنا »
(برودون المجلد الثاني الصفحة ٩٧) .

وهنا بكل مفاجأة وبنوع من تحريك المفتاح الذي اطلعنا علـــى السر ، تصبح ميتافيزياء الاقتصاد السياسي اضطرابا . ولم يعد برودون يتحدث

بصدق . في الحقيقة ، منـــذ اللحظة التي تحولت فيهـا عملية الحركـة الديالكتيكية الى عملية بسيطة من معارضة الجيد للرديء ، وطرح القضايا لابطال الجانب الرديء ، وجعل المقولة الواحدة ترياقا للمقولة الاخرى ، تصدر المقولات عن التلقائية و «تتوقف الافكار عن وظيفتها» ، فلم يبق فيها حياة. انها لم تعد تطرح أو تتحلل الى مقولات . ان نتيجة المقولات غدت نوعا من الهيكل . وتوقف الديالكتيك عن ان يكون حركة الفكر المطلق . لم يعد ثمة أي ديالكتيك ، وانما بقي على الاغلب أخلاقية صافية مطلقة .

وقد صرح برودون عندما تحدث عن **المسلسلات في الفهم** وعن **النتيجة المنطقية** للمقولات انه لم يرغب في تقديم **تاريخ يتناسب مع انتظام في الزمن** ، أي النتيجة التاريخية ــ من وجهة نظر برودون ــ التي فيها **تعلن** المقولات عن نفسها . وهكذا كل شيء بالنسبة اليه حدث في **الاثير الخانص للعقل** . **ان كل شيء يؤخذ من هذا الاثير بأساليب الديالكتيك** . والآن عندما أراد وضع هذا الديالكتيك في النشاط العملي ، كان فكره عاجزاً . ان ديالكتيك برودون يجري في اتجاه معـاكس لديالكتيك هيغل ، والآن نـرى برودون يتنازل ويقول ان النظام الذي يقدم فيه المقولات الاقتصادية ليس اكثر من النظام الذي تخلق فيه المقولة الاخرى . ان التطورات الاقتصادية ليست **اكثر من تطورات الفكر نفسها** .

اذن ماذا يقدم برودون الينا ؟ هل يقدم التاريخ الحقيقي الذي هو ، طبقا لفهم برودون ، النتيجة التي فيها **تعلن** المقولات عن نفسها في نظـام زمني ؟ لا . هل يقدم لنا التاريخ كما يحتل مكانه في الفكرة نفسها ؟ لايزال دون ذلك ؛ أي لا التاريخ الدنيوي للمقولات ولا التاريخ المقدس لها . اذن ما التاريخ الذي يقدمه الينا ؟ انه تاريخ تناقضاته الخاصة . فلننظر الآن كيف تسير هذه التناقضات وكيف تجر معها برودون في قاطرتها .

وقبل الشروع بهذا الاختبار ، الذي يبدأ في الملاحظة السادسه الهامة، سوف نقدم ملاحظة أقل اهمية .

دعنا نوافق مع برودون أن التاريخ الحقيقي ، التاريخ طبعا للنظام في الزمن ، هو نتيجة تاريخية تلعن فيها الافكار والمقولات والمبادىء عن نفسها.

ان لكل مبدأ قرنه الخاص الذي يعلن فيه عن نفسه . مبدأ السلطة ، مثلا ، ظهر في القرن الحادي عشر ، تماما كما ظهر مبدأ الفردية في القرن الثامن عشر . وبالنتيجة المنطقية لهذا يكون القرن هو المرتبط بالمبدأ وليس المبدأ هو الذي يرتبط بالقرن . وبمعنى آخر ان المبدأ هو الذي صنع التاريخ ، وليس التاريخ هو الذي صنع المبدأ .

وبالتالي عندما نسأل انفسنا ، في سبيل ان ننقد المبادىء مثلما ننقد التاريخ ، لماذا يعلن مبدأ معين نفسه في القرن الحادي عشر أو في القرن الثامن عشر اكثر مما يعلن نفسه في أي قرن آخر ، فاننا لا مناص مجبرون ان نتحقق بدقة ماذا كان الناس يحبون في القرن الثامن عشر ، ماذا كانت حاجاتهم الخاصة ، وقواهم المنتجة ، وطريقتهم في الانتاج ، المواد الاولية لانتاجهم ـ وباختصار ، ماذا كانت العلاقات بين الانسان والانسان ، هذه العلاقات التي ظهرت نتيجة كل ظروف الوجود هذه . وحتى تصل الى اعماق هذه المسائل فماذا تصنع غير ان تظهر التاريخ الدنيوي الحقيقي للناس في كل قرن ، وتقدم هؤلاء الناس باعتبارهم المؤلفين والممثلين لمسرحيتهم الخاصة بهم ؟ ولكن في اللحظة التي تقدم فيها الناس باعتبارهم الممثلين والمؤلفين لتاريخهم الخاص ، فانك ـ بانعطافة ـ تصل الى نقطة البدء الحقيقية لأنك هجرت تلك المبادىء الابدية التي تحدثت عنها في المطلع.

ولكن برودون لم يعبر حتى مفترق الطرق الذي يتخذه الايديولوجي للوصول الى الطريق الرئيسية للتاريخ .

الملاحظة السادسة

ولنأخذ مفترق الطرق مع برودون .

سوف نسلم ان العلاقات الاقتصادية ، منظورا اليها على انها **قوانين ثابتة ، مبادىء أبدية ، مقولات مثالية** ، وجدت قبل الانسان النشيط

الفعّال ، واكثر من ذلك سوف نسلم ان هذه القوانين ، المبادىء ، المقولات **كانت منذ الزمن غافية « في العقل المجرد للانسانية »** .. **وقد راينا سابقا انه لا وجود للتاريخ مع هذه الابديات الهامدة الثابتة** ، انما يوجد ، على أكثر تقدير ، تاريخ في الفكرة ، أي تاريخ ينعكس في الحركة الديالكتيكية للفكر **الخالص** .. **ان برودون** بادعائه ان الافكار في الحركة الديالكتيكية **لا تفريق بينها** ، قد انساق مع **ظل الحركة و حركة الظلال** كليهما ، عن طريق وسائل لا يزال المرء بواسطتها قادرا ، على الاقل ، على خلق تماثل للتاريخ . وعوضا عن ذلك نجده يعزو للتاريخ عجزه . انه يلقي اللوم حتى على اللغة الفرنسية . يقول برودون الفيلسوف « ليس صحيحا أن نقول ان شيئا **يظهر** ، وان شيئا **ينتج : في الحضارة** ، **كما في الكون** ، كل شيء موجود ، **كل شيء موضوع من الابدية . وهذا ينطبق على كل اقتصاد اجتماعي** » (المجلد الثاني صفحة ١٠٢) .

ان القوة المنتجة للتناقضات التي **تعمل** ، والتي خلقت عمل برودون ، عظيمة بحيث اجبر في شرحه للتاريخ على رفضها ، وفي شرحه للمظهر التقدمي للعلاقات الاجتماعية يرفض ان **أيّ شيء** يمكن أن **يظهر** ، وفي **محاولته لشرح الانتاج بكل وجوهه يتساءل فيما اذا كان اي شيء يمكن أن ينتج .**

وهكذا لا يوجد بالنسبة لبرودون أي تاريخ ؛ وأي تتابع للافكار . ولا يزال كتابه موجودا والكتاب ذاك هو نفسه ، اذا استخدمنا تعبير برودون، « تاريخ مطابق لتتابع الافكار » . أنى لنا أن نجد صيغة ، وبرودون رجل الصيغ ، تساعده في جلاء كل هذه التناقضات **بقفزة واحدة ؟**

والى هذا الحد يكتشف فكرا جديدا ، ليس فكرا خالصا ولا فكرا مطلقا بكرا ، ولا فكرا عاما للناس الذين يعيشون ويعملون في عصورمختلفة ،وانما فكر ــ فكر الشخص ــ المجتمع ــ منفصل تماما عنموضوعالانسانية الذي يتخذ تحت قلم برودون أشكالا وأشكالا على فترات أيضا مثل **العبقرية الاجتماعية ، الفكر العام** ، واخيرا **الفكر البشري** . هذا الفكر ، الذي

يزخرفه تحت شتى الاسماء ، يخون نفسه في كل لحظة ، مثلما يخون برودون عقله الفردي ، بجانبيه الجيد والرديء بعلاجاته وقضاياه .

« الفكر البشري لا يخلق الحقيقة » المختبئة في اعماق المطلق ، في الفكر الابدي . انه يكشفها فقط . بيد ان هذه الحقائق المكشوفة حتى الآن لم تكتمل ، وغير كاملة ، وبالتالي ، متناقضة . ولهذا فان المقولات الاقتصادية ، لكونها نفسها حقائق مكتشفة اجلاها الفكر البشري بواسطة العبقرية الاجتماعية ، هي ايضا غير مكتملة وتتضمن في ذاتها جرثومة التناقض . قبل برودون رات العبقرية الاجتماعية **اتعناصر المتصارعة فقط** وليس الصيغة التركيبية ، وكلاهما مستتر استتارا عفويا في **الفكر المطلق** . اما العلاقات الاقتصادية ، التي تتحقق على الارض فقط ، هذه الحقائق غير الكافية ، هذه المقولات غير المكتملة ، هذه الافكار المتناقضة هي بالنتيجة متناقضة في ذاتها وتمثل جانبين : احدهما جيد والآخر رديء .

وحتى نجد الحقيقة الكاملة ، الفكرة ، في كل كمالها ، الصيغة المركبة نزيل التناقض ، هذه هي قضية العبقرية الاجتماعية . وهذا هو السبب ، مرة ثانية ، في اضطراب برودون ، وهو ان العبقرية الاجتماعية نفسها تقفز من مقولة الى أخرى دون أن تكون قادرة ابدا ، رغم كل خزينتها من المقولات، أن تنتزع من الله او من الفكر المطلق ، صيغة مركبة .

« ان المجتمع « العبقرية الاجتماعية » يشخص واقعة اولية ، يضع فرضية ... تناقض اصلي تتطور نتائجه المتصارعة في الاقتصاد الاجتماعي في السبيل نفسه كلما أمكن استنتاج عواقبه في الذهن ، حتى ان الحركة الصناعية وقد تبعت في كل الاشياء استدلال الافكار ، تنقسم الى تيارين، **الاول** ذو تأثيرات مفيدة ، والآخر ذو نتائج مدمرة . وكي يعود الانسجام الى مؤسسة هذا المبدأ ذي الجانبين وكي يحل هذا التناقض ، يقدم المجتمع تيارا **ثانيا** ، سرعان ما يتبع بثالث ، ويحتل **تقدم العبقرية الاجتماعية** مكانه في هذه الطريقة حتى تعود وقد استنفذت كل تناقضاتها ــ هكذا افترض ، بيد انه لم يثبت ان هناك حدا للتناقضات البشرية ــ بقفزة واحدة الى كل

أوضاعه السابقه وبصيغة **مفردة** تحل كل قضاياها » (المجلد الاول ص ١٣٣).

ومثلما كان الطباق ينقلب من قبل الى علاج ، تنقلب الاطروحة الآن الى فرضية . ولم يدهشنا ابدا هذا التغيير في المصطلحات الذي نجم عن برودون . أن العقل البشري الذي يتصف بكل شيء سوى النقاء ، الذي لا يملك الا رؤية ناقصة ، يصطدم في كل خطوة بقضايا جديدة تتطلب الحل. كل اطروحة جديدة تكتشف في الفكر المطلق وهي نفي للاطروحة الاولى ، تصبح بالنسبة اليها تركيبا يقبل في المسألة بكل بساطة اكثر من حل القضية . ان الفكر هذا هو الذي يضطرب ويتكلم في كل تجديد للتناقضات حتى يقتنع ، بوصوله الى نهاية التناقضات ، أن كل أطروحاته وتركيباته ما هي الا فرضيات متناقضة . وهذا اللغز « الفكر البشري ، العبقرية الاجتماعية ، يرجع بقفزة واحدة الى كل اوضاعه السابقه ويحل كل قضاياه بصيغة مفردة » . هذه الصيغة الفريدة من نوعها ، بهذه الطريقة ، تشكل الاكتشاف الحقيقي لبرودون . انها **القيمة التأسيسية** .

ان الفرضيات تتشكل فقط من وجهة نظر هدف معين . والهدف هو ان العبقرية الاجتماعية ، التي نطقت بها شفتا برودون ، والتي أجلست نفسها في المكان الاول ، تلغي الجانب الرديء ، في كل مقولة اقتصادية ، وهدفها الا تترك شيئا سوى الجانب الجيد . وبالنسبة لها ، فان الجانب الجيد ، السعادة العليا ، الهدف العملي الحقيقي هو **المساواة** . ولماذا تهدف العبقرية الاجتماعية الى المساواة اكثر من التفاوت والاخوة والكاثوليكية او اي مبدأ آخر ؟ لأن « البشرية قد حققت بنجاح عدة فرضيات منفصلة فقط من وجهة نظر الفرضية العليا » التي هي المساواة بعينها . وبكلمة أخرى : لأن المساواة هي فكرة برودون المثالية . انه يتصور أن تقسيم العمل والاعتماد والمشغل ـ كل العلاقات الاقتصادية ـ انما تم اختراعها لمصلحة المساواة فقط ، وبالتالي فانها دائما تنتهي بالانقلاب على هذه المساواة والوقوف ضدها . ومادام التاريخ واسطورة برودون يناقض أحدهما الآخر في كل خطوة .

فان الاخيرة تدعي ان ليس ثمة تناقض . واذا كان ثمة تناقض ، فانه يوجد فقط بين فكرته الثابتة والحركة الحقيقية .

ومن الآن فان الجانب الجيد للعلاقة الاقتصادية هو ما يثبت المساواة؛ والجانب الرديء هو الذي ينفيها ويثبت التفاوت . وكل مقولة جديدة هي فرضية للعبقرية الاجتماعية للانتهاء من التفاوت الذي ولدته الفرضية السابقة . وباختصار ان المساواة هي : **قصد أصلي وسري وهدف الهي** ، بحيث تضعه العبقرية الاجتماعية أمام عينيها باعتبار انها هي التي تجعل دائرة التناقضات الاقتصادية تدور . وهكذا فان العناية الالهية هي القاطرة التي تجعل حقيبة برودون الاقتصادية تتحرك اكثر من فكره الخالص المتبخر . انه يكرس فصلا بكامله للهدف **الالهي** الذي يلاحق المرء بالضرائب .

العناية الالهية ، الهدف الالهي ، هذه هي الكلمة الكبرى المستخدمة اليوم لشرح حركة التاريخ . والحقيقة ان هذه الكلمة لا تشرح شيئا . انها ليست اكثر من شكل خطابي ، وهي احدى الطرق المختلفة لتأويل الوقائع .

انها لحقيقة ان الملكية الارضية في سكوتلاندا اكتسبت قيمة جديدة بتطور الصناعة الانكليزية . فقد فتحت هذه الصناعة أسواقا جديدة للصوف . وفي سبيل انتاج الصوف انتاجا ضخما حولت الاراضي المزروعة الى مراعٍ . ولتنفيذ هذا التحويل لابد للاقطاعيات من أن تتجمع . ولتجميع الاقطاعيات لابد اولا من الغاء الاراضي المؤجرة الصغيرة ، فطردت آلاف من المستأجرين من ارضهم الام واستقدمت بضعة رعاة على راس ملايين الخراف خيموا مكان المستأجرين . وهكذا بواسطة هذا التحويل الناجح سببت الملكية الارضية في سكوتلاندا طرد الخراف للبشر . والآن قل ان الهدف الالهي لقانون الملكية الارضية في سكوتلاندا هو ان يطرد الخراف البشر ، وسوف تكون قد صنعت تاريخا الهيا .

طبعاً إن الميل الى المساواة يعود الى قرننا . والقول الآن ان كل القرون السابقة ، بكل حاجاتها المختلفة ، وسائل انتاج ... الخ عملت ، تحت رعاية العناية ، لتحقيق المساواة ، هو أولا ، استبدال وسائل قرننا ورجاله بوسائل

العصور السابقة ورجالها . وفهم الحركة التاريخية التي بها حولت الاجيال المتتابعة النتائج المكتسبة بواسطة الاجيال التي سبقتهم . إن الاقتصاديين يعرفون جيدا أن الذي كان بالنسبة لهذا منتوجا جاهزا كان بالنسبة للآخرين مادة أولية لانتاج جديد .

وافرض ، مثلما فعل برودون ، أن العبقرية الاجتماعية انتجت ، أو بالاحرى ارتجلت ، السادة الاقطاعيين مع هدف إلهي لتحويل **المستوطنين** الى عمال **مسؤولين** و **متساوين** : تتمم بذلك قانونا للاهداف والاشخاص يستحقون العناية الالهية تلك التي استبدلت ملكية الإرض في سكوتلاندا لتهب لنفسها المسرة الحاقدة في طرد الخراف للبشر .

ولكن مادام برودون يبدي مثل هذا الاهتمام الشفوف بالعناية الإلهية ، فاننا نشير عليه بكتاب تاريخ الاقتصاد السياسي لفالينيف ــ بارغافون الذي يستمرىء ملاحقة هدف إلهي . وهذا الهدف ليس المساواة بل الكاثوليكية .

الملاحظة السابعة والاخيرة

للاقتصاديين طريقة منهجية تقليدية . فبالنسبة اليهم يوجد نوعان من القوانين : اصطناعية وطبيعية . فالقوانين الاقطاعية هي قوانين اصطناعية. وقوانين البرجوازية هي قوانين طبيعية . وهم في هذا يشبهون اللاهوتيين . الذين يقيمون مثلهم نوعين من الدين : فكل دين لا يخصهم هو بدعة من الانسان ، بينما دينهم الخاص مصدره من الله . وعندما يقول الاقتصاديون إن العلاقات الحالية ــ علاقات الانتاج البرجوازي ــ هي علاقات طبيعية ، فانهم يضمرون ان هذه هي العلاقات التي بواسطتها خلقت الثروة وتطورت القوى المنتجة بتطابق مع قوانين الطبيعة . ولهذا فان هذه العلاقات نفسها قوانين طبيعية مستقلة عن تأثير الزمن . إنها قوانين أبدية يجب أن تسود المجتمع دائماً . وهكذا فقد كان يوجد تاريخ ، ولكنه الآن لا يوجد . كان يوجد تاريخ ما دامت قوانين الاقطاعية موجودة ، وفي قوانين الاقطاعية هذه

لجد علاقات للانتاج مختلفة تماماً عن علاقات الانتاج في المجتمع البرجوازي ، التي يحاول الاقتصاديون الايهام بأنها طبيعية وكذلك أبدية .

وللاقطاعية أيضا عبوديتها البروليتارية ، التي تتضمن كل مكونات البرجوازية . وللانتاج الاقطاعي أيضا عنصران متصارعان ممهوران بالمثل باسم **الجانب الجيد والجانب الرديء** للاقطاعية ، بصرف النظر عن واقع أن الجانب الرديء هو دائما الذي ينتصر في النهاية على الجانب الجيد . ان الجانب الرديء ، هو الذي يولد الحركة التي تصنع التاريخ بواسطة امداده بالصراع . فان كان الاقتصاديون خلال مرحلة سيادة الاقطاعية ، وقد أخذتهم الحماسة فتمسكوا بالفضائل الفروسية والانسجام الجميل بين الحقوق والواجبات ، والحياة البطريركية في المدن والظروف الملائمة للصناعة الوطنية في الريف ، وتطور الصناعة المنظمة في تعاونيات واتحادات مهنية وجمعيات التآخي ؛ وباختصار ، كل ما يؤلف الجانب الجيد للاقطاعية ، قد تصدوا لقضية إلغاء كل ما يلقي ظلا على هذه الصورة ـ العبودية ، الامتيازات ، الفوضى ـ فماذا كان حدث ؟ كل العناصر التي تدعى للصراع تسحق ؛ وتطور البرجوازية يخنق في مهده . إن المرء يضع أمام نفسه القضية السخيفة في انهاء التاريخ .

وبعد انتصار البرجوازية لم يعد ثمة أي قضية للجانب الجيد او الرديء للاقطاعية . وقد أخذت البرجوازية تتملك القوى المنتجة التي تطورت في ظل الاقطاعية . وقد سحقت كل الاشكال الاقتصادية القديمة ، العلاقات المدنية المتبادلة ، والدولة السياسية التي كانت التعبير الرسمي عن المجتمع المدني القديم .

واذا أردنا الحكم بحق على الانتاج الاقطاعي ، وجب اعتباره طريقة في الانتاج تقوم على الصراع . ويجب أن نظهر كيف أن الثروة قد انتجت في قلب هذا الصراع ، كيف أن القوى المنتجة تطورت في الوقت نفسه الذي تطور فيه الصراع الطبقي ، كيف أن احدى الطبقات ، وهي الجانب السيء ، وعقبة المجتمع ، تستمر في النمو حتى تصل الظروف المادية لتحررها الى نضجها

التام . أليس هذا جيداً مثل القول إن طريقة الانتاج ، العلاقات التي فيها تتطور القوى المنتجة ، هيأي شيء سوىكونها قوانين أبدية ، ولكنها تتطابق مع التطور المحدد للناس وقواهم المنتجة ، وأي تغيير في القوى المنتجةللناس يستتبع بالضرورة تغييرا في علاقاتهم الانتاجية ؟ وبما أن الشيء الرئيسي لم ينزع من ثمار الحضارة ، من القوى المنتجة المكتسبة ، فان الاشكال التقليدية التي فيها ينتجون يجب أن تسحق . ومن هذه اللحظة تصبح الطبقة الثورية محافظة .

تبدأ البرجوازية مع البروليتاريا التي هي نفسها بقية من بروليتازيا العصر الاقطاعي . وتطور البرجوازية بالضرورة ، في مجرى تطورها التاريخي ، سمتها الصراعية التي تكون بادىء الامر مستترة تقريباً ، وموجودة فقط في حالة كمون . وكلما تتطور البرجوازية تتطور في أحشائها ، بروليتاريا جديدة ، بروليتاريا حديثة ، ويتطور الصراع بين الطبقة البروليتارية والطبقة البرجوازية ، إنه صراع يعبر عن نفسه قبل ان يشعر بهالطرفان ويقدراه ويفهماه،ويجاهرا به ويعلناه جهارة،بشكل صراعات موقتة وجزئية في أعمال تدميرية . ومن الجهة الاخرى اذا كان لاعضاء البرجوازية الحديثة المصالح نفسها فانهم يشكلون طبقة ضد طبقة أخرى ، ويقفون وجهاً لوجه أمام الطبقة الاخرى . هذا التعارض في المصالح ناجم عن الشروطالاقتصادية لحياتهم البرجوازية . ومن يوم ليوم يتضح أكثر أن العلاقات الانتاجية التي تتحرك فيها البرجوازية ليست ذات سمة بسيطة وموحدة وانما ذات سمة ازدواجية ، ذلك انه في العلاقات نفسها التي فيها تنتج الثروة ، ينتجالبؤس ايضاً ، ذلك أنه في العلاقات نفسها التي توجد فيها حركة تطور القوى المنتجة ، توجد فيها أيضا قوة تنتج القمع ؛ ذلك أن هذه العلاقات تنتج الثروة البرجوازية أي ، ثروة الطبقة البرجوازية عن طريق استمرار سلب ثروة الاعضاء الفرديين لهذه الطبقة وعن طريق توليد طبقة بروليتارية نامية .

وكلما اتضحت السمةالصراعيةاكثر فأكثر وجد الاقتصاديونوالممثلون العلميون للانتاج البرجوازي أنفسهم في صراع مع نظريتهم الخاصة ، وقامت مدارس مختلفة .

ولدينا الاقتصاديون القدريون ، الذينيتفقونفينظريتهمعلى مايسمونه نقائص الانتاج البرجوازي ، كما يتفق البرجوازيون فيما بينهم عملياً أمام آلام البروليتاريين الذين يساعدونهم في الحصول على الثروة . وفي هـذه المدرسة القدرية يوجد كلاسيكيون ورومانتيكيون . الكلاسيكيون ــ مثل آدم سميث وريكاردو ، يمثلون البرجوازية التي بينما لا تزال تتصارع مع بقايا المجتمع الاقطاعي ، تعمل فقط لتطهير العلاقات الاقتصاديـة من الشوائب الاقطاعية ، ولتزيد القوى المنتجة وتسمح بقفزة جديدة للصناعة والتجارة . والبروليتاريا التي تشارك في هـذا الصراع وتستهلك في تجارب العمـل المحموم ، إنما تمر مرورا عابرا ، وتتألم عرضا ، وهي نفسها تعترف بهذا . إن اقتصاديين من أمثال آدم سميث وريكاردو اللذين كانا مؤرخي هـذه الحقبة ، لا رسالة لهم أكثر من أن يظهروا كيف يتم الحصول على الثروة في علاقات الانتاجالبرجوازي ، ويصوغوا هذهالعلاقات في مقولات ، في قوانين ، وبينوا كيف تظهر روعة هذه القوانين وتلك المقولات بالنسبة لمقولاتالمجتمع الاقطاعي وقوانينه . وليس البؤس في نظرهم إلا الغصة التي ترافق كلولادة في الطبيعة ، في الصناعة .

أما الرومانتيكيون فينتسبون لعصرنا الذي تعارض فيه البرجوازية البروليتاريا ، الذييتولدفيهالبؤس اكثر مما تتولد الثروة . فالاقتصاديون الآن يظهرون كقدريين متخمين ويلقون من وضعهـم السامق نظـرة ازدراء وكبرياء ، على الآلات البشرية التي تصنع الثروة . إنهم يقلدون التطورات التي قدمها اسلافهم ، وعدم المبـالاة التـي كانت عند الاسلاف سذاجـة فقط تصبح عندهم غنجاً ودلالا .

وبعد هؤلاء تأتي **المدرسة الانسانية** التي تعاطفت مع الجـانب الرديء

للعلاقات الانتاجية الحالية . انها تسعى ، لاراحةضميرها ، الىتبرير ، وان كان تبريرا بسيطا ، للتباينات الحقيقية ؛ بتعقل تواسي كرب البروليتاريا والمنافسة الجامحة للبرجوازية فيما بينها ، انها تشير على العمال أن يكونوا متعقلين،وأن يعملوا بهمةوكد وألا ينجبوا إلا بضعةأطفال ؛ وتنصح البرجوازية أن تبدي حماسة معقولة في الانتاج . ان كل نظرية هذه المدرسة ترتكز على الفروقات غير المحدودة بين النظرية والممارسة ، بين المبادىء والنتائج ، بين الفكرة والتطبيق ، بين الشكل والمضمون ، بين الجوهر والحقيقة ، بين الحق والواقع ، بين الجانب الجيد والجانب الرديء .

والمدرسة الخيرية(١). هي المدرسةالانسانية وقد نزعت الى الكمال . انها ترفض ضرورة الصراع ، انها تريد أن تحول كل الناس الى البرجوازية ، انها تريد تحقيق نظرية منفصلة عن النشاط العملي ولا تتضمن صراعا . وتستمر دون أن تقول أنه من السهل في النظرية أن نجعل تجريدا للتناقضات التي تعترضنا كل لحظة في الحقيقة الواقعية . ولذا فان هذهالنظريةستصبح حقيقة مثالية . ويريد محبو الخير أن يحتفظوا بالمقولات التي تعبر عن العلاقات البرجوازية ، بدون الصراع الذي يكونها والذي لا ينفصل عنها . ويعتقدون بأنهم يحاربون بجد النشاط البرجوازي وهم برجوازيون اكثر من الآخرين .

ومثلما أن **الاقتصاديين** هم الممثلون العلميون للطبقةالبرجوازية ، كذلك **الاشتراكيون** و **الشيوعيون** هم نظريو الطبقة البروليتارية . وطالما أن البروليتاريا لم تتطور كفاية بعد لتكوّن نفسها كطبقة ، وبالتالي طالما أن صراع البروليتاريا نفسه مع البرجوازية لم يستوعب السمة السياسية . والقوى المنتجة لم تتطور بما فيه الكفاية في أحضان البرجوازية نفسها لتمكننا من رؤية بصيص من الشروط المادية الضرورية لانعتاق البروليتاريا ، ولتكوين مجتمع جديد ، هؤلاء النظريون ليسوا اكثر من طوباويين ، يرتجلون الانظمة لتلبية رغبات الطبقة الكادحة ، ويستمرون في البحث عن العلم المتجدد . ولكن التاريخ في مقياسهم يسير الى الامام ، وبه يحصل صراع البروليتاريا

---

(١) philantropic .

بمعالم أوضح وأوضح، فلا حاجة بهم الى أن يبحثوا عن العلم في عقولهم ، يكفي أن يلاحظوا ما حدث أمام عيونهم ليصبح مضغة في أفواههم . وما داموا يبحثون عن العلم وصنع الانظمة فقط فانهم في بداية النضال ، انهم لا يرون في البؤس سوى البؤس دون أن يروا فيه الجانب الثوري التدميري الذي يطيح بالمجتمع القديم ومن هذه اللحظة يندمج العلم نفسه الذي هو نتاج الحركة التاريخية ، مع هذا الجانب عن وعي وبصيرة وكف عن أن يكون مذهبا ، فأصبح ثوريا .

دعنا نعد الى برودون .

لكل علاقة اقتصادية جانب جيد وجانب رديء ، انها النقطة الوحيدة التي لم يسمح برودون لنفسه بالكذب ، يرى الاقتصاديين يعرضون الجانب الجيد ، ويرى الاشتراكيين يدينون الجانب الرديء ، فيستعير من الاقتصاديين ضرورة العلاقات الابدية ، ويستعير من الاشتراكيين الرؤية المشوشة التي لاترى في البؤس سوى البؤس . وهو يتفق مع الفئتين في محاولة للاعتماد على سلطة العلم . ان العلم بالنسبة اليه يرجع نفسه الى النسب الضئيلة للصيغة العلمية ، انه رجل البحث عن الصيغ . وهكذا يخدع برودون نفسه بادعائه أنه قدم نقدا لكل من الاقتصاد السياسي والشيوعية ؛ إنه دون الاثنين كليهما . دون الاقتصاديين مادام يفكر ، كفيلسوف يتأبط صيغة سحرية ، ان في مقدوره الاستغناء عن الاستمرار في عباب الهوامش الاقتصادية الصرفة . ودون الاشتراكيين لانه لا يملك الجرأة ولا البصيرة اللتين تخولانه الارتفاع فوق أفق البرجوازية ولو بالتأمل .

يريد أن يكون تركيبا ــ وهو خطأ مركب .

يريد أن يحلق كرجل علم فوق البرجوازيين والبروليتاريين ، وهو ليس اكثر من برجوازي صغير ، يندفع يميناً ويسارا بين رأس المال والعمل، الاقتصاد السياسي والشيوعية .

الآلة وتقسيم العمل

ينتج تقسيم العمل ، بالنسبة لبرودون ، سلاسل من التطورات الاقتصادية :

الجانب الجيد لتقسيم العمل

« إن تقسيم العمل ، اذا ما نظر الى جوهره ، هو طريقة تتحقق فيها المساواة في الظروف والذكاء » .
(المجلد الاول ص ٩٣)

« إن تقسيم العمل بالنسبة لنا أصبح أداة للبؤس » .
(المجلد الاول ص ٩٤) .

الوجه المغاير

الجانب الرديء لتقسيم العمل

« إن العمل ، بتقسيمه نفسه وفقاً للقانون الخاص المتعلق به ، والذي هو الشرط الاولي لخصبه ، ينتهي الى نفي أهدافه وتدمير نفسه » .
(المجلد الإول ص ٩٤)

حل القضية

«أن نجد تركيباً يمحو نقائص التقسيم بينما يحتفظ بآثاره المفيدة » .
(المجلد الاول ص ٩٧)

إن تقسيم العمل ، بالنسبة لبرودون ، قانون أبدي ، ومقولة مجردة بسيطة . ولهذا فان التجريد ، الفكرة ، الكلمة ، يجب ان تكفيه لشرح تقسيم العمل في شتى المراحل التاريخية . الطبقات والاتحادات والمشغل والصناعة الضخمة يجب أن تشرح بكلمة واحدة هي **التقسيم** . فادرس أولا معنى كلمة « تقسيم » بعناية ، وسوف ترى أنك لست بحاجة الى دراسة التأثيرات المختلفة التي تمنح تقسيم العمل سمة محددة في كل مرحلة .

ولا شك أن الاشياء سوف تصنع بسهولة أكثر اذا كانت ترجع الى مقولات برودون . والتاريخ لا يمكن أن يسبق هذه المقولات . فقد استغرق

التاريخ ثلاثة قرون بكاملها لتوطيد الانقسام الاول الكبير للعمل ، وهو التمييز بين المدينة والريف . واذا عدلت هذه العلاقة بين المدينة والريف تعدل كل المجتمع نسبيا . واذا أخذت هذا المظهر لتقسيم العمل فقط فلديك الجمهوريون القدامى والاقطاعية المسيحية وانكلترا القديمة بباروناتها وانكلترا الحديثة بلوردات قطنها . في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، عندما لم يكن بعد مستعمرات ، عندما لم تكن أميركا موجودة بالنسبة لأوروبا ، عندما لم تكن آسيا موجودة إلا عن طريق القسطنطينية ، عندما كان البحر الابيض مركز النشاط التجاري ، كان لتقسيم العمل شكل مختلف جدا ، مظهر مختلف جدا عن مظهره في القرن السابع عشر ، عندما امتلك الاسبانيون والبرتغاليون والهولانديون والانكليز والفرنسيون المستعمرات الموطدة في كل أجزاء العالم . إن امتداد السوق بسيمائه منح تقسيم العمل في شتى المراحل صفة وسيماء بحيث من العسير أن نستنتج هذه الصفة من كلمة **تقسيم** ، من الفكرة ، من المقولة .

يقول برودون « كل الاقتصاديين منذ آدم سميث اشاروا الى **ميزات** قانون التقسيم **ونقائصه** ، ولكنهم ألحوا على الميزات اكثر من النقائص ، لأن ذلك كان أكثر خدمة لتفاؤلهم ، ولا أحد منهم تساءل عما يمكن أن تكون النقائص بالنسبة للقانون . . . كيف يقود المبدأ نفسه ، اذا ماتابعناه بامعان حتى نتائجه ، الى نتائج متعارضة تعارضا قاطعا ؟ لا أحد من الاقتصاديين منذ آدم سميث أو قبله ادرك ان هناك قضية تحتاج الى تفسير . يذهب ساي الى ابعد ما يكون من الاعتراف بأن السبب نفسه في تقسيم العمل الذي ينتج الجيد يولد الرديء » (المجلد الاول ٩٥ ــ ٩٦) .

ويذهب آدم سميث الى أبعد مما يعتقد برودون . انه يرى بوضوح أن « الاختلاف في النبوغ الطبيعي عند أناس شتى ، هو في الواقع ، أقل من ان نحذر منه ، والعبقرية المتباينة جدا التي تبدو أنها تميز الناس في المهن المختلفة ، عندما تصل الى نضجها ، ليست هي **السبب** مثل **أثر** تقسيم

العمل » (المجلد الاول ص ٢٠) . في المبدأ لا يختلف الحمال عن الفيلسوف أقل مما يختلف الدرباس(١) عن كلب الصيد . ان تقسيم العمل هو الذي أحدث الهوة بينهما . كل هذا لا يمنع برودون من القول في مكان آخر أن ليس لدى آدم سميث ادنى فكرة عن النقائص الناجمة عن تقسيم العمل . وهذا ما يجعله يقول ثانية ان ساي كان اول من اعترف « بأن السبب ذاته في تقسيم العمل الذي ينتج الجيد يولد الرديء أيضا » (المجلد الاول ص ٩٦) .

ولنستمع الآن الى ليمونتي ؛ « كل فرد وما ملك » Suum cuique

« أولاني ساي في أطروحته الرائعة حول الاقتصاد السياسي شرف تطبيق المبدأ **الذي أظهرته للنور** في هذه الشذرة حول التأثير الاخلاقي لتقسيم العمل . ان عنوان كتابي السخيف الى حد ما منعه ولا شك من الاقتباس مني . واني لأعزو لهذا الدافع وحده صمت كاتب غني جدا في مخزونه بحيث يتنكر لدينه بمثل هذا التواضع » (ليمونتي المؤلفات الكاملة المجلد الاول صفحة ٢٤٥ باريس ١٨٤٠) .

ولنقدم اليه هذه العدالة : شرح ليمونتي بذكاء النتائج غير المرضية لتقسيم العمل كما هي قائمة اليوم ، ولم يجد برودون ما يضيفه اليه . ولكننا الآن ، ومن خلال خطيئة برودون ، دعنا نكرر القول ، ونحن نبين قضية الاسبقية انه قبل ليمونتي بكثير جدا وقبل سبعين عاما من آدم سميث الذي كان تلميذا لفرغوسون ، قدم هذا الاخير شرحا واضحا للموضوع في الفصل الذي يعالج تقسيم العمل معالجة نوعية .

« ويمكن الشك فيما اذا كان مقياس المقدرة القومية بتقدم الفنون . وتزدهر عدة صناعات ميكانيكية اكثر في ظل الخمود العام للفكر والعاطفة ، فالجهالة أم الصناعة على وضعها أم الخرافة . ان التأمل والوهم خاضعان

---

(١) الدرباس هو كلب البيت الكبير القوي (المترجم)

للخطأ ، ولكن عادة تحريك اليد أو القدم مستقلة عنهما . ان المشاغل تزدهر نسبيا بشكل أعظم حيث تقل استشارة العقل ، وحيث يعتبر المشغل ، بدون جهد كبير في التخيل ، آلة من جملة أجزائها الانسان ... ويمكن أن يكون القائد ماهرا جدا في معرفة الحرب ، بينما تقتصر مهارة الجندي على بعض حركات اليدين والرجلين . ومن الممكن ان الاول حصل على ما فقده الثاني ... والتفكير نفسه ، في عصر التفرقة هذا ، يمكن ان يصبح حرفة خاصة » ، (فرغسون ، **مقالة حول تاريخ المجتمع المدني** ١٧٨٣ (المجلد الثاني ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠) .

وحتى نقرب هذه المعاينة الادبية ، نرفض رفضا صريحا أن « **كل** الاقتصاديين ألحوا على الفوائد أكثر بكثير مما ألحوا على النقائص في تقسيم العمل » . ويكفي أن نشير الى سيسموندي .

وطالما ان **فوائد** تقسيم العمل قد اخذت بعين الاعتبار ، فلم يعد أمام برودون سوى أن يعيد صياغة الصيغ العامة التي يعرفها كل امرىء .

ولنمعن الآن كيف اشتق من تقسيم العمل ، الذي اتخذه قانونا عاما ، مقولة ، فكرة ، اشتق النقائص المرتبطة به . فكيف تشمل هذه المقولة ، هذا القانون ، توزيعا متفاوتا للعمل يجلب الضرر لنظام برودون القائم على المساواة .

« في هذه الساعة المهيبة لتقسيم العمل ، طفقت الرياح العاصفة تهب على البشرية . إن التقدم لا يحتل دائما مكانه بطريقة متساوية وموحدة .. ..انه يبدأ باكتساب بعض الفوائد قليلة العدد ... انهاختيار الناس لجانب التقدم الذي احتفظ بالاعتقاد بتفاوت الطبيعة والعناية الالهية للظروف ؛ ان هذا الاختيار هو الذي أوجد الطوائف واسس كل المجتمعات تاسيسا دينيا » (برودون المجلد الاول ص ٩٤) .

خلق تقسيم العمل الطوائف . والطوائف الآن من نقائص تقسيم العمل؛

وهكذا فان تقسيم العمل هو الذي أوجد النقائص quod erat demonstrandum كان شيئاً للاثبات . وتذهب أبعد وتسأل ما الذي جعل تقسيم العمل يخلق الطوائف والمؤسسات الدينية والاشخاص ذوي الامتيازات ؟ فيخبرك برودون : التقدم . وما الذي صنع التقدم ؟ الحصر(١) . والحصر بالنسبة لبرودون هو موافقة الاشخاص على التقدم .

وبعد الفلسفة يأتي التاريخ . ولكنه ليس التاريخ الوصفي ولا التاريخ الديالكتيكي ، انما هو التاريخ المقارن . ويوازي برودون بين عامل الطباعة اليوم وعامل الطباعة في العصور الوسطى ؛ بين عامل كريسوت وحداد القرية ، بين رجل الأدب اليوم ورجل الأدب في العصور الوسطى ، ويميل برودون بكفة الميزان الى جانب أولئك الذين يتعلقون بتقسيم العمل كما أسسته العصور الوسطى أو نقلته . انه يعارض تقسيم العمل لفترة تاريخية بتقسيم العمل في فترة تاريخية اخرى . أهذا ما كان برودون يرمي الى اثباته ؟ لا . انه يرينا نقائص تقسيم العمل بشكل عام ، تقسيم العمل كمقولة . والى جانب ذلك ، لماذا يشدد على هذا الجزء من مؤلفاته ما دمنا سنراه بعد قليل يقلص تقليصا شديدا كل هذه التطورات المزعومة .

ويتابع برودون : « إن الأثر الاول للعمل المبعثر بعد فساد النفس ، هو اطالة الخدع التي تنمو بقاعدة عكسية مع المجموع العام لاتساع الذكاء ... وبما أن طول الخدع لا يمكن أن يتجاوز ست عشرة ساعة أو ثماني عشرة ساعة في اليوم ، فان فترة التعويض لا يمكن أن تقتطع من الوقت وانما تقتطع من السعر ، وستتدنى الاجور ... ان ما هو مؤكد ، والشيء الوحيد الذي نلاحظه ، هو أن **الضمير العام** لا يفرض المعدل ذاته على عمل المشرف وعمل مساعد الآلة . **لذلك** من الضروري تخفيض سعر يوم العمل ، بحيث أن

---

(١) Limitation .

العامل ، بعد أن تصاب نفسه بالاسى نتيجة انحدار وظيفته ، لا يمكن إلا أن يصاب بجسده من جراء تخفيض التعويض » (المجلد الاول ص ٩٧ ــ ٩٨).

لقد تجاوزنا القيمة المنطقية لتلك القياسات ، التي يدعوها « كانت » القياس الفاسد والتي تقود الى الضلال .

وهذه هي خلاصتها :

إن تقسيم العمل يهبط بالعامل الى وظيفة متدنية ، وتتطابق النفس الفاسدة مع هذه الوظيفة المتدنية ؛ والى فساد النفس هذا يرجع تلاؤم تدني الاجر المستمر بسرعة . وحيث يثبت برودون أن هذا التدني يلائم النفس الفاسدة يقول ليريح ضميره : ان الضمير العام يرغب في هذا . فهل نفس برودون محسوبة جزءاً من الضمير العام ؟

إن **المكننة** ، بالنسبة لبرودون ، هي « الطباق المنطقي لتقسيم العمل » ، وطفق يحول ، بمساعدة ديالكتيكية ، المكننة الى **مشغل** .

وبعد الافتراض المسبق للمشغل الحديث ، بغية جعل البؤس حصيلة تقسيم العمل ، يفرض برودون مسبقاً أن تقسيم العمل يولد البؤس ، ليصل الى المشغل ويكون قادرا على تشبيهه بالنفي الديالكتيكي لذلك البؤس . وبعد اصابة العامل أخلاقيا **بالوظيفة المتدنية** وجسدياً بتدني الاجر ، بعد وضع العامل تحت **وصاية المشرف** وجعل عمله **تابعاً لعمل مساعد ميكانيكي** ، يضع اللوم ، مرة أخرى ، على المشغل والآلة لتدني عمل العامل « بتقديم سيد له » ويكمل تزييفه بجعله « ينحدر من صفوف العامل الفني الى الشغيل العام » . يالمديالكتيك الرائع ! . وحبذا لو وقف هنا ! ولكن لا ، إن لديه تاريخا جديدا لتقسيم العمل ، لا ليشتق منه التناقضات ، وانما ليعيد بناء المشغل بعد صياغته الاولى ، وكي يصل الى هذه النهاية يجد نفسه مضطرا لتناسي كل ما قاله عن التقسيم .

العمل منظم ومقسم تقسيما متنوعا طبقا للأدوات التي يعتمد عليها . إن الطاحونة الهوائية تفرض تقسيما للعمل يختلف عن الطاحونة البخارية .

انها صفعة على وجه التاريخ حين تريد البدء بتقسيم العمل بشكل عام لنصل بالنتيجة الى الآلة . الاداة النوعية للانتاج .

الآلة ليست مقولة اقتصادية اكثر منها ثورا يجر محراثا . الآلة هي قوة منتجة فقط . والمشغل الحديث ، الذي يقوم على استخدام الآلة ، هو علاقة انتاجية اجتماعية . هو مقولة اقتصادية .

ولنر الآن كيف تحدث الاشياء ، في مخيلة برودون المتألقة .

« إن الظهور الدائم للآلة ، في المجتمع ، هو الطباق ، هو الصيغة المعاكسة لتقسيم العمل : إنه **احتجاج** العبقرية الصناعية ضد **العمل المميت المجزأ** . فما هي الآلة فعلا ؟ **هي سبيل لتوحيد الاجزاء المختلفة للعمل** التي فصلها تقسيم العمل . وكل آلة يمكن أن تعرف بأنها خلاصة عمليات عديدة ... وهكذا عن طريق الآلة كان هناك **تثبيت للعامل** ... وتمثل الآلة ، التي تحتل في الاقتصاد السياسي مكانا مناقضا لتقسيم العمل ، تركيبا معارضا في العقل البشري للتحليل ... التقسيم يفصل فقط الاجزاء المختلفة للعمل ، تاركا كل جزء يكرس نفسه للخصوصية التي تناسبه ؛ والمشغل يجمع العمال طبقا لعلاقة كل واحد مع الجميع ... انه يقدم مبدأ السلطة في العمل ... ولكن هذا ليس كل شيء ؛ **فالآلة** أو **المشغل** ، بعد غبن العامل بتقديم سيد له ، يكمل قاعدته بجعله ينحدر من فئة العامل الفني الى التشغيل العادي ... إن العصر الذي نمر فيه هذه اللحظة ، أي عصر الآلة ، يتميز بسمات خاصة ، **بالعامل المأجور** . إن العامل المأجور هو **نتيجة** تقسيم العمل والتبادل » (المجلد الاول ص ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٦١) .

ملاحظة بسيطة جدا نقدمها لبرودون . إن فصل الاجزاء المختلفة للعمل، وقد ترك لكل جزء فرصة تكريس نفسه للخصوصية التي تناسبه اكثر من غيرها ـ هذا الفصل الذي جعله برودون منذ بدء العالم ـ لم يوجد إلا في الصناعة الحديثة وفي ظل سيادة المنافسة .

ويستمر برودون فيقدم لنا أعظم « شجرة نسب مفيدة » ليظهر كيف ينبثق المشغل من تقسيم العمل والعامل المأجور من المشغل .

١ ــ إنه يفرض رجلا « لاحظ أنه بتقسيم الانتاج الى أجزائه المختلفة فينجز كل جزء عامل منفصل » ستكون قوى الانتاج متعددة .

٢ ــ هذا الرجل « يمسك بخيط هذه الفكرة ، ويقول في نفسه انه بتشكيل جماعة دائمة من العمال المختارين للغرض الخاص الذي **وضعه بنفسه** ، سوف يحصل على انتاج متضافر اكثر ... الخ (المجلد الاول ص ١٦١) .

٣ــ ويقدم هذا الرجل **اقتراحاً** للرجال الآخرين ليجعلهم يفهمون فكرته ، ويمسكون خيطها .

٤ ــ هذا الرجل ،في بدء الصناعة ، يتعامل تحت **اسم المساواة** مع **شركائه** الذين اصبحوا فيما بعد **عماله** .

٥ ــ يتحقق المرء ، في الواقع ، أن هذه المساواة الاصلية سرعان ماتزول نظراً للوضع الممتاز للسيد واعتماده على العامل المأجور . (المجلد الاول ص ١٦٣) .

وذلك مثال آخر **لطريقة برودون التاريخية الوصفية** .

ولنفحص الآن من وجهة نظر تاريخية واقتصادية ، فيما اذا كان المشغل أو الآلة انتجت فعلا **مبدأ السلطة** في المجتمع كنتيجة لتقسيم العمل ، فيما اذا ردت للعامل حقوقه من جهة بينما أخضعته للسلطة من جهة اخرى ؛ فيما اذا كانت الآلة عبارة عن اعادة تركيب تقسيم العمل ، **تركيب العمل** باعتباره نقيضا **لتحليله** .

إن المجتمع ككل يملك هذا بشكل عام في داخل المشغل ، بحيث هو ايضا يملك تقسيما للعمل خاصا به . فاذا أخذ المرء تقسيم العمل كنموذج

في المشغل الحديث بغية تطبيقه في كل المجتمع ، فسوف يكون المجتمع الحسن التنظيم لانتاج الثروة هو بلا شك المجتمع الذي له مستثمر رئيسي واحد، يوزع المهمات على أعضاء المجتمع المختلفين طبقا لقاعدة سابقة محددة . هذه هي القضية قطعا . وبينما تنظم سلطة المستثمر تنظيما حريصا تقسيم العمل داخل المصنع ، لا نجد للمجتمع العصري أي قاعدة أخرى لتوزيع العمل إلا حرية المنافسة .

وفي ظل النظام البطريركي ، في ظل نظام الطوائف ، في ظل النظام الاقطاعي والترابطي كان في المجتمع كله تقسيم للعمل يجري وفق أحكام ثابتة . فهل أقام المشرع هذه الاحكام ؟ لا . انها ولدت أصلا من ظروف الانتاج المادي . وارتقت الى مصاف القوانين فيما بعد فقط . وفي هذا المنحى أصبحت الاشكال المختلفة لتقسيم العمل ارهاصات عديدة للتنظيم الاجتماعي . أما بالنسبة لتقسيم العمل في المشغل فقد تطور تطورا ضئيلا جدا في كل أشكال المجتمع هذه .

ويمكن أن نضع قاعدة عامة وهي أنه كلما قلت السلطة المشرفة على تقسيم العمل داخل المجتمع ، زاد تطور تقسيم العمل في المشغل وخضع أكثر فأكثر لسلطة شخص مفرد . وهكذا نجد أن السلطة في المشغل والسلطة في المجتمع ، في علاقتهما بتقسيم العمل يتبعان قاعدة عكسية ، الواحدة نقيض الاخرى .

والمسألة الآن هي على الشكل التالي :

ما نوع المشغل الذي تفصل فيه الاعمال فصلا شديدا حيث تتدنى مهمة العامل الى عملية بسيطة، وحيث السلطة ورأس المال يتجمعان ويباشران العمل . ما الذي أحضر هذا المشغل الى الوجود ؟ وكي نجيب عن هذا السؤال سوف نرى كيف تطورت ما تسمى بالصناعة المانيفاكتورية . فأنا اتحدث هنا عن تلك الصناعة التي ليست بعد صناعة عصرية بآليتها ، تلك التي لم تعد صناعة اليدويين في العصور الوسطى ، ولا الصناعة البيتية .

ولن نوغل في تفاصيل كثيرة :سوف نقتصر على تقديم نقاط رئيسية فقط لاظهار أن التاريخ ليس مصنوعا من صيغ .

كان تراكم رأس المال أحد الظروف الحتمية لتكوين صناعة مانيفاكتورية ، وقد سهل هذا التراكم اكتشاف اميركا ومعادنها الثمينة الهامة .

وقد بات من الثابت أن التزايد في وسائل التبادل ظهرت نتيجته في تخفيض الاسعار والريع العقاري ، من جهة ، وفي زيادة الارباح الصناعية ، من جهة اخرى . وبكلمات اخرى : بقدر ما غرقت الطبقة المالكة والطبقة العاملة اي الطبقة الاقطاعية والشعب ، نهضت الطبقة الرأسمالية البرجوازية .

وثمة ظروف اخرى يعزى اليها تطور الصناعة المانيفاكتورية : تزايد السلع التي وضعت في التداول من اللحظة التي شقت فيها التجارة طريقها الى جزر الهند الشرقية عن طريق رأس الرجاء الصالح ، والنظام الاستعماري وتطور التجارة البحرية .

ونقطة اخرى لم تقدر تقديرا كافيا في تاريخ الصناعة المانيفاكتورية وهي انفضاض بطانات عديدة عن السادة الاقطاعيين ، الذين غدوا بصفوفهم المتتابعة متشردين قبل دخولهم المشغل . إن خلق المصنع سبقه تشرد عالمي تقريبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر . وقد وجد المشغل الى جانب ذلك مددا قويا في الفلاحين العديدين الذين يطردون باستمرار من الريف لتحويل الحقول الى مراع وللنجاح الذي لاقته الزراعة التي تحتاج الى أيد أقل لحراثة التربة ، فأخذوا يتجمعون في المدن خلال كل هذين القرنين .

نمو السوق ، تراكم رأس المال ، تغير الوضع الاجتماعي للطبقات ، لعدد الضخم من الاشخاص الذين انتزعت مصادر رزقهم ، كل هذا يشكل

ظروفا تاريخية سبقت تكوين المانيفاكتورة . وليست الاتفاقات الودية ، كما يقول برودون ، بين متساوين هي التي دفعت الرجال الى المشغل . كما لم تولد المانيفاكتورة حتى في قلب النقابات القديمة . انه التاجر الحر الذي أصبح رئيس المشغل الحديث ، وليس رئيس النقابة القديم . وفي كل مكان تقريبا كان هناك نضال يائس بين المانيفاكتورة والحرفيين .

إن تراكم الأدوات والعمال وتمركزها ، يسبقان تطور تقسيم العمل داخل المشغل . نشأت المانيفاكتورة بعد تجمع العديد من العمال والحرفيين في مكان واحد وتحت سقف واحد وتحت امرة رأس مال واحد ، اكثر مما نشأت عن تحليل العمل وملاءمة العامل الاختصاصي لمهمة بسيطة جدا .

وقلما قامت فائدة المشغل على تقسيم العمل بقدر ما قامت في الظرف الذي نفذ فيه العمل على أوسع ما يكون ، بحيث وفرت نفقات عديدة غير ضرورية ... الخ ، وفي نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، كادت المانيفاكتورة الهولاندية تجهل تماما أي تقسيم للعمل .

يفرض تطور تقسيم العمل تجمع العمال في مشغل . وليس هناك مثال واحد ، سواء في القرن السادس عشر أم السابع عشر ، لفروع مختلفة من حرفة واحدة ، استثمروا بشكل منفصل مثلما استثمروا بعد أن جمعوا كلهم في مكان واحد بحيث كونوا مشغلا كاملا جاهزاً . ولكن حالما تجمع الرجال والادوات معاً ظهر من جديد تقسيم العمل وانعكس في داخل المشغل، كما كان موجودا في شكل التنظيم النقابي السابق .

بالنسبة لبرودون ، الذي يرى الاشياء مقلوبة ، هذا اذا كان يراها ، يسبق تقسيم العمل ، في رأي آدم سميث ، المشغل ، وهو شرط مسبق لوجود المشغل .

بدأ تاريخ الآلة من نهاية القرن الثامن عشر . وليس أسخف من رؤية

الآلة **طباقاً** لتقسيم العمل ، ويأتي التركيب ليصير الوحدة الى تقسيم العمل .

إن الآلة هي توحيد أدوات العمل ، وهي لا شك تجميع لعمليات مختلفة للعامل نفسه . « عندما تبسط كل عملية خاصة بواسطة تقسيم العمل لصالح الاداة المفردة ، فان ترابط كل هذه الادوات يقوم بالحركة بواسطة آلة واحدة » (باباج ، اطروحة حول اقتصاد الآلات ... الخ ، باريس ١٨٣٣) .

إن الادوات البسيطة ، المتراكمة ، الادوات المركبة ، تحركها اداة مركبة بواسطة آلة يدوية واحدة تدار بواسطة الانسان ، فتحرك هذه الادوات بواسطة القوى الطبيعية أو بواسطة الآلات ، بواسطة نظام من الآلات ليس له محرك ؛ ونظام من الآلات ليس له محرك اتوماتيكي ــ هذا هو تقدم الآلة .

إن تمركز أدوات الانتاج وتقسيم العمل هما شيئان لا ينفصلان عن بعضهما كما هو الأمر ، في المجال الاقتصادي ، حيث تمركز السلطة العامة لا ينفصل عن تقسيم المصالح الخاصة . إن انكلترا ، بتمركز الارض ، هذه الأداة للعمل الزراعي ، قد قسمت في الوقت نفسه العمل الزراعي وطبقت الآلة في استثمار التربة معاً ؛ أما فرنسا التي قسمت الأدوات والممتلكات الصغيرة ، فليس لديها بشكل عام لا تقسيم عمل زراعي ولا تطبيق الآلة في التربة .

أما بالنسبة لبرودون فان تمركز أدوات العمل هو نفي[1] تقسيم العمل. والواقع أننا نجد العكس . وكما يتطور تمركز الادوات ، يتطور تقسيم العمل أيضاً ، **والعكس بالعكس** . وهذا هو السبب في أن كل اختراع آلي جديد يتبعه تقسيم كبير للعمل ، وكل تزايد في تقسيم العمل يفسح المجال بدوره لاختراعات آلية جديدة .

لا حاجة في أن نذكر القارىء بحقيقة أن النجاح الكبير لتقسيم العمل

---

(١) negation .

ابتدأ في انكلترا بعد اختراع الآلة . وهكذا فقد كان النساجون والغزالون في نظر قسم كبير من الفلاحين مثل أولئك الذين يقابلهم المرء في البلدان المتخلفة ... إن اختراع الآلة فصل الصناعة المانيفاكتورية عن الصناعة الزراعية . والساج والغزال المندمجان ــ وإن متأخرين ــ في أسرة واحدة ، فصلتهما الآلة عن بعضهما . ان الفضل يعود للآلة فقد بات في امكان الغزال أن يعيش في انكلترا بينما يستوطن النساج جزر الهند الشرقية . كانت صناعة قطر ما ، قبل اختراع الآلة تقوم بشكل رئيسي على المواد الخام التي كانت تنتج من تربته الخاصة ، ففي انكلترا الصوف ، وفي المانيا الكتان ، وفي فرنسا الحرير والكتان ، وفي جزر الهند الشرقية وبلاد المشرق القطن ... الخ . والفضل يعود لتطبيق الآلة والبخار ، فقد بات في مقدور تقسيم العمل أن يجمع ابعاد تلك الصناعة الضخمة المنفصلة عن التربة الوطنية والقائمة كلياً على السوق العالمية ، على التبادل العالمي ، على التقسيم العالمي للعمل . وباختصار ــ للآلة تأثير كبير على تقسيم العمل بحيث انه في صناعة شيء ما ، حين تتوفر الوسائل لانتاج أجزاء منه ميكانيكيا ، تنقسم الصناعة فورا الى عملين منفصلين عن بعضهما .

فهل نحتاج الى التحدث عن **الهدف المقدس** الخيري الذي اكتشفه برودون ، اختراع الآلة والتطبيق الاول لها ؟

وعندما غدت السوق في انكلترا متطورة جدا بحيث أن العمل اليدوي لم يعد كافياً ، شعروا بالحاجة الى الآلة . وعندها ظهرت فكرة تطبيق العلوم الميكانيكية التي سبق لها ان تطورت في القرن الثامن عشر .

افتتح المشغل الميكانيكي ابوابه بأعمال يمكن ان نصفها بأي شيء ، إلا بأنها اعمال خيرية . وكان يحتفظ بالاطفال في العمل تحت أطراف السياط ، لقد جعل المشغل منهم موضوعا للتجارة ، وابرمت العقود من أجلهم مع الملاجىء . وقد نقضت كل قوانين تدريب العمال ، ولم يكن ثمة حاجة ــ اذا استخدمنا تعبير برودون ــ الى عمال مركبين Synthetic . واخيرا كل المخترعات

الجديدة تقريبا من ١٨٢٥ وما بعد كانت نتيجة الاصطدامات بين العامل ورب العمل الذي فتش بكل جهده ومهما كلفه الثمن للتقليل من امكانية العامل الاختصاصية . وكان يظهر بعد كل اضراب جديد ، مهما كانت أهميته ، آلة جديدة . وقلما كان **العامل يرى في تطبيق الآلة نوعا من** اعادة الاعتبار ـ الشقاء كما سيقول برودون ـ حيث وقف في القرن الثامن عشر لفترة طويلة ضد السيطرة البسيطة للأتمتة automation .

يقول الدكتو اور Ure « اختراع واط سلسلة من المحادل المحززة .. (اصابع الغزل تعزى عادة لأركرايت) ... وفي اعتقادي أن العقبة الكبرى ليس في اختراع الآلة التي تعمل ذاتيا ... بقدر ما هو في تدريب الكائنات البشرية على رفض عاداتهم الطائشة في العمل ، ولتوحيد انفسهم في تنظيم متماسك للأتمتة المعقدة . ولكن اقامة قانون ناجح لنظام المصنع وادارته بما يتلاءم مع ضرورات فعاليته ، يعتبر مشروعا هيراكليا وانجازا نبيلا لأركرايت » (١ ، ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٣) .

وباختصار ، تعاظم تقسيم العمل في قلب المجتمع بواسطة انتاج الآلة ، وأصبحت مهمة العامل داخل المشغل بسيطة ، وتمركز رأس المال ، وقسمت الكائنات البشرية أكثر فأكثر .

وعندما يريد برودون أن يكون اقتصاديا ، ويتخلى ولو للحظة عن « تطور الافكار في علاقة تسلسلية في الفهم » ، فانه يذهب ويستنتج لوذعية من آدم سميث ، من زمن كان فيه المشغل الاوتوماتيكي في بداية بزوغه . وفي الحقيقة ، ما الفرق بين تقسيم العمل كما نجده في أيام آدم سميث وتقسيم العمل كما نجده في المشغل الأوتوماتيكي . وحتى نفهم هذا نحتاج فقط الى اقتباس صفحات قليلة من كتاب الدكتور اور Ure **فلسفة المانيفاكتورات** .

« عندما كتب آدم سميث مبادئه الخالدة عن الاقتصاد ، عن الآلة الأوتوماتيكية ، التي كانت بالكاد معروفة ، كان مقوداً الى اعتبار تقسيم

العمل مبدأ جليلاللتحسينالصناعي ، وأظهر ، في مثاله عن صناعةالدبابيس، كيف أن كل صانع يدوي ، وهو قادر على تحقيق مهارته في نقطة واحدة عن طريق الممارسة العملية ، أصبح أرخص عامل واسرعه . ورأى فيكل فرع من فروع المانيفاكتورة أن بعض الأجزاء ، تبعا لذلك المبدأ ، تنفذ تنفيذا سهلا ، مثل قطع أسلاك الدبابيس الى أطوال موحدة ، وبعض الاجزاء كانت صعبة نسبياً ، مثل تكوين رؤوس الدبابيس وتثبيتها ، ولذلك استنتج أن لكل فرع عاملا ذا قيمة مناسبة وكلفة تتحدد بشكل طبيعي . هذا التوافق (١) يشكل الجوهر الاساسي لتقسيم العمل ...ولكن ما كان في زمن الدكتور آدم سميث أمرا واضحا مفيدا لا يمكن أن يستخدم الآن دون مخاطرة في تضليل الفكر العام فيما يتعلق بالمبدأ القويم للصناعة المانيفاكتورية . في الواقع إن التقسيم ، وحتى مطابقة العمل للنابغين من الرجال ، لا يؤبه به إلا قليلا في الاستثمار المصنعي . على العكس ، حيث تتطلب العملية مهارة خاصة وثباتاً في اليد ، فانها سرعان ما تؤخذ من العامل الماهر المنكب على شواذات من شتى الانواع ، وتعطى بدلا منه لآلة خاصة تدار ذاتياً بحيث أن في مقدور طفل أن يديرها .

« إن مبدأ نظامالمصنع عندئذ هو استبدال المهارة اليدوية بالعلم الآلي وتجزئة العملية الى مكوناتها الاساسية لتقسيم العمل أو تسلسله بين الصناعيين . وفي الطريقةاليدوية،كانالعملالماهر تقريبا هو العنصر الباهظ الكلفة عادة في الانتاج ... ولكن في الطريقة الاوتوماتيكية يبطل العمل الماهر ويستبدل بالتدريج بمراقبين على الآلات فقط .

« وبضعف الطبيعة البشرية ،كلما كان العامل الماهر حازما عنيدا أصبح جزءا أقل ملاءمة للنظام الميكانيكي حيث يمكن فيه عن طريق شواذات عابرة أن يوقع دمارا عظيما في المجموع . لذا فالشيء الاهم في الصناعة الحديثة هو تخفيض مهمة عملالشغيل ، خلال اتحاد العلم ورأسالمال ، ليمارس اليقظة والدقة وبقيةالامكانات ، **عندما يتركز في عملية واحدة** ، وبسرعة يتم انضاج اليافع فيهذا .

---

(١) appropriation .

« وعلى المرء في نظام التدرج أن يخدم في التدريب عدة سنوات قبل أن تصبح يده وعينه ماهرتين فتخولانه لمهارات ميكانيكية معينة ، ولكن في نظام تحليل العملية الى مكوناتها واستخدام كل جزء في آلة ميكانيكية ، يمكن للشخص ذي القدرة العادية والعناية البسيطة أن يؤتمن على أي جزء أساسي بعد فترة وجيزة من التدريب ، ويمكن أن ينتقل من جزء لآخر لدى أي طارىء فيتصرف بحرية مثل المعلم الخبير . مثل هذه الانتقالات مختلفة كل الاختلاف عن الممارسة القديمة لتقسيم العمل الذي يعين رجلا لصنع شكل رأس الدبوس وآخر لشحذ إبرته ، بازعاج وتعب دائمين مدى حياة بكاملها .... ولكن في خطة **التساوي** للآلات ذات العمل الذاتي ، يحتاج الصانع أن يبذل جهده فقط في تدريب مناسب ... وبما أن عمله يقوم على رعاية عمل الآلة المنظمة بدقة، ففي وسعه أن يتعلمه في فترة وجيزة ، وعندما يحول خدماته من آلة الى أخرى فانه يغير مهمته ، ويوسع آفاقه بتفكيره في هذه التجمعات العامة التي تنتج من عمله وعمل زملائه . وهكذا كان تشنج القدرات ومحدودية العقل ، ودراسة الشكل ، التي عزاها الكتاب الاخلاقيون ، على غير حق الى تقسيم العمل لايمكنها ، في الاحوال العادية ، أن تحدث في ظل **توزيع الصناعة المتساوي** ...

« إنه ــ والحق يقال ــ الهدف الثابت والاتجاه الاكيد لكل تحسين في الآلة ، أن يبطل العمل البشري كله ، أو التقليل من كلفته باحلال النساء والاطفال محل الرجال ، أو العمال العاديين محل العمال المهرة ... هذا الاتجاه لاستخدام الاطفال فقط بأعين حارسة وأنامل فنية ، عوضا عن العمال المياومين ذوي الخبرة الطويلة ، يرينا كيف أن العقيدة السكولائية (المدرسية) عن تقسيم العمل الى درجات في المهارة قد اكتشفها صناعيونا المتنورون » . (اندريه اور : فلسفة المانيفاكتورات او الصناعة الاقتصادية . المجلد الاول ، الفصل الاول ، الصفحتان ٣٤ ــ ٣٥) .

إن ما يميز تقسيم العمل داخل الصناعة الحديثة هو أنه يخلق وظائف

اختصاصية واختصاصيين كما يخلق معهم البلاهة الصناعية .

يقول ليمونتي « يعرونا العجب عندما نرى بين الاقدمين الشخص الذي يضع نفسه في مرتبة عليا كفيلسوف او شاعر او خطيب او مؤرخ او كاهن او مستشار او قائد جيش . إن انفسنا ترتاح من رؤية هـذه الضخامة في الملكية . إن اي واحد منا يزرع سياجه ويغلق على نفسه في حظيرته . انـا لا اعلم فيما اذا كان الحقل يمتد اكثر بهذا التقسيم ، ولكن الذي اعرفه هو مدى ما وصلت اليه قيمة الانسان من صغار » .

إن ما يميز تقسيم العمل في المشغل الأوتوماتيكي هو ان العمل هناك فقد سمة الاختصاصية . ولكن في اللحظة التي يتوقف فيها كل تطور اختصاصي، نشعر بالحاجة الى الشمولية ، بالاتجاه نحو التطوير الشامل للمخلوقـات الفرديـة . إن المشغـل الاوتوماتيكي يبطـل الاختصاصيين والبلاهـة الصناعيـة .

إن برودون ، دون أن يفهـم حتى هـذا الجانب الثوري للمشغـل الأوتوماتيكي ، يرجع خطوة الى الوراء ويقترح على العامل لا ان يصنع الجزء الثاني عشر من الدبوس فقط وإنما يصنع الاثني عشر جزءاً كلها . وبهـذا يصل العامل الى معرفة الدبوس ووعيه . هذا هو عمل برودون التركيبي . لا احد سوف يتبارى بحيث انه عندما يقوم بحركة الى الامام وحركة اخرى الى الوراء يقوم ايضا بحركة تركيبية .

والخلاصة أن برودون لم يتخط المثل الاعلى للبرجوازيـة الصغيرة . ولتحقيق هذا المثل لا يستطيع ان يفكر بأكثر من العودة بنا للوراء الى العامل المياوم او في الاغلب ، الى الصانع الماهر في العصـور الوسطى . ويقـول في موضع من كتابه ، يكفي خلق طرفة واحدة في حياة المرء حتى يشعر بنفسه انه انسان . اليس هذا ، شكلا ومضمونا، الطرفة التي تطلبها النقابة التجارية في العصور الوسطى ؟

٣ ـ المنافسة والاحتكار

الجانب الجيد للمنافسة

« إن المنافسة ضرورية للعمل مثل التقسيم ... انها ضرورية **لحلول المساواة**» (المجلد الاول ١٨٦ ، ١٨٧).

الجانب الرديء للمنافسة

« إن المبدأ هو نفي نفسه . ان نتيجته العظمى هي تحطيم أولئك الذين يجرهم في قطاره » (المجلد الاول صفحة ١٨٥) .

الانعكاس العام

« العيوب التي تتبع في نهوض المنافسة ، مثل الشيء الجيد الذي تقدمه ... كلاهما ينبع منطقياً من المبدأ » (المجلد الاول صفحة ١٨٥ ، ١٨٦) .

حل القضية

« أن نبحث عن مبدأ **التكييف** ، الذي يجب أن يؤخذ من قانون يسمو الى منزلة الحرية نفسها » (المجلد الاول ١٨٥) .

المغاير

« لذلك ، لا يمكن أن نضع هنا مسألة تدمير المنافسة إنها شيء يستحيل تحطيمه كالحرية ؛ علينا فقط أن نوجد توازنها ، وسأكون جاهزاً للادلاء بتنظيمها » (المجلد الاول صفحة ٢٢٣) .

يبدأ برودون بالدفاع عن الضرورة الابدية للمنافسة ضد أولئك الذين يرغبون في احلال **المباراة** محلها ★ .

★ الفوريون (ملاحظة من انجلز في الطبعة الالمانية ١٨٨٥) .

ليس هناك « مباراة من غير قصد » ، وكما أن « موضوع أي عاطفةمماثلة للعاطفة نفسها ــ المرأة بالنسبة للعاشق ، القوة بالنسبة للطموح ، الذهب بالنسبة للبخيل ، اكليل الغار بالنسبة للشاعر ــ كذلك موضوع المنافسة الصناعية هو بالضرورة **الربح** . المباراة ليست شيئاً سوىالمنافسة نفسها » (المجلد الاول ١٨٧) .

المنافسة هي مباراة بالنظر الى الربح . فهل المباراة الصناعية هي بالضرورة مباراة بالنظر الى الربح ، أي ، المنافسة ؟ يبرهنبرودونعلىذلك بتأكيدها . وقد رأينا أن التأكيد ، بالنسبة اليه ، هو البرهان تماما كما أن الرفض هو الرفض .

اذا كان **الموضوع** العاجل للعاشق هو المرأة ، فان الموضوع العاجل للمباراة الصناعية هو الانتاج وليس الربح .

المنافسة ليست مباراة صناعية وانما مباراة تجارية . ان المباراة الصناعية في زمننا توجد فقط بالنظر الى التجارة . هناك حتى أشكال في الحياة الاقتصادية للامم الحديثة عندما يستولي على كل امرىء نوع من الهوس لتحقيق الربح بدونانتاج . هوس المضاربة هذا ، الذييتكرردوريا ، يكشف بجلاء السمة الحقيقية للمنافسة ، التي تبحث لانقاذ الحاجة من اجل المباراة الصناعية .

لو أنك أخبرت صناعياً من القرن الرابع عشرَ أن مصالح المؤسسة الاقطاعية للصناعة كلها على وشك الالغاء لمصلحة المباراة الصناعية ، سمها المنافسة ، فانه يجيب أن مصالح التعاونيات المختلفة والنقابات والاخويات كانت منافسة منظمة . ان برودون لا يهتم بهذا عندما يؤكد أن « المباراة ليست شيئاً سوى المنافسة نفسها » .

« أصدر أمرا أن العمل والاجور من اول كانون الثاني١٨٤٧سيتوفران لكل فرد ، تجد على الفور أنراحة وفيرةسوف تعقب التوتر العاليللصناعة » (المجلد الاول ١٨٩) .

وبدلا من الافتراض والتأكيد والنفي ، لدينا أمر يصدره برودون ليبرهن على ضرورة المنافسة ، وابديتها كمقولة من المقولات ... الخ .

لو تخيلنا أن الاوامر هي كل ما هو ضروري للنجاة من المنافسة ، فاننا لن ننجو منها . ولو ذهبنا الى أبعد من هذا وافترضنا أننا نلغي المنافسة بينما الاجور باقية ، فاننا نفترض شيئاً عديم المعنى بأمر ملكي .. ولكن الامم لايسيرها الامر الملكي . فعليهم قبل تشكيل هذه الشرائع ، أن يغيروا ، على الاقل رأسا على عقب ظروف صناعتهم ووجودهم السياسي ، وبالتالي طريقتهم في الوجود .

سوف يجيب برودون بتأكيده الرصين ، أن افتراض تحويل طبيعتنا بدون اسبقيات تاريخية وأن برودون على حق في ابعادنا عن المناقشة ؛ ولا ندري بموجب أي شريعة يمنعنا .

إن برودون لا يعرف أن كل تاريخ ليس الا تحويلا مستمرا للطبيعة البشرية .

« دعنا نلتصق بالوقائع . لقد قامت الثورة الفرنسية من أجل الحرية الصناعية كما قامت من أجل الحرية السياسية تماما . ولم تكن فرنسا في عام ١٧٨٩ قد ادركت ــ ولنقل ذلك بصراحة ــ كل نتائج المبدأ الذي ارادت تطبيقه ، لقد كان غير مصيب سواء في مطامحه ام توقعاته . إن من يحاول رفض هذا يخسر ، في رأيي ، حق النقد . ولن اجادل الخصم الذي ينظر الى الخطأ العفوي لخمس وعشرين مليون نسمة على أنه مبدأ من المبادىء ... ... فلماذا إذاً ، عوضا عن الغاء التعاونيات والنقابات والاخويات ، لم يفكر احد أكثر من **اصلاح** الجميع ؟ » (المجلد الاول ١٩١ ــ ١٩٢) .

وهكذا ما دامت فرنسا القرن الثامن عشر ألغت التعاونيات والنقابات والاخويات عوضا عن تعديلها ، فان فرنسا القرن التاسع عشر يجب أن تعدل المنافسة عوضا عن الغائها . وما دامت المنافسة قد توطدت في فرنسا في القرن الثامن عشر كنتيجة لحاجات تاريخية ، فمن الواجب الا تدمر هذه

المنافسة في القرن التاسع عشر بسبب حاجات تاريخية أخرى . ان برودون دون أن يفهم أن توطيد المنافسة كان مرتبطا بالتطور الفعلي للانسان في القرن الثامن عشر ، يجعل من المنافسة ضرورة **للنفس البشرية في اصقاع الكفار** . فماذا يصنع لكولبرت(١) العظيم بالنسبة للقرن السابع عشر ؟

بعد الثورة تأتي الحالة القائمةمن الامور .. ويرسم برودون منها بالمقابل وقائع ليظهر ابدية المنافسة ، عن طريق اثبات ان كل الصناعات التي لم تتطور فيها بعد هذه المقولة ، كما في الزراعة ، هي في حالة التدني والانحلال .

وفي قولنا ان ثمة صناعات لم تصل بعد مرحلة المنافسة ، وصناعات أخرى هي دون مستوى الانتاج البرجوازي ، ثرثرة لا تقدم أدنى برهان عن ابدية المنافسة .

إن كل منطق برودون يبلغ هذا : المنافسة علاقة اجتماعية فيها نطور قوانا المنتجة . ولا يقدم لهذه الحقيقة أي تطور منطقي ، وانما قدم أشكالا فقط وهذه الاشكال متطورة في الغالب تطوراً حسناً ، عندما يقول ان المنافسة هي مباراة صناعية ، والطريقة الحالية للحرية والمسؤولية في العمل وتأسيس القيمة ، شرط لحلول المساواة ، مبدأ الاقتصاد الاجتماعي ، أمر من القدر ، ضرورة للروح البشرية ، استلهام للعدالة الابدية ، الحرية في التقسيم والتقسيم في الحرية ، مقولة اقتصادية .

« **المنافسة و التعاون** يمد الواحد للآخر . وما لم نفصل الواحد عن الآخر ، فانهما ليسا **متباينين** . وكل من يقل منافسة يفرض مسبقاً **هدفا عاماً** . ولذلك ليست المنافسة انانية ، والخطأ الشنيع الذي تقترفه الاشتراكية هو انها تعتبر المنافسة قلباً للمجتمع » (**المجلد الاول ٢٢٣**) .

ومن يقل المنافسة يقل الهدف العام ، وهذا ما يثبت من جهة أن المنافسة تعاون وأنها ، من جهة أخرى ، ليست انانية . والذي يقول **انانية** الا يقول

---

(١) هو جان باتست كولبرت ، أحد رجالات الدولة الفرنسية ومالي كبير (١٦١٩ ـ ١٦٨٣) . (المترجم)

انها هدف عام ؟ . ان كل أنانية تعمل في مجتمع وبواقع المجتمع . لذلك هي تفرض مسبقاً المجتمع أي الهدف العام ، الحاجات العامة ، الوسائل العامة للانتاج ... الخ . فهل عن طريق الصدف فقط أن المنافسة والتعاون اللذين يتحدث عنهما الاشتراكيون ليسا حتى متباينين ؟.

ان الاشتراكيين يعرفون ما فيه الكفاية أن المجتمع الحالي يقوم على المنافسة . فكيف يتهمون المنافسة بقلب المجتمع الحالي الذي يريدون قلبه انفسهم ؟ وكيف يتهمون المنافسة بقلب المجتمع القادم الذي يرون فيه ، على العكس ، قلبا للمنافسة ؟

ويقول برودون ، فيما بعد ، ان المنافسة **ضد الاحتكار** ، وبالتالي لايمكن أن تكون **ضد التعاون** .

كانت الاقطاعية ، منذ نشأتها ، ضد الملكية البطريركية ، ولكنها بهذا لم تكن ضد المنافسة التي لم تكن بعد موجودة . فهل ينتج من ذلك أن المنافسة ليست ضد الاقطاعية ؟.

في الواقع الحقيقي ان **المجتمع** و **التعاون** مسميان يمكن أن تقدمهما لكل مجتمع ، للمجتمع الاقطاعي كما للمجتمع البرجوازي الذي يقوم التعاون فيه على المنافسة . كيف يمكن اذن أن يكون هناك اشتراكيون يعتقدون أنهم يمكن أن يدفعوا المنافسة بكلمة واحدة هي **التعاون** ؟ وكيف يمكن لبرودون نفسه أن يدافع عن المنافسة ضد الاشتراكية بكلمة واحدة هي **التعاون ؟**

كل ما قلناه يظهر الجانب الجيد للمنافسة كما يراه برودون . والآن لنمض الى الجانب القبيح ، أي الجانب السلبي للمنافسة ، نقائصها ، عناصرها الهدامة المدمرة ، صفاتها المؤذية .

هناك شيء مرعب حول الصورة التي يرسمها برودون .

المنافسة تولد البؤس ، تحرك الحرب الاهلية ، « تغير المناطق الطبيعية » تمزج القوميات ، تسبب الازعاج في العائلات ، تفسد الوعي العام « تقلب بدعة الانصاف ، بدعة العدالة » بدعة الاخلاق ، وما هو أسوأ أنها تدمر الحرية

والتجارة الحرة ، ولا تقدم في التبادل **قيمة تركيبية** ولا سعرا شريفا محددا . أنها تزيل وهم كل امرىء حتى الاقتصاديين . انها تدفع الاشياء بعيدا حتى تدمر نفسها .

بعد كل هذا المرض الذي يتحدث برودون عنه ، هل يمكن أن يكون **لعلاقات** المجتمع البرجوازي ، لمبادئه وأوهامه عنصر اكثر تفتيتا وتدميرا من المنافسة ؟

يجب أن نلاحظ بعناية أن المنافسة تصبح دائما مدمرة اكثر بالنسبة **للعلاقات** البرجوازية نسبيا طالما تحرض على خلق محموم لقوى انتاجية جديدة أي لظروف مادية لمجتمع جديد . وفي هذا المجال على الاقل يتضمن الجانب الرديء للمنافسة نواحيها الجيدة .

« ان المنافسة اذا ما اعتبرت في منشئها كوضع اقتصادي أو وجه اقتصادي ، هي النتيجة الضرورية ... لنظرية تخفيض التكاليف العامة » (المجلد الاول ٢٣٥) .

بالنسبة لبرودون يجب أن تكون دورة الدم نتيجة لنظرية هارفي .

« إن الاحتكار هو النهاية الحتمية للمنافسة التي تولده عن طريق النفي المستمر الطبيعي للمنافسة ... ولكن حالما تكون المنافسة ، فانها تتضمن فكرةالاحتكار ما دام الاحتكار هو ، كماكان ، متكألكل فرديةتنافسية (الجزء الاول ٢٣٦ ، ٢٣٧) .

إننا نغتبط مع برودون انه استطاع لمرة واحدة على الاقل أن يطبق بدقة صيغته على الاطروحة والطباق . كل امرىء يعرف أن الاحتكار الحديث تولده المنافسة نفسها .

أما بالنسبة للمضمون فان برودون يلتصق بالصورة الشعرية . المنافسة تصنع « من كل انقلاب في العمل نوعا من الحكم يقف كل فرد فيه مع قوته واستقلاله » . الاحتكار هو « متكأ لكل فردية تنافسية » . والحكم يستحق على الاقل ما يستحقه المتكأ .

إن برودون لا يتحدث عن شيء إلا عن الاحتكار الحديث الذي تولده المنافسة . ولكنا جميعاً نعلم أن المنافسة ولدها الاحتكار الاقطاعي . وهكذا فان المنافسة من حيث المنشأ ضدالاحتكار وليس الاحتكار ضد المنافسة ، بحيث أن الاحتكار الحديث ليس طباقا بسيطا ، انه ، على العكس ، تركيب حقيقي .

الأطروحة : الاحتكار الاقطاعي ، قبل المنافسة .

الطبـــاق : المنافسة .

التركيب : الاحتكار الحديث الذيهو نفي الاحتكار الاقطاعي الذي هو احتكار طالما يتضمن نظام المنافسة ونفي المنافسة .

وهكذا فالاحتكار الحديث ، الاحتكار البرجوازي هو احتكار تركيبي ، نفي النفي ، وحدة الاضداد . إنه احتكار في الحالة العقلية الطبيعيةالصافية.

ان برودون يتناقض مع فلسفتهالخاصةعندمايرجعالاحتكار البرجوازي الى احتكار في حالة تشنجية تناقضية بدائية فجة . ويبدو روسي الـذي يقتبس منه برودون عدة مرات حول موضوع الاحتكار ، انه يفهم فهما أفضل السمة التركيبية للاحتكار البرجوازي . ويميز في كتابه طريقة الاقتصـاد السياسي بين الاحتكارات الاصطناعية والاحتكارات الطبيعية . ويقـول ان الاحتكارات الاقطاعية هي احتكارات قسرية ، والاحتكارات البرجوازية هي احتكارات طبيعية أي عقلية .

ويعلل برودون فيقول ان الاحتكار شيء جيد مادام مقولة اقتصادية ، ما دام انبعاثا « من الفكر اللاشخصي للانسانية » . والمنافسة هي الاخرى شيء جيد ما دامت أيضا مقولة اقتصادية . ولكن ما ليس جيدا هو واقـع الاحتكار وواقع المنافسة . والذيلايزال أسوأ هـو أن المنافسة والاحتكار يبيد الواحد الآخر . فما العمل ؟ فلنبحث عن تركيب لهـاتين الفكرتـين الابديتين ، ولننتزعه من أحضان الرب حيث أودع هناك منذ زمن لاتحـده الذاكـرة .

نجد في الحياة العملية لا المنافسة وحدها والاحتكار والصراع بينهما فقط ، بل نجد أيضا تركيب الاثنين الذي ليس له صيغة وانما حركة. الاحتكار ينتج المنافسة ، والمنافسة تنتج الاحتكار . المحتكرون تصنعهم المنافسة . والمتنافسون يصبحون محتكرين . فاذا قيد المحتكرون منافستهم المتبادلة عن طريق التآزرات الجزئية ، فان المنافسة تتزايد بين العمال ، وبقدر ما تنمو جماهير البروليتاريين ضد المحتكرين للاوطان المختلفة . ويكون التركيب لمثل هذه السمة أن الاحتكار يمكنه أن يصون نفسه بالتدخل المستمر في صراع المنافسة .

ولصنع التحول الديالكتيكي **للضرائب** التي تأتي بعد **الاحتكار** يتحدث الينا برودون عن العبقرية **الاجتماعية** التي بعد **تقدم جريء متعرج** ، « بعد الخطو خطوة تنزهية ، **بدون افتراش** وبدون توقف ، **تصل زراية الاحتكار** ، تلقي الى الوراء نظرة سوداوية ، وبعد انعكاس عميق تهاجم كل موضوعات الانتاج بالضرائب وتخلق منظمة ادارية بغية اعطاء كل الاستثمارات للبروليتاريا ، ويدفعها رجال الاحتكار » (الجزء الاول ٢٨٤ ، ٢٨٥) .

وماذا يمكن أن نقول في هذه العبقرية التي تسرع ، ولكنها تسير في طريق متعرج ؟ وماذا يمكن أن نقول عن هذا السير الذي ليس أمامه موضوع اكثر من تحطيم البرجوازية بالضرائب مع أن الضرائب هي الوسائل الفعالة التي تمنح البرجوازية اداة المحافظة على نفسها كطبقة حاكمة .

ويكفي أن نلقي نظرة على الطريقة التي يعالج بها برودون التفصيلات الاقتصادية **حتى نقول إن الضريبة على الاستهلاك** ، بالنسبة له ، كانت قد وضعت بالنظر **الى المساواة والتخفيف عن البروليتاريا .**

لقد اخذت الضريبة على الاستهلاك تطورها الحقيقي منذ نهضة البرجوازية . وفي قبضة الرأسمال الصناعي أي في قبضة الثروة الاقتصادية **المعتدلة التي تحافظ وتنتج وتزيد نفسها بواسطة الاستثمار المباشر للعمل ، كانت الضريبة على الاستهلاك وسيلة استثمار الثروة المبذرة الطائشة الخليعة**

للاسياد الكبار الذين لا يصنعون شيئا سوى الاستهلاك . وقد طور جيمس ستيوارت بوضوح هذا الغرض الاصلي للضريبة على الاستهلاك في كتابه « ابحاث في مبادىء الاقتصاد السياسي » ، الذي طبعه قبل آدم سميث بعشر سنوات .

« يبدو الامير في ظل الملكية الخالصة غيورا من الثروة النامية . ولذلك يفرض الضرائب على الشعب الذي يزداد ثراء . وفي ظل الحكومة المحدودة ، كانوا يقدرون بشكل رئيسي أن يؤثروا في أولئك الذين ينحدرون من غناهم أفقر فافقر . وهكذا يفرض الملك الضريبة على الصناعة ، حيث يقدر كل انسان بالنسبة للمحصول الذي يفترض **هو** أنه يحصل عليه من مهنته . إن لائحة الضرائب وقائمة ضريبة الرؤس taille هما بالتالي تتناسبان مع الثروة المفترضة لكل امرىء مسؤول أمامهما ... في الحكومات المحدودة توضع الضرائب على الاستهلاك » (المجلد الثاني ١٩٠ ، ١٩١) .

أما بالنسبة **للنتيجة المنطقية للضرائب** ، لميزان التجارة ، للرصيد ــ في مفهوم برودون ــ فنشير فقط الى أن البرجوازية الانكليزية ، في حصولها على الدستور السياسي في ظل وليام أوف أورانج ، أوجدت دفعة واحدة نظاما جديدا للضرائب والرصيد العام ونظام الواجبات الصيانية طالما أنها كانت في وضع تطور فيه بحرية ظروف وجودها .

هذه الخلاصة الوجيزة كافية لاعطاء القارىء فكرة حقيقية عن مجهودات برودون حول التنظيم أو حول الضرائب ، وميزان التجارة والرصيد والشيوعية والسكان . اننا نتحدى النقد المتسامح لنعالج معالجة جدية تلك الفصول .

٤ ـ الملكيّة والريع العقاري

في كل مرحلة تاريخية تطورت الملكية تطورا مختلفا وفي مجموعة من العلاقات الاجتماعية المختلفة اختلافا كليا . وهكذا حتى نعرف الملكية البورجوازية ليس علينا اكثر من أن نقدم عرضا لكل العلاقات الاجتماعية للانتاج البرجوازي .

والمحاولة في تقديم تعريف للثروة على اعتبارها علاقة مستقلة ، ومقولة معزولة ، وفكرة ابدية مجردة ، لا تفعل شيئا سوى اضطراب في الميتافيزياء او الشرع .

وبينما يبدو برودون يتحدث عن الملكية بشكلٍ عام تراه يعالج فقط **ملكية الارض** او **الريع العقاري** .

« ان اصل الريع كأصل الملكية يقع خارج الاقتصاد انه ينشأ من اعتبارات نفسية واخلاقية هي ابعد ما تكون عن الارتباط بانتاج الثروة » (المجلد الثاني ٢٦٥) .

وهكذا يصرح برودون نفسه انه عاجز عن فهم الاصل الاقتصادي للريع والملكية . وهو يوافق انهذا العجز يضطره الىالالتجاء الىالاعتبارات النفسية والاخلاقية التي بينما تبعد في الحقيقة عن ان ترتبط بانتاج الثروة، ترتبط ارتباطا وثيقا جدا بضيق نظراته التاريخية . ويؤكد برودون ان هناك شيئا **غامضا** و **سريا** حول أصلالملكية . والآناذا مارأينا السر في أصل الملكية ـ اي خلق سر العلاقة بين الانتاج نفسه وتوزيعأدواتالانتاج ـ اليس هذا ، في لغة برودون ، رفضا لكل ادعاءات العلم الاقتصادي ؟ .

ان برودون **يحصر** نفسه ليتذكر انه في المرحلة السابقة للتطور الاقتصادي ـ الرصيد ـ عندما سببت الاسطورة تلاشي الحقيقة وواجهت الفعالية خطر ضياع نفسها في المكان الفارغ ، بات من الضروري **ان نربط الانسان ربطا وثيقا بالطبيعة** . والآن كان الريع ثمن هذا العقد الجديد (المجلد الثاني ص ٢٦٩) .

ان الرجل ذا الاربعين درهما(١) تنبأ بقدوم برودون المستقبل . « عن اذنك ايها السيد كريتر : كل امرىء سيد في عالمه ، ولكنك لن تقنعني ان العالم الذي تعيش فيه مصنوع من زجاج » في عالمك حيث كان الرصيد وسيلة **لضياع المرء في المكان الفارغ** ، ومن المحتمل جدا ان الملكية غدت ضرورية بغية **ربط الانسان بالطبيعة** . وفي عالم الانتاج الحقيقي ، حيث ملكية الارض تسبق دائما الرصيد ، لا يمكن **لفراغ** برودون المرعب ان يوجد .

ان الموافقة على وجود الريع ، مهما كان اصله ، يصبح موضوعا للمفاوضات العدائية المتبادلة بين المزارع ومالك الارض . ماهي النتيجة المطلقة لهذه المفاوضات ، وبكلمة اخرى ، ما معدل كمية الريع ؟ وهذا مايقوله برودون :

« تجيب نظرية ريكاردو عن هذه المسألة . في بداية المجتمع ، عندما كان الانسان جديدا بالنسبة للارض ، لم يكن أمامه شيء سوى الغابات الضخمة ، عندما كانت الارض فسيحة ، وكانت الصناعة تشرع في دخول الحياة ، لم يكن الريع شيئا يذكر . وكانت الارض موضوعا للاستغلال مادام العمل لم يحددها بعد ؛ ولم تكن قيمة تبادلية ، لقد كانت مشتركة وليست اجتماعية . ورويدا رويدا تسبب تكاثر الاسر وتقدم الزراعة في أن يفرض سعر الارض نفسه . وجاء العمل ليعطي التربة قيمتها : من هذا ظهر الريع .

---

(١) بطل قصة فولتير (l'homme aux quaranto éous) و ecu
• نوع من المسكوكات المالية ظهرت في القرن الرابع عشر . (المترجم)

وبقدر ماتكون الثمار وفيرة ويخضع الحقل للكمية نفسها من العمل ، بقدر ماتكون القيمة مرتفعة ، لذلك كان ميل المالكين دائما الى ادعاء كل كمية ثمار التربة لانفسهم وخفض اجور المزارع ـ أي خفض تكاليف الانتاج . وهكذا سارت الملكية في أعقاب العمل لتأخذ منه كل الانتاج الذي يزيد النفقات الفعلية . وبما ان المالك ينجز واجبا مقدسا ويمثل المجتمع ضد **التابع** Colonus ، فان المزارع ، في الشريعة الالهية ليس اكثر من عامل مسؤول ، عليه ان يقدم للمجتمع حسابا عن كل المحاصيل التي تزيد عن اجرة المشروع ... اذن فالريع ، في الجوهر والمصير ، هو أداة للعدالة الموزعة ، وسيلة من آلاف الوسائل التي تستخدمها عبقرية الاقتصاد للحصول على المساواة . انها قيمة الارض الكبيرة تلك التي اقرها ملاك الارض والمزارعون بتناقض دون اي تواطؤ محتمل ، في مصلحة عليا ، والتي كانت نتيجتها المطلقة مساواة ملكية الارض بين مستثمري التربة والصناعيين ... انها لا تحتاج الى اكثر من سحر الملكية هذا لتنتزع من **المستعمر** مايزيد من انتاجه الذي لا يستطيع اعتباره ملكا له ويعتبر نفسه منشئه بلا منازع . حطم الريع او بالاحرى حطمت الملكية الانانية الزراعية وخلقت تكاتفا ماكان لقوة ولا تجزئة في الارض ان تخلقه .... لقد انجز الاثر الاخلاقي للملكية ، وما بقي للانجاز في الوقت الحاضر هو توزيع الريع » (المجلد الثاني ٢٧٠ ـ ٢٧٢) .

كل هذه الجلبة من الكلمات يمكن اختصارها اولا بأول الى هذا : بقول ريكاردو ان زيادة ثمن المنتجات الزراعية فوق كلفة انتاجها ، بما في ذلك الربح العادي والفائدة على راس المال ، تقدم مقياس الريع . ان برودون يفعل افضل . انه يجعل مالك الارض يتدخل ، كرجل منقذ وينتزع من **المستعمر** كل ما يفيض من انتاجه فوق كلفة الانتاج . انه يستخدم تدخل مالك الارض ليشرح الملكية ، ويستخدم تدخل مستلم الريع ليشرح الريع . انه يجيب عن المشكلة بصياغة المشكلة نفسها باضافة مقطع مبهر .

ولنلاحظ ايضا ان برودون بتحديده الريع باختلاف خصوبة التربة ، يحدد منشأ جديداً له ، مادامت الارض ، قبل فرض الضرائب عليها طبقا لاختلاف درجات الخصوبة ، « لم تكن » ، حسب رأيه ، « قيمة مشاعة ». فماذا حدث عندئذ لاسطورة الريع ، الذي ظهر **خلال ضرورة** اعادة الانسان للارض ، هذا الانسان الذي **أوشك أن يفقد** نفسه في ابدية المكان **انفارغ** .

دعنا نحرر الآن مذهب ريكاردو من الجمل الغامضة والمجازية والالهية التي حرص برودون على تقميطه بهـا .

الريع ، بالمعنى الذي قصده ريكاردو ، هو ملكية في الارض بحالتهـا البرجوازيـة ، **اي الملكية الاقطاعية التي غـدت موضوعا لظـروف الانتاج** البرجوازي .

راينا طبقا للمذهب الريكاردي أن ثمن كل الاشياء تقررها بشكل مطلق كلفة الانتاج بما في ذلك الربح الصناعي ، وبكلمات اخرى ، يقررها زمن العمل المستخدم . وفي الصناعة المانيفاكتورية ينظم ثمن المنتوج الحاصل من الحد الادنى للعمل سعر كل السلع الاخرى من النوع نفسه ، مظهـرا ان معظـم الادوات المنتجة للانتاج وأرخصها يمكن ان تكون متعددة الى مالا نهاية وان المنافسة ترفع بالضرورة سعر السوق اي السعر العام لكل المنتوجـات من النوع نفسه .

اما في الصناعة الزراعية فعلى العكس إذ أن سعر المنتوج الحاصـل من اكبر كمية من العمل هو الذي ينظم سعر المنتوجات من النـوع نفسه . وفي أول الامر ، لا يستطيع المرء ، كما في الصناعة المانيفاكتورية ، ان يضاعف حسب الرغبة ادوات الانتاج التي تملك الدرجة نفسها من الفعالية الانتاجية، اي قطع من الارض بدرجة الخصوبةذاتها . وعندئذٍ كلما تزايد السكان يبدأ استغلال الارض قليلة الخصوبة ، أو ان نفقات جديدة من راس المال ، وهي نسبياً أقل انتاجا ، توضع في قطعة الارض نفسها . وفي كلتا الحالتين تصرف كمية ضخمة من العمل للحصول على منتوج أضأل نسبياً . بما أن حاجات

السكان قد قدمت بانضرورة هذه الزيادة من العمل ، فان منتوج الارض التي يكلف استثمارهـا كثيرا جـدا يكـون سعر بيعه مثل منتوج قطعـة أرض استثمارها أرخص . وبما أن المنافسة تحدد مستوى سعر السوق ، فان منتوج التربة الافضل سيحظى بثمن اكثر من الارض الادنى . ان زيادة سعر منتوجات التربة الافضل يزيد على كلفة انتاجها هو الذي يشكل الريع . لو أن للمرء دائما قطعا من الارض بترتيب موحد من درجة الخصوبة نفسها ، لو ان المرء ، كما في الصناعة المانيفاكتورية ، يلجـأ باستمرار الـى الآلات الانتاجية الاكثر رخصا ، او لو أن نفقات رأس المال اللاحقة انتجت كمـا انتجت الاولى ، لكان سعر المنتوجات الزراعية عندها يحدده سعر السلع التي انتجتها أدوات الانتاج ، كما سبق ورأينا في سعر المنتوجات المصنعة . ولكن الريع منذ هذه اللحظة سوف يختفي أيضا .

بالنسبة للمذهب الريكاردي حتى يكون الامر حقيقة واقعة بشكل عام ، من الضروري أن يكون رأس المال قابلا للتطبيق بحرية في شتى فروع الصناعة ، حيث أن المنافسة المتطورة بقوة من الرأسماليين جعلت الارباح تصل الـى مستوى واحد ، حيث أن المزارع لن يكون اكثر من رأسمالي صناعي يطلب لاستخدام رأسماله في أرض متدنية ربحا يعادل الربح الذي يحصل عليه من رأسماله لو كان استخدم في أي نوع من المانيفاكتورة ؛ حيث يجب أن يخضع الاستثمار الزراعي لحكم الصناعة الضخمة ، واخيرا ، حيث أن صاحـب الارض نفسه لا يهدف الى شيء وراء عودة النقد .

ويمكن أن يحدث ، كما في ايرلندا ، أن الريـع لا يوجد بعد ، مـع أن استئجار الارض وصل هناك الى تطور بعيد . ولكن الارض ليس زيادة على الاسعار فقط وانما لكونه أيضا زيادة على الربح الصناعي ، لا يمكنه أن يوجد حيث دخل الارض ليس الا جباية للأجور .

وهكذا ، بعيدا عن اهتداء مستثمر الارض أي المزارع الى **التعامل البسيط** و «انتزاعه من الحارث فائض انتاجه ، الذي لا يعتبره ملكه الخاص» ، يواجه

الريع صاحب الارض ، ليس بالخادم ، بالعبد ، بدافع الخراج ، بالعامل المأجور ، وانما يواجهه بالرأسمالي الصناعي(١) .

واذا كونت ملكية الارض ريعا عقاريا ، فان لها في امتلاكها فقط فائضا على كلفة الانتاج . هذا الفائض لا تحدده الاجور فقط وانما الربح الصناعي ايضا . ولذلك فان الريع العقاري ينتزع من صاحب الارض جزءا من محصوله . وهكذا انقضت مدة طويلة قبل ان يحل الرأسمالي الصناعي محل المزارع الاقطاعي . ابتدا هذا التحول في المانيا مثلا في نهاية العقد الثالث للقرن الثامن عشر فقط . وتطور هذه العلاقة بين الرأسمالي الصناعي والمالك العقاري تطورا كاملا في انكلترا وحدها فقط .

ولا يوجد ريع طالما أن هناك تابع برودون Colonus . وفي اللحظة التي يوجد فيها الريع ، لا يعود التابع مزارعا وانما يصبح عاملا تابعا للمزارع . إن تدني الشغيل يرجع الى دور العامل البسيط ، الشغيل اليومي ، المأجور ، العامل لدى الرأسمالي الصناعي ، وتدخل الرأسمالي الصناعي ، واستثمار الارض مثل اي مصنع آخر ، وانتقال مالك الارض من سلطان صغير الى مراب مبتذل ، تلك هي العلاقات المختلفة التي يعبر عنها الريع .

إن الريع بالمفهوم الريكاردي ، زراعة بطريركية تحولت الى صناعة تجارية ، الى رأسمال صناعي طبق على الارض ، الى برجوازية مدن تزرع في الريف . ان الريع عوضا عن **ربط الانسان بالطبيعة** ، يربط فقط استثمار الارض بالمنافسة . وحالما يتوطد الريع ، تكون الملكية العقارية **نتيجة المنافسة** ، ما دامت تعتمد منذ ذلك الوقت وما بعد على القيمة السوقية للانتاج الزراعي . والملكية العقارية ، كريع ، تتحول وتصبح أداة للتجارة . إن الريع ممكن فقط

---

(١) في الطبعة الالمانية عام ١٨٨٥ حذفت الجملتان الاخيرتان واضيف بعد « الرأسمالي الصناعي » العبارة التالية « الذي يستثمر التربة عن طريق عماله المأجورين والذي يدفع لصاحب الارض كريع فقط الفائض عن كلفة الانتاج بما في ذلك الربح على رأس المال » .

من اللحظة التي يجبر فيها تطور الصناعة الصغيرة ، والتنظيم الاجتماعي الناتج من ذلك ، صاحب الارض أن يتجه فقط الى الارباح المالية ، الى العلاقة النقدية لمنتجاته الزراعية ـ في الواقع تجبره أن ينظر الى ملكيته العقارية كآلة لتحصيل النقود فقط . وبهذا فصل الريع المالك العقاري من التربة فصلا قاطعا ، فصله من الطبيعة ، حيث لم يعد بحاجة أن يعرف حتى مقاطعاته ، كما يلاحظ ذلك في انكلترا . أما النسبة للمزارع والرأسمالي الصناعي والعامل الزراعي فانهم ليسوا اكثر ارتباطا بالارض التي يستثمرونها من ارتباط المستخدم والعامل في المشاغل بالقطن والصوف اللذين يصنعونهما ، انما يشعرون فقط بارتباط بسعر انتاجهم ، المنتوج النقدي . ومن هنا كان نواح الاحزاب الرجعية ، التي جأرت بالصلوات لعودة الاقطاعية ، لعودة الحياة البطريركية القديمة الطيبة ، لعودة الطرق البسيطة والفضائل الحسنة لاجدادنا . إن اخضاع التربة للقوانين التي تسود كل الصناعات الاخرى هو موضوع التعزيات المريحة ، كما سيبقى كذلك دائما . وهكذا يمكن ان يقال إن الريع هو القوة المحركة التي انتجت الانشودة الرعوية في الحركة التاريخية .

بعد ان فرض ريكاردو الانتاج البرجوازي كضرورة لتحديد الريع ، يطبق مفهوم الريع على الملكية العقارية لكل العصور وكل الاقطار . وهذه خطيئة مشتركة بين كل الاقتصاديين ، الذين ينظرون الى العلاقات البرجوازية في الانتاج على أنها مقولات أبدية .

وينتقل برودون من الهدف الالهي للريع ـ الذي هو بالنسبة اليه تحويل **التابع** الى **عامل مسؤول** ـ الى المكافأة المتساوية للريع .

إن ما يؤلف الريع ، كما سبق ورأينا ، هو **السعر المتساوي** لمنتوجات أراض **غير متساوية الخصوبة** ، حيث ان الهكتوليتر من القمح الذي يكلف عشرة فرنكات يباع بعشرين فرنكا اذا ارتفعت كلفة الانتاج في التربة المتدنية الى عشرين فرنكا .

وطالما أن الضرورة تدفع الى شراء كل المنتجات الزراعية المطروحة في السوق ، الناتج من المزاحمة وليس من اختلاف خصوبة الاراضي ، هوالذي يؤمن لمالك التربة الجيدة ربما قدره عشرة فرنكات لكل هكتولتر يبيعهـــا المستأجـــر .

دعنا نفترض لفترة أن سعر القمح يحدده وقت العمل اللازم لانتاجه وفي الوقت نفسه سيباع الهكتولتر من القمح الحاصل من التربة الجيـدة بعشرة فرنكات ، بينما سوف يكلف الهكتولتر من القمح الحاصل من الارض الرديئة عشرين فرنكا . فاذا وافقنا على هذا فان معدل سعر السوق سيكون خمسة عشر فرنكا ، بينما هو طبقا لقانون المنافسة ، عشرون فرنكا . واذا كانمعدلسعر السوق خمسةعشر فرنكا فلن تكون هناك فرصةلاي توزيع، سواء أكان متساوياً أم غير ذلك ، لانه لن يكون هناك ريع ، ان الريع يوجد فقط عندما يستطيع المرء بيع الهكتولتر من القمح الذي كلف المنتج عشرة فرنكات بعشرين فرنكا . إن برودون يفرض تساوي سعر السوق مع كلفة الانتاج بغية الوصول الى المحاصصة المتساوية لمنتوج غير متساوٍ .

إننا نفهم طلب بعض الاقتصاديين أمثال ـ مل ، شيربوليز ، هلديتس ، أن الريع يجب ان يسلم للدولة لتأخذ به مكان الضرائب . ان هذا تعبير صريح للكره الذي يكنه الرأسمالي الصناعي تجاه المالك العقاري الذي يبدو لهشيئاً عفيما ، يبدو له خراجا في الجسد العام للانتاج البرجوازي .

ولكن كي نجعل اولا سعر هكتولتر القمح عشرين فرنكا بغية جعل توزيع عام لعشرة الفرنكات ضريبة مرهقةعلىالمستهلك ، يكفيفيالحقيقةان نجعل **العبقرية الاجتماعية** تتابع **طريقهـا المتعرج بحزن** ، وتضرب راسهـا فـي احدى **الزوايا** .

ويصبح الريع ، تحت قلم برودون ، **تقويماً عقارياً** واسعا يحمل تناقضا بين الاقطاعيين والمزارعين ... في مصلحة اعلى ، والنتيجة النهائية يجب أن

تكـون المساواة في ملكيـة الارض بين مستثمري التـربـة والصناعيين ، (الجزء الثاني صفحة ٢٧١) .

وكي يكوّن اي تقويم عقاري مبني على الريع قيمـة عملية ، يجب الا نفصله عن ظروف المجتمع الحاضر .

والآن ، اظهرنا ان الريع الزراعي الذي يدفعه المزارع الى الاقطاعي يعبر عن الريع بكل دقة فقط في الاقطار الاكثر تقدماً في الصناعة والتجارة . وحتى هذا الريع يتضمن ، عادة ، فائدة تدفع للاقطاعي على راس المـال المندمج بالارض . إن وضع الارض ، وتجاور المدن وعدة ظروف اخرى تؤثر في الريع الزراعي وتعدل الريع العقاري . هذه الاسباب القاطعة كافية لاثبات عدم انضباط التقويم العقاري القائم على الريع .

ومن جهة اخرى لا يمكن للريع ان يكون دليلا ثابتا لدرجة خصوبة قطعة ما من الارض ، ما دام التطبيق الحديث للكيمياء يغير في كل لحظـة طبيعـة التربة ، وما دامت المعرفة الجيولوجية بدات الآن ، في ايامنا ، تغير تغييراً ثورياً كل التقديرات القديمة عن الخصوبة النسبية . ومنذ عشرين عاما فقط صفيت قطع الارض الضخمة في الارياف الشرقية في انكلترا ، فقد تركت دون حراثة لنقص الفهم الخاص عن العلاقة بين السماد وتركيب الطبقة الدنيا من التربـة .

وهكذا ، فالتاريخ ، الذي هو ابعد من أن يدعم التقويم العقاري الجاهز من حيث الريع لا يفعل شيئاً سوى تغيير التقويم العقاري الموضوع سابقاً ، وقلبه راسا على عقب .

واخيرا إن الخصوبة ليست صفة طبيعية كما يظن ، إنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلاقات للعصر . فيمكن أن تكون قطعة ما من الارض شديدة الخصوبة لاستنبات القمح ، ومع هذا فان سعر السوق يمكن أن يجبر الحارث على قلب هـذه التربـة الى مراعٍ اصطناعية ، وهكـذا يرجعها الى قطعـة غـير خصبة .

إن برودون يرتجل تقويمه العقاري ، الذي ليس له حتى قيمة التقويم العقاري العادي ليقدم عذراً **لهدف الربع ، المتساوي الالهي** .

ويتابع برودون « إن الربع فائدة تدفع على راس المال الذي لايفنى ، اي الارض . وبماان راس المال ليس قادراً على اي زيادة في المادة ، وانما يزيد من التحسين غير المحدود لاستخدامها ، ينتج أنه بينما تميل الفائدةأو الربح على القرض mutuum الى الانقباض باستمراراثناء التخلي عنراس المال ، يميل الربع دائما الى التزايد خلال تكامل الصناعة ، التي من نتائجها تحسين استخدام الارض ... هذا هو الربع في جوهره » (المجلد الثاني ص ٢٦٥) .

يرى برودون هذه المرة في الربع كل سمات الفائدة ما عدا تلك التي أخذت من راس مال ذي طبيعة نوعية . هذا الراسمال هو الارض ،الراسمال الابدي « الذي ليس قادراً على اي زيادة في المادة ، وانما يزيد من التحسين غير المحدود لاستخدامها » . وفي التقدم المطرد للحضارة تميل الفائدة الى الانهيار ، بينما يميل الربع باستمرار الى الارتفاع . تتدنى الفائدة بسبب التخلي عن راس المال ، ويرتفع الربع بسبب التحسينات التي تمت في الصناعة ، التي نتيجتها دائما استخدام افضل للارض .

هذا هو في جوهره ، رأي برودون .

دعنا بادىء الامر نفحص مدى صحة القول أن الربع هو فائدة على راس المال .

يمثل الربع بالنسبة لمالك الارض نفسه ، الفائدة على راس المال الذي كلفته الارض ، أو ما يمكن ان يحصل عليه منها اذا هو باعها . ولكنه في بيعه الارض وشرائه لها يبيع ويشتري الربع فقط . ان السعر الذي يدفعه ليجعل نفسه مستلما للربع ينظمه معدل الفائدة بشكل عام ، ولا يستطيع أن يفعل شيئاً بالطبيعة الفعلية للربع . والفائدة على راس المال المستثمرة في الارض هي ادنى من الفائدة على راس المال المستثمرة في الصناعة أو التجارة . وهكذا،

بالنسبة لأولئك الذين لايميزون بين الفائدة التي تمثلها الارض للمالك والريع نفسه ، تتناقص الفائدة على راس المال العقاري اكثر من الفائدة على راس مال آخر . ولكن القضية ليست قضية سعر شراء الريع أو بيعه ، ليست قضية القيمة السوقية للريع ، انها قضية الريع نفسه .

يمكن ان يتضمن الريع الزراعي ثانية ، بعيدا عن الريع الخاص ، فائدة على راس المال المشترك في الارض . وفي هذه الحالة يتسلم الاقطاعي هذا الجزء من الريع الزراعي ، ليس كاقطاعي وانما كراسمالي . ولكن هذا ليس الريع الخاص الذي نحن بصدده .

ليست الارض راس‌مال طالما انها لا تستعمل كوسيلة انتاج . ان‌الارض كراس مال يمكن ان تزداد تماما كما يمكن أن تزداد ادوات الانتاج الاخرى . لاشيء اضيف لمادتها ، اذا ما استخدمنا لغة برودون ، ولكن الاراضي التي تستخدم كأدوات انتاج هي‌اراض متكاثرة . ان وضع نفقات‌اكثر من راس‌المال على الارض ، التي تحولت من قبل الى وسيلة انتاج ، يزيد كراس مال ، بدون اضافة اي شيء الى الارض كمادة ، أي توسيع الارض . أما بالنسبة للأبدية التي للارض ، فقد نسلم حالا بأنها تملك هذه الصفة كمادة . أما الأرض كراس مال فليست أكثر ابدية من أي راس مال آخر .

الذهب والفضة اللذان يخضعان للفائدة هما دائمان‌وابديان‌مثل‌الارض. فاذا تدنى سعر الذهب والفضة ، بينما حافظ سعر الارض على الارتفاع ، فلا يعني هذا قطعا انه تم بسبب طبيعتها الابدية .

إن الأرض كراس مال هي راس مال ثابت ، ولكن راس المال الثابت يستهلك تماماً مثل المال المتغير . إن تحسينات الارض تحتاج الى تجديد الانتاج وأجور الصيانة ، انهما يستمران لفترة فقط ، وبهذا يستخدمان‌مع التحسينات الاخرى لتحويل المادة الى وسيلة انتاج . ولو أن الارض ابدية مثل راس المال ، لكانت بعض الاراضي‌تمثل‌مظهرا مختلفا جدا مما هي‌الآن ، وكنا نرى كومبانا الرومانية وصقلية وفلسطين في كل روعة ازدهارها

الاسبـــق .

وهناك امثلة حتى عندما لم تظهر الارض كراس مال وان بقيت التحسينات مندمجة فيهـــا .

يحدث هذا، في الدرجة الاولى ، في كل زمن تسحق فيه منافسة التربة الخصبة الريع الخاص ، ثانيا ، تتوقف التحسينات التي لها قيمة في زمن ما عن ان تكون ذات قيمة في اللحظـــة التي تصبـــح تابعـــة بشكل عام لتطور علم الزراعـــة .

ليس الراسمالي ممثل الارض كراس مال وانما المزارع . ان المحاصيل التي انتجتها الارض كراس مال هي فائدة وربح صناعي وليست ريعا . فهناك اراضٍ تنتج مثل هذه الفائدة والربح ولكنها لا زالت لا تنتج ريعا .

وباختصار ، مادامت الارض تنتج فائدة ، فانهـــا راس مال عقاري ، وكراس مال عقاري لا تنتج ريعا ، انها ليست ملكية عقارية . إن الريع ينتج من العلاقات الاجتماعية التي فيها يحتل استثمار الارض مكانه . ولا يمكن ان يكون تقريبا نتيجة الطبيعة الصلدة الثابتة للتربة . ان الريع نتاج المجتمع وليس نتاج التربة .

بالنسبة لبرودون « تحسين استخدام الارض » ــ نتيجة « اكتمال الصناعة » ــ يسبب الارتفاع المستمر في الريع . وعلى العكس ، هذا التحسين يسبب تدني الريع دورياً .

في اي شيء يتكوّن ، بشكل عام ، اي تحسين ، سواء في الزراعة أو الصناعة ؟ في الانتاج اكثر بالعمل نفسه ، في الانتاج بعمل أقل . وبفضل هذه التحسينات ، يوفر المزارع على نفسه استخدام كمية كبرى من العمل لمنتوج قليل نسبيا . ولذلك لاحاجة به ان يلجأ الى التربة الشحيحة ، وتبقى اقساط راس المال المطبق بنجاح على التربة نفسها منتجة بشكل متساوٍ .

وهكذا فان هـذه التحسينات ، التي هي ابعـد من أن ترفـع الريـع باستمرار ، كما يقول برودون ، تصبح ، على العكس ، عقبات موقتة تمنـع ارتفاعـه .

كان الملاكون الانجليز في القرن السابع عشر يقظين جدا من جهة هـذه الحقيقة ، حيث أنهم عارضوا تقدم الزراعة للخوف من رؤية دخلهم يتقلص (انظر بيتي ، اقتصادي انكليزي في عصر تشارلز الثاني) .

٥ ـ الاضرابات واتحادات العمّال

« كل حركة صاعدة في الاجور ليس لها اثر آخر غير رفع سعر القمح والخمر ... الخ اي اثر القحط . اذ ما هي الاجور ؟ انها سعر كلفة القمح ... الخ انها السعر التام لكل شيء . ويمكن ان نبعد اكثر : ان الاجور هي نسبة العناصر التي تؤلف الثروة وتستهلكها مع اعادة انتاجها كل يوم جماهير العمال . والآن لنضاعف الاجور ... نجد اننا نوزع على كل واحد من المنتجين حصة اكبر من منتوجه المتناقص ، واذا امتد الارتفاع الى عدد ضئيل من الصناعات ، فانه سيوقع اضطرابا عاما في التبادل وبكلمة انه يوقع غلاء ... وانا اعلن ان من المستحيل للاضرابات التي تتلوها زيادة في الاجور الا يصل **الارتفاع العام في الاسعار** الى الذروة : ان هذا مؤكد مثل اثنين مع اثنين يساوي اربعة » (برودون المجلد الاول صفحة ١١٠ ـ ١١١) .

يـ إننا نرفض كل هذه التأكيدات ماعدا اثنين مع اثنين يساوي اربعة .

في الدرجة الاولى لا يوجد **ارتفاع عام في الاسعار** . فاذا تضاعف سعر كل شيء في الوقت نفسه الذي تتضاعف فيه الاجور ، فليس هناك تغيير في السعر إن التغيير الوحيد هو في الاصطلاحات .

ومرة اخرى لا يمكن لارتفاع عام في الاجور ان يؤدي الى ارتفاع عام تقريبا في سعر البضائع . والواقع لو ان كل صناعة استخدمت العدد نفسه من العمال بحسب رأس المال الثابت او الآلات المستخدمة ، لأدى الارتفاع العام في الاجور الى هبوط في الارباح ولما عانى السعر الجاري للبضائع اي تغير .

ولكن بما أن علاقة العمل اليدوي برأس المال الثابت ليست هي نفسها في الصناعات المختلفة ، فان كل الصناعات التي تستخدم كمية كبرى من رأس المال وعمالا أقل ، نسبياً ، سوف تكون مضطرة عاجلا أم آجلا لتخفيض سعر بضائعها . وفي الحالة العكسية ، التي يكون فيها سعر بضائعها ليس منخفضا فان ربحها سوف يرتفع فوق المعدل العام للأرباح . إن الآلات ليست عمالا مأجورين . لذلك فان الارتفاع العام في الاجور سوف يؤثر اقل في تلك الصناعات التي ، اذا ما قورنت بالاخرى ، تستخدم آلات أكثر من العمال . ولكن بما أن المنافسة تميل دائماً الى تحديد معدل الارباح ، فان تلك الارباح التي ترتفع فوق المعدل الوسطي لايمكن إلا ان تكون وقتية . وهكذا بعيداً عن التقلبات القليلة سوف يؤدي الارتفاع العام في الاجور ، ليس كما يقول برودون ، الى تزايد عام في الاسعار ، وانما الى هبوط جزئي أي هبوط في السعر الجاري للبضائع التي صنعت بمساعدة الآلات بشكل رئيسي .

إن ارتفاع الارباح والاجور وهبوطها يعبر فقط عن الحصة التي شارك فيها الرأسماليون والعمال في منتوج عمل يوم دون ان يتأثر في اغلب الاحوال سعر المنتوج . أما أن « الاضطرابات التي تتبعها زيادة في الاجور يصل فيها الارتفاع العام في الاسعار الى الذروة ، حتى الغلاء » ــ فهذه بدع لا تستقر الا في ذهن شاعر لا يفهم .

ادت الاضرابات بشكل منتظم في انكلترا الى اختراع آلات جديدة وتطبيقها . ويمكن القول إن الآلات كانت السلاح الذي استخدمه الرأسماليون لقمع تمرد العمل الاختصاصي . ان **المغزل التلقائي** اعظم اختراع في الصناعة الحديثة اوقف عن العمل الغزالين الذين كانوا متمردين . ولو لم يكن للاتحادات والاضرابات أي أثر آخر سوى جعل جهود العبقرية الميكانيكية تقاوم ضدهم ، فانهم يظلون يمارسون تأثيرا كبيرا على تطور الصناعة .

ويتابع برودون « أجد في مقالة طبعها ليون فوستر في أيلول ١٨٤٥ ان العمال البريطانيين اقلعوا لفترة ما عن عادة الاتحادات التي هي ولا شك

خطوة الى الامام لايستطيع المرء الا ان يحييهم عليها : ولكن هذا التقدم في أخلاق العمال ينجم بشكل رئيسي عن ثقافتهم الاقتصادية . وفي اجتماع بولتون يصرخ عامل غزل « إن الاجور لا تعتمد على الصناعيين . ولنقل بصراحة : لم يكن المعلمون(١) سوى السوط الذي تسلح الضرورة نفسها به ، وسيتلقون الضربات سواء ارادوا ام لم يريدوا . إن المبدأ التنظيمي هو علاقة العرض بالطلب ، وليس في يد المعلمين هذه السلطة » ... ويصرخ برودون تعقيباً على ذلك « حسنا فعل ... هؤلاء العمال عمال مدربون ، عمال نموذجيون ... الخ الخ الخ . مثل هذا البؤس لم يوجد في انكلترا ، انه لن يجتاز القنال » (برودون المجلد الاول صفحة ٢٦١ ــ ٢٦٢) .

إن بولتون ، من بين كل المدن الانكليزية ، هي المدينة الوحيدة التي تطورت فيها الراديكالية تطوراً عظيماً . واشتهر عمال بولتون بأنهم أعظم ثورية من الجميع . وفي زمن التحريض الكبير في انكلترا من أجل إلغاء قوانين القمح ، اعتقد الصناعيون انهم يستطيعون كفاح الاقطاعيين فقط بدفع العمال الى المقدمة . ولكن بما أن مصالح العمال ليست أقل تعارضاً مع الصناعيين من تعارض مصالح الصناعيين مع الاقطاعيين ، فان من الطبيعي أن الصناعيين سوف يختفون في لقاءات العمال . فماذا فعل الصناعيون ؟ ليحفظوا هيبتهم نظموا لقاءات مختلطة ، الى ابعد مدى ، من المشرفين(١) ، من الاعداد الصغيرة للعمال الذين يعملون لهم ومن **أصدقاء التجارة** الحقيقيين . وعندما حاول العمال الاقحاح فيما بعد ، كما في بولتون ومانشستر ، أن يشاركوا في هذه المظاهرات الصورية بغية معارضتهم ، منعوا عنهم الموافقة بحجة أنه **لقاء** ببطاقة ــ لقاء لا يسمح بحضوره إلا للأشخاص الذين معهم بطاقات دخول . ومع هذا فقد أنبأت الاعلانات الملصقة على الجدران عن اللقاءات العامة . وفي كل مرة تقام فيها هذه اللقاءات تقدم صحف الصناعيين تغطية كاملة مفصلة ومفخمة للكلمات

---

(١) الحاذقون في الصنعة (المترجم)

(١) الذين يراقبون العمال أثناء نوبات العمل (Foremen) (المترجم)

التي ألقيت . ولكنها لاتذكر أن المشرفين هم الذين ألقوا هذه الكلمات . وقد أعادت صحف لندن طبعها كلمة كلمة . ومن سوء حظ برودون أنه أخذ المشرفين بدلا من العمال العاديين وأمرهم ألا يعبروا القنال .

إذن لقد استرعت اضرابات ١٨٤٤ و ١٨٤٥ الانتباه اكثر من السابق لان عامي ١٨٤٤ و ١٨٤٥ كانا أول عامين من النجاح الذي أحرزته الصناعة الانكليزية منذ ١٨٣٧ ، ومع ذلك لم تحل اي نقابة من **النقابات** .

ولنستمع الآن الى مشرفي بولتون . فبالنسبة لهم ليس للصناعيين اي تحكم في الاجور لأنهم لايتحكمون بسعر المنتوجات ، ولا يتحكمون بسعر المنتوجات لأنهم لا يتحكمون في السوق العالمية . ولهذا السبب يرغبون في أن يكون مفهوماً تماماً أن الاتحادات لن تشكل لاغتصاب الزيادة في الاجور من المشرفين . وبرودون ــ على العكس ــ يمنع الاتحادات خوفاً من أن ارتفاعاً في الاجور سوف يتلوها وهذا ما يجلب معه غلاء عاماً . ولا تحتاج للقول انه يوجد تفاهم قلبي بين المشرفين وبرودون : ذلك أن ارتفاعاً في الأجور مساوٍ لارتفاع في سعر المنتوجات .

ولكن هل الخوف من الغلاء هو السبب الحقيقي لحقد برودون ؟ لا . فالواضح تماماً أنه منزعج من مشرفي بولتون لأنهم يحددون القيمة **بالعرض والطلب** ، وقلما يحسبون حساباً للقيمة **التأسيسية** ، للقيمة التي وصلت الى حالة الدستور ، ولا يحسبون حساباً لدستور القيمة ، بما في ذلك **قابلية التبادل المستمر** ، وكل **نسبية العلاقات** ، وعلاقات النسبية ، مع العناية الالهية الى جانبهم .

« إن اضراب العمال غير شرعي ، وليس قانون العقوبات وحده هو الذي يقول ذلك ، إنه النظام الاقتصادي ، إنه ضرورة النظام الموطد ... ذلك أن كل عامل يتدبر فردياً شخصه ويديه بحرية ، وهذا يمكن احتماله ، أما أن يدفع الاتحاد العمالي الى مقاومة الاحتكار ، فانه شيء لا يستطيع المجتمع أن يسمح به » (المجلد الاول ٣٣٤ و ٣٣٥) .

إن برودون يريد أن يقدم مادة من قانون العقوبات كنتيجة ضروريةوعامة لعلاقات الانتاج البرجوازية .

رخص الاتحاد في انكلترا بقرار من البرلمان ، إنه النظام الاقتصادي الذي أجبر البرلمان تصديق هذا الترخيص الشرعي . في ١٨٢٥ في ظل الوزير هسكيسون عندما أراد البرلمان تعديل القانون لجعله اكثر إنسجاماً مع الظروف الناجمة عن المنافسة الحرة ، اضطر الى الغاء كل القوانين التي تحرم اتحادات العمال . وكلما تطورت الصناعة الحديثة والمنافسة ، ازدادت العناصر التي تدعو الى الاتحاد وتدعمه ، وحالما يصبح الاتحاد واقعاً اقتصادياً ، يربح في وحدته يومياً ، يكون مؤهلا قبل زمن طويل أن يصبح واقعاً شرعياً .

وهكذا تثبت مادة قانون العقوبات بأبعد مدلولها أن الصناعة الحديثة والمنافسة لم يكونا قد تطورا بعد في ظل الجمعية التأسيسية وفي ظل الامبراطورية .

إن الاقتصاديين والاشتراكيين★ متفقون حول نقطة واحدة : إدانة **الاتحادات** . إنهم يختلفون فقط في دوافعهم لتبني قرار الادانة .

يقول الاقتصاديون للعمال : لاتتحدوا . بالاتحاد تعيقون التقدم المنتظم للصناعة وتمنعون الصناعيين من تنفيذ نظامهم ، وتفسدون التجارةوتشنون غارة على الآلات التي ، بجعلها عملكم غير المفيد جزئياً ، تجبركم على قبول الأجر الحالي . والى جانب ذلك ،مهما فعلتم فستبقى أجوركم دائماً تحددها علاقة الأيدي المطلوبة بالأيدي المعروضة ، وإنها لمهمة مضحكة مثلما هيخطيرة بالنسبة لكم ، ذاك التمرد ضد القوانين الابدية للاقتصاد السياسي .

ويقول الاشتراكيون للعمال : لا تتحدوا إذ ما الذي تجنون من الاتحاد ؟ ازيادة في الأجور ؟ سيثبت لكم الاقتصاديون بوضوح تام أن البنسات القليلة

★ يقصد الاشتراكيين في ذلك الزمن : انصار فورييه في فرنسا وانصار أوين فيانكلترا .
(ملاحظة بقلم انجلز في الطبعة الالمانية ١٨٨٥)

التي ستحصلون عليها لفترة ، هذا اذا نجحتم ، سيتلوها هبوط مستمر . وسيثبت لكم الحسبة الماهرون أن الأمر سيستغرق سنوات فقط لاستعادة المصروفات التي انفقت على تنظيم الاتحادات واستمرارها .

واننا ، كاشتراكيين ، نخبركم ، بعيداً عن المسألة النقدية ، انكم سوف تستمرون حتى النهاية عمالا وسيبقى المشرفون مشرفين ، كما من قبل . لذلك لا اتحاد ، لا سياسة ، أليس الذي يدخل في الاتحاد يشتغل في السياسة ؟.

يريد الاقتصاديون أن يبقى العمال في المجتمع كما هو قائم وكما هو ممهور ومختوم من قبلهم في كتبهم الصغيرة .

إن الاشتراكيين يريدون من العمال أن يتركوا المجتمع القديم على حدة، والأفضل ان يكونوا قادرين على دخول المجتمع الجديد الذي أعدوه لهم بهذه البصيرة .

وعلى الرغم من الفريقين ، وعلى الرغم من الكتب الصغيرة والطوباويات، لم يتوقف الاتحاد ولو لحظة عن التقدم الى الامام ، ينمو ويتطور بنمو الصناعة الحديثة وتطورها . وقد وصلت الى مثل هذه المرحلة ، ذلك أن الدرجة التي تطور اليها الاتحاد في أي قطر تشير بوضوح الى المرتبة التي يشغلها في مجال السوق العالمية . وفي انكلترا ، التي وصلت صناعتها الى أعلى درجة من درجات التطور ، توجد أكبر الاتحادات المنظمة احسن تنظيم .

ولم يقفوا في انكلترا عند الاتحادات الجزئية التي لا تقوم بأكثر من اضراب عابر ، والتي تختفي معه . فقد تشكلت الاتحادات المستمرة ، أي النقابات التي هي اشبه بالمتاريس للعمال في نضالاتهم مع المستثمرين . وفي الوقت الحاضر تجد كل النقابات المحلية نقطة التقاء في **الجمعية الوطنية للنقابات المتحدة** ، التي توجد لجنتها المركزية في لندن ، والتي يبلغ عدد افرادها حالياً ثمانين الف عضو . إن منظمة هذه الاضرابات والاتحادات **والنقابات ،**

ثابرت بشكل عفوي على الصراعات السياسية للعمال ، الذين اسسوا الآن حزباً سياسياً ضخماً تحت اسم الشارتيين .

إن محاولات العمال الاولى **للتعاون** فيما بينهم تتخذ دائماً شكل اتحادات .

إن الصناعة الضخمة تمركز في مكان واحد جمهوراً من الشعب لايعرف واحدهم الآخر . وتفرق المنافسة مصالحهم ، ولكن المحافظة على الاجور ، هذه المصلحة العامة التي تجمعهم ضد رئيسهم ، توحدهم في فكرة مشتركة للمقاومة ـ **الاتحاد** . لذا فللاتحاد دائماً هدف مزدوج ذلك انه يوقف المنافسة بين العمال ، ويدفعهم الى منافسة عامة مع الرأسمالي . فاذا كان الهدف الاول للمقاومة هو فقط المحافظة على الاجور ، فان الاتحادات ، في عملية الفرز الاولى ، تشكلهم في مجموعات ، كما يتحد الرأسماليون بدورهم بفرض كبح العمال ، وفي وجه الرأسمال المتحد دائما تصبح المحافظة على التعاون اكثر ضرورة لهم من المحافظة على الاجور . إن هذا امر حقيقي بحيث ان الاقتصاديين الانجليز يعجبون من رؤية العمال يضحون بجزء لا بأس به من اجورهم في سبيل الجمعيات التي هي في نظر هؤلاء الاقتصاديين منشأة فقط من اجل الاجور . في هذا النضال ـ وهو حرب اهلية حقيقية ـ تتحد كل العناصر الضرورية للمعركة القادمة وتتطور . فاذا وصلت مرة الى هذه النقطة ، فان الجمعية تتخذ سمة سياسية .

حولت الظروف اقتصادية جماهير الشعب في الريف الى عمال . إن اتحاد رأس المال يخلق لهذه الجماهير وضعا عاما ، مصالح عامة . إن هذه الجماهير هي الآن طبقة ضد رأس المال ، ولكن ليست طبقة لذاتها بعد . وفي الصراع ، الذي اشرنا فقط الى وجوهه القليلة ، تصبح هذه الجماهير متحدة وتجعل نفسها كطبقة لذاتها . ان المصالح التي تدافع عنها تصبح مصالح طبقية . ولكن صراع طبقة ضد طبقة هو صراع سياسي .

ونميز في البرجوازية طورين : ذاك الطور الذي فيه كونت نفسها كطبقة في ظل حكم الاقطاعية والملكية المطلقة ، وذاك الذي فيه ، بعد ان كونت نفسها

كطبقة ، أطاحت بالاقطاعية والملكية لتحول المجتمع الى مجتمع برجوازي . واول هذين الطورين كان الطور الاطول واقتضى جهوداً أكبر . وهذا الطور ابتدأ أيضاً باتحادات جزئية ضد السادة الاقطاعيين .

وقد جرى بحث طويل لتقصي الطورين التاريخيين المختلفين اللذين مرت بهما البرجوازية من الكوميون الى دستورها كطبقة .

ولكن عندما تكون المسألة مسألة وضع دراسة دقيقة عن الاضرابات والاتحادات والاشكال الاخرى التي فيها أقام البروليتاريون أمام أعيننا تنظيمهم كطبقة ، فان بعضاً سيتملكهم خوف حقيقي ، ويبدي آخرون **ازدراء مترفعاً** .

إن طبقة مضطهدة هي الشرط الحيوي لكل مجتمع يقوم على صراع الطبقات . ولهذا يتضمن تحرر الطبقة المضطهدة بالضرورة خلق مجتمع جديد . ومن الضروري للطبقة المضطهدة حتى تكون قادرة على تحرير نفسها أن لاتتمكن القوى المنتجة الحاصلة سابقاً ، والعلاقات الاجتماعية القائمة ، الاستمرار في الوجود جنباً الى جنب . ومن بين أدوات الانتاج كلها ، تعتبر الطبقة الثورية نفسها أعظم قوة انتاجية . ان تنظيم العناصر الثورية كطبقة يفرض وجود كل القوى المنتجة التي يمكنها ان تولد في قلب المجتمع القديم .

هل يعني هذا انه بعد سقوط المجتمع القديم سيكون هناك تسلط طبقي جديد يبلغ ذروته في سلطة سياسية جديدة ؟ لا .

إن شرط تحرر الطبقة العاملة هو إلغاء كل طبقة ، تماماً مثلما كان شرط تحرير الطبقة الثالثة ، شرط تحرير النظام البرجوازي ، إلغاء كل الطبقات★ وكل الانظمة .

★ المقصود هنا بالطبقات ، بالمعنى التاريخي لطبقات الاقطاعية ، طبقات ذات امتيازات معروفة ومحددة . وقد ألفت الثورة البرجوازية الطبقات وامتيازاتها . ان المجتمع البرجوازي يعرف فقط **طبقات** . لذلك كان سيقع في تناقض كلي مع التاريخ اذا ما وصف البروليتاريا بأنها « الطبقة الرابعة » .

(ملاحظة من انجلز في الطبعة الالمانية ١٨٨٥)

سوف تستبدل الطبقة العاملة عبر مجرى تطورها ، المجتمع المدني القديم بجمعية تلغي الطبقات وصراعها ، ولن تكون هناك بعد سلطة سياسية ما دامت السلطة هي بالضبط التعبير الرسمي عن الصراع في المجتمع المدني .

وما دام الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية هو صراع طبقة ضد طبقة ، فان الصراع الذي يصل الى اعلى تعبيره هو الثورة الشاملة . والحقيقة هل من المدهش أن مجتمعاً قائماً عى تناحر الطبقات لا يصل في تناقضه المرير ، الى اصطدام الجسد بالجسد ، كنهايته الاخيرة .

لا تقل إن الحركة الاجتماعية تبطل الحركة السياسية . فلا توجد أبداً حركة سياسية ليست في الوقت نفسه حركة اجتماعية .

فقط في نظام الاشياء الذي لا يوجد فيه طبقات ولا صراع طبقي ، تكف التطورات الاجتماعية عن ان تكون ثورات سياسية . وحتى ذلك الوقت ، عشية إعادة كل تنظيم عام للمجتمع ، ستكون الكلمة الاخيرة للعلم الاجتماعي دائماً .

« القتال أو الموت : الصراع الدموي او الانقراض . على هذا الشكل توضع المسألة بلا رحمة » .

جورج صاند

الملاحق

من ماركس إلى ب ف اننكوف

بروكسل ٢٨ كانون الاول ١٨٤٦

عزيزي اننكوف تسلمت منذ أمد بعيد جوابي على رسالتك في الاول من تشرين الثاني ولكن الحق أقول لك ان الوراق الذي أتعامل معه ارسل إلي كتاب برودون « **فلسفة البؤس** » في الاسبوع الفائت فقط . وقد مخرت في عبابه يومين عسى أن اكون قادراً على إيضاح رأيي فيه لك دفعة واحدة . وبما انني قرات الكتاب بسرعة كبيرة فليس في وسعي التعريج على التفصيلات وإنما استطيع ان اقدم إليك الانطباع الذي تركه فيّ . فاذا رغبت فسأبحر في تفصيلاته في الرسالة الثانية .

أعترف بصراحة انني وجدت الكتاب سيئاً بشكل عام ، بل سيئاً جداً . إنك نفسك تسخر في رسالتك من « رقعة الفلسفة الالمانية » التي يستعرضها برودون في هذا الكتاب الدعي ، ولكنك تفترض ان المناقشة الاقتصادية لم تصب بالسم الفلسفي . انا ايضاً ابعد من ان أعزو الاخطاء في المناقشة الاقتصادية لفلسفة برودون . إن برودون لم يعطنا نقداً خائباً للاقتصاد السياسي لأنه استاذ نظرية فلسفية تافهة ، وإنما يعطينا نظرية فلسفية تافهة لإنه يفشل في فهم النظام الاجتماعي المعاصر في ترابطه ، ولنستخدم كلمة تروق الآخرين ، إن برودون اقتبس من فورييه .

لماذا يتحدث برودون عن الله ، عن العقل الشامل ، عن العقل غير المشخص للبشرية ، الذي لا يخطىء ، المساوي لنفسه دائماً خلال كل العصور وحتى

يعرف المرء الحقيقة لابد له من أن يعيه وعياً صحيحاً ؟ لماذا يلجأ الى إضعاف الهيغليّة ليضفي على نفسه مظهر المفكر الجريء ؟

إنه هو نفسه يمدك بدليل لهذا اللغز . إنه يرى في التاريخ سلسلة تطورات اجتماعية ؛ يجد التقدم يتحقق في التاريخ ؛ يجد اخيراً أن الناس ، كأفراد ، لايعرفون ماذا هم يفعلون ويخطئون في حركتهم الخاصة ؛ أي ، أن تطورهم الاجتماعي يظهر للوهلة الاولى أنه متميز ومنفصل ومستقل عن تطورهم الفردي . انه لا يتمكن من شرح هذه الوقائع ، ولهذا يكتفي فقط باكتشاف فرضية العقل الشامل الذي يكشف عن نفسه . ولا شيء أسهل من اكتشاف أسباب سرية mystical ، اي ، الجمل التي تحتاج الى معنى عام .

ولكن عندما يوافق برودون أنه لا يفهم شيئاً عن التطور التاريخي للبشرية ــ عندما يوافق على هذا باستخدام كلمات طنانة مثل : العقل الشامل ، الله ... الخ ــ الا يوافق ضمناً وبالضرورة أنه عاجز عن فهم التطور الاقتصادي ؟ .

ماهو المجتمع ، مهما كان شكله ؟ انه نتاج عمل الناس المتبادل . هل الناس أحرار أن يختاروا لأنفسهم هذا الشكل او ذاك من اشكال المجتمع ؟ كلا مطلقا . افترض حالة من التطور خاصة في القوى المنتجة للانسان وعندها سوف تحصل على شكل خاص للتجارة والاستهلاك . افترض مراحل خاصة من التطور في الانتاج ، وعندها سيكون للتجارة والاستهلاك دستور اجتماعي مماثل ، وتنظيم للاسرة ، وانظمة للطبقات ، وبكلمة ، مجتمع مدني مماثل . افترض مجتمعا مدنيا خاصا وسوف تحصل على شروط سياسية خاصة هي التعبير الرسمي فقط عن المجتمع المدني . وبرودون لن يفهم هذا لانه يفكر بأنه يصنع شيئا عظيما باستئنافه من الدولة الى المجتمع ، أي ، من التلخيص الرسمي للمجتمع الى المجتمع الرسمي .

ان من نافلة القول أن نضيف ان الناس ليسوا احرارا في اختيار **قواهم المنتجة** ــ التي هي قاعدة كل تاريخهم ــ لأن كل قوة انتاج انما هي

قوة حاصلة ، هي نتاج فعالية سابقة . القوى المنتجة هي نتيجة الطاقة البشرية العملية ؛ ولكن هذه الطاقة نفسها مشروطة بالظروف التي يجد فيها الناس انفسهم ، مشروطة بالقوى المنتجة الحاصلة سابقا ، مشروطة بالشكل الاجتماعي الذي يوجد قبل ان يفعلوا هم شيئا ، الذي لا يخلقونه ، الذي هو نتاج الجيل السابق . وبسبب هذه الحقيقة البسيطة وهي ان كل جيل لاحق يجد نفسه يملك قوى منتجة حاصلة من الجيل السابق ، التي تخدم كمادة اولية للانتاج الجديد ، فان مطابقة تقوم في التاريخ البشري ، فتاريخ البشرية يتخذ شكلا هو تاريخ البشرية كقوى منتجة للانسان ، ولذلك فان علاقاته الاجتماعية تطورت اكثر . ويتبع ذلك بالضرورة ان التاريخ الاجتماعي للناس ليس شيئا آخر سوى تاريخ تطورهم الفردي ، سواء وعوا ذلك ام لم يعوا . وعلاقاتهم المادية هي أساس كل علاقاتهم . هذه العلاقات المادية هي الاشكال الضرورية فقط التي تتحقق فيها مادتهم ونشاطهم الفردي .

ان برودون يخلط الافكار والاشياء . ان الناس لا يهجرون ابدا ما كسبوه،ولكن هذا لا يعنيانهم لن يهجروا الشكل الاجتماعي الذي حصلوا فيه على بعض القوى المنتجة . بل على العكس ، فمن اجل الا يسلبوا من النتيجة التي وصلوا اليها ، من اجل ألا يحرموا ثمار الحضارة يضطرون من اللحظة التي لا يعود فيها شكل تجارتهم متطابقا مع القوى المنتجة التي حصلوا عليها ، لتغيير كل أشكالهم الاجتماعية التقليدية . إني استخدم هنا كلمة « تجارة » بأوسع معانيها ، ونستخدم نحن في المانيا كلمة verkehr . ولنأخذ مثلا : الامتيازات ، مؤسسة النقابات والتعاونيات ، الحكم النظامي للعصور الوسطى ، كانت علاقات اجتماعية بحيث تتطابق مع القوى المنتجة الحاصلة والشرط الاجتماعي الذي وجد مسبقا ، والذي منه قامت هذه المؤسسات . وفي ظل حماية حكم التعاونيات والانظمة . تراكم راس المال ، وتطورت التجارة فيما وراء البحار،وأقيمت المستعمرات . ولكن ثمار هؤلاء الناس ستضيع اذا لم يحاولوا صيانة الاشكال التي نضجت في كنفها هذه الثمار . ولذا انفجرت عاصفتان : ثورة ١٦٤٠ و ١٦٨٨ . ان

كل الاشكال الاقتصاوية القديمة ،والعلاقات الاجتماعية المطابقة لها، والشروط السياسية التي كانت التعبير الرسمي للمجتمع المدني ، كانت محطمة في انكلترا . وهكذا فان الاشكال الاقتصادية التي فيها ينتج الانسان ، ويستهلك ويتبادل ، هي **انتقالية وتاريخية** . ومع حيازة القدرات الانتاجية الجديدة ، يغير الناس طريقتهم في الانتاج ويغيرون مع طريقتهم في الانتاج كل العلاقات الاقتصادية التي ليست سوى العلاقات الضرورية لطريقة الانتاج هذه .

هذا هو ما لم يفهمه برودون ولا يزال أقل بروزا . ان برودون العاجز عن تتبع الحركة الحقيقية للتاريخ ، يقدم هلوسة phantasmagoria يدعي ويخمن انها ديالكتيكية . ولا يشعر بضرورة الحديث عن القرن السابع عشر او الثامن عشر او التاسع عشر لأن تاريخه ينشأ في المملكة الضبابية للتخيل ويقوم بعيدا فوق المكان والزمان . وباختصار ، ليس تاريخا وانما هو سقط متاع هيغلي قديم ، وليس تاريخا دنيويا ــ تاريخ الانسان ــ وانما تاريخ مقدس ــ تاريخ أفكار ــ . والانسان من وجهة نظره ليس الا الاداة التي تستخدمها الفكرة ، أو العقل الابدي ، من اجل كشف نفسها . **والتطورات** التي يتحدث عنها برودون تفهم على انها تطورات تمت في داخل الرحم المقدس للفكرة المطلقة . فاذا هتكت الحجاب عن هذه اللغة المقدسة فان ما تصل اليه هو ان برودون يقدم اليك النظام الذي فيه تنظم المقولات الاقتصادية نفسها في داخل رأسه . ولا يحتاج الامر مجهودا كبيرا من قبلي حتى اثبت لك انه نظام فكر مضطرب جدا .

يبدأ برودون كتابه بحديث عن **القيمة** التي هي موضوعه المحبب . ولن اعرج اليوم على اختيار هذا البحث .

تبدأ سلسلة التطورات الاقتصادية للعقل الابدي **بتقسيم العمل** . وتقسيم العمل بالنسبة لبرودون هو شيء بسيط تماما . ولكن ألم يكن الحكم الطبقي ايضا تقسيما خاصا للعمل ؟ او لم يكن تقسيم العمل في ظل نظام المانيفاكتورة ايضا ، الذي ظهر في انكلترا حوالي منتصف القرن السابع عشر وشارف نهايته في الربع الاخير من القرن الثامن عشر ، يختلف كليا

عن تقسيم العمل في الصناعة الحديثة الضخمة ؟ .

ان برودون يغفل عن حقيقة انه يهمل حتى ما اهتم به الاقتصاديون الدنيويون . عندما يتحدث عن تقسيم العمل لا يحس ان من الضروري الاشارة الى **السوق العالمية** ، **البضاعة** . ثم الا يجب ان يختلف تقسيم العمل في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، عندما لم تكن هناك مستعمرات ، عندما لم يكن لأميركا وجود بالنسبة لأوروبا ، وكانت آسيا الشرقية موجودة فقط بالنسبة لها عن طريق القسطنطينية ، اختلافا أساسيا عما كان عليه في القرن السابع عشر عندما كانت المستعمرات قد تطورت ؟ .

وليس هذا كل شيء . فهل التنظيم الداخلي العام للامم هل كل علاقاتها الدولية اكثر من تعبير عن تقسيم خاص للعمل ؟ . ثم الا تتغير هذه العلاقات عندما يتغير تقسيم العمل ؟ .

وقلما فهم برودون مشكلة تقسيم العمل حيث لا يشير حتى الى الفرق بين المدينة والريف ، هذا الفرق الذي برز في المانيا ، مثلا ، من القرن التاسع الى القرن الثاني عشر . ان هذا الفرق ، بالنسبة لبرودون ، هو قانون ابدي مادام لا يعرف شيئا عن نشأته ولا تطوره . وطوال كتابه يتحدث كما لو ان هذا الخلق للطريقة الخاصة في الانتاج سوف يبقى حتى نهاية الزمان . ان كل ما يقوله برودون حول تقسيم العمل ليس سوى خلاصة ، واكثر من ذلك : خلاصة ناقصة وطافية ، لما قاله آدم سميث وآلاف آخرون قبله .

التطور الثاني هو **الآلة** . والارتباط بين تقسيم العمل والآلة هو ارتباط سري كليا بالنسبة لبرودون . ان لكل نوع من انواع تقسيم العمل ادواته الانتاجية الخاصة . لم يكن الناس مثلا بين اواسط القرن السابع عشر وأواسط القرن الثامن عشر يصنعون كل شيء باليد . كان هناك آلات ، وآلات شديدة التعقيد مثل الانوال والسفن والروافع ... الخ .

وهكذا لاشيء أشد تفاهة من اشتقاق الآلة من تقسيم العمل بشكل عام .

ويمكنني ان أشير ايضا بشكل عابر ، الى ان برودون كما لم يفهم نشأة الآلة فإنه لا يزال اقل فهما لتطورها . ويمكن ان يقول المرء انه حتى عام ١٨٢٥ ــ فترة الازمة العامة الاولى ــ تضاعف طلب الاستهلاك بشكل عام بسرعة أكثر من الانتاج ، وكان تطور الآلة نتيجة لازبة لحاجات السوق . ومنذ ١٨٢٥ كان اختراع الآلة وتطبيقها نتيجة الحرب بين العمال وارباب العمل . ولكن هذا يصدق فقط في انكلترا . اما بالنسبة للامم الاوروبية ، فانها كانت مدفوعة الى تطبيق الآلة نتيجة المنافسة الانكليزية في أسواقها الداخلية وفي السوق العالمية . واخيرا ، يعزى دخول الآلة في اميركا الشمالية الى المنافسة مع الاقطار الاخرى والحاجة الى الايدي معا ، اي ، الى عدم التناسب بين سكان اميركا الشمالية وحاجاتها الصناعية . من هذه الوقائع يمكنك ان ترى كم تطورت نباهة السيد برودون عندما يجعل شبح المنافسة كتطور ثالث ، كطباق للآلة .

واخيرا ، وبشكل عام من التفاهة ايضا جعل **الآلة** مقولة اقتصادية جنبا الى جنب مع تقسيم العمل والمنافسة والرصيد ... الخ .

ان الآلة ليست مقولة اقتصادية اكثر من الثور الذي يجر المحراث . وتطبيق الآلة في الوقت الحاضر هو احدى علاقات نظامنا الاجتماعي القائم ، ولكن الطريقة التي تشتغل بها الآلة تتميز عن الآلة نفسها . المسحوق يبقى هو نفسه سواء استخدم لجرح انسان او لتضميد جراحة .

ان برودون يسبق نفسه عندما يسمح للمنافسة والاحتكار والضرائب او الشرطة والميزان التجاري والرصيد والملكية ... ان تتطور داخل راسه في النظام الذي أشرت اليهم فيه . ان كل مؤسسات الاعتماد تطورت في انكلترا في مطلع القرن الثامن عشر ، قبل اكتشاف الآلة . ان الرصيد العام كان فقط طريقة جديدة لزيادة الضرائب ولتلبية الحاجات الجديدة التي اوجدها صعود البرجوازية الى السلطة . واخيرا ، ان المقولة الاخيرة في نظام برودون تؤلفها **الملكية** ، ومن جهة ثانية ان تقسيم العمل وكل مقولات برودون الاخرى ، في العالم الواقعي ، هي علاقات اجتماعية

تؤلف في مجملها ما يعرف اليوم باسم **الملكية** : وخارج هذه العلاقات ليست الملكية البرجوازية سوى وهم سحري او ميتافيزيكي . ان ملكية عصر مختلف ، الملكية الاقطاعية مثلا ، تتطور في سلسلة من العلاقات الاجتماعية المختلفة كل الاختلاف . ان برودون بتثبيته الملكية على انها علاقة حرة ، يقترف أكثر من خطيئة واحدة في الطريقة : انه يظهر بوضوح انه لا يستوعب الرابطة التي تجمع كل أشكال الانتاج **البرجوازي** ، حيث انه لم يفهم السمة **التاريخية والانتقالية** لأشكال الانتاج في مرحلة خاصة . ان برودون الذي لا يعتبر مؤسساتنا الاجتماعية منتجات تاريخية ، الذي لا يستطيع ان يفهم لا نشأتها ولا تطورها ، يمكن فقط ان يقدم نقدا دغماطيا لها .

اضطر برودون لذلك ان يتخذ ملجأ في **خرافة** من الخرافات ليشرح التطور . انه يتخيل ان تقسيم العمل والرصيد والآلة ... الخ اخترعت كلها لتخدم فكرته الثابتة ، فكرة المساواة . ان شرحه ساذج للغاية . ان هذه الاشياء اخترعت لصالح المساواة ولكنها لسوء الحظ انقلبت ضد المساواة ، هذا مايؤلف كل مناقشته . وبكلمة اخرى انه يضع افتراضا لا مسوغ له وعندئذ بما أن التطور الحقيقي يناقض خرافته في كل خطوة ، استنتج ان هناك تناقضا . انه يخفي عنك حقيقة ان التناقض يوجد فقط بين افكاره الثابتة والحركة الواقعية .

وبسبب افتقار برودون للمعرفة التاريخية بشكل رئيسي ، لم يفهم انه مادام الناس يطورون قواهم المنتجة ، اي ، ماداموا يعيشون ، فانهم يطورون علاقات معينة كل مع الآخر ، وان طبيعة هذه العلاقات يجب ان تتغير بالضرورة مع تغير القوى المنتجة ونموها . انه لم يفهم ان **المقولات الاقتصادية** هي فقط **تعبيرات** مجردة لتلك العلاقات الفعلية وتبقى هذه التعبيرات صحيحة مادامت هذه العلاقات موجودة . لذلك يقع في اخطاء الاقتصاديين البورجوازيين ، الذين يعتبرون تلك العلاقات الاقتصادية ابدية وليست قوانين تاريخية التي هي قوانين فقط لتطور تاريخي معين ، لتطور محدد للقوى المنتجة . ولذلك بدلا من اعتبار المقولات الاقتصادية السياسية تعبيرات مجردة عن الواقع ، وعلاقات اجتماعيةتاريخيةانتقالية،

لا يرى السيد برودون ، والفضل في ذلك لقلب الامور قلبا سريا ، في العلاقات الواقعية سوى تجسيدات للتجريدات . وهذه التجريدات نفسها صيغ نائمة في قلب الإله الاب منذ بدء العالم .

ولكن هنا يقع برودوننا الطيب في تشنجات عقلية حادة . فاذا كانت كل تلك المقولات الاقتصادية تفيض من قلب الإله ، فأولا هل حياة الانسان الخفية والابدية مهما حدث ، يوجد فيها شيء كالتطور ، وثانيا أليس برودون محافظا ؟ انه يشرح تلك التناقضات الواضحة بالنظام الكلي للتضادات .

ودعنا نأخذ مثالا لإلقاء ضوء على نظام التضادات هذا **الاحتكار** شيء جيد ، لانه مقولة اقتصادية ولذلك هو فيض الإله . المنافسة شيء جيد لانها ايضا مقولة اقتصادية . ولكن ما ليس جيدا هو واقع المنافسة . وما هو أسوأ في الواقع هو أن المنافسة والاحتكار يبيد كل واحد الآخر . فما العمل؟ وبما ان هاتين الفكرتين الابديتين تناقض الواحدة الاخرى ، فانه يبدو واضحا له ان هناك تركيبا لهما في احضان الرب ، وفي هذا التركيب تتعادل شرور الاحتكار بشرور المنافسة ، والعكس بالعكس . وكنتيجة للصراع بين الفكرتين لا يبدو منهما سوى جانبهما الجيد . وعلى المرء ان ينتزع هذه الفكرة السرية من الإله ويطبقها وكل شيء سيسير الى الافضل ويجب ان تتضح الصيغة التركيبية التي تختبىء في عتمة العقل المجهول للانسان . ولا يتردد برودون ولو لحظة في تقديم نفسه على انه الموضح .

ولكن إنظر لحظة الى الحياة الواقعية . انك لاتجد في حياتنا الاقتصادية في الوقت الحاضر المنافسة والاحتكار فقط وانما تجد تركيبهما ، الذي ليس **صيغة** بل **حركة** . ان الاحتكار ينتج المنافسة . والمنافسة تنتج الاحتكار . ولكن هذه المعادلة ، وهي ابعد من ان تريح صعوبات الوضع القائم ، كما يتخيل الاقتصاديون البرجوازيون ، تنشأ في وضع لا يزال اكثر صعوبة وتشويشا . فاذا انت غيرت القاعدة التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الحاضرة ، اي اذا دمرت الطريقة **الحاضرة** في الانتاج ، فانك عندئذ لن تدمر

المنافسة والاحتكار وتضادهما فقط، وانما تدمر وحدتهما وتركيبهما ، والحركة التي هي التوازن الحقيقي للمنافسة والاحتكار .

وسأقدم اليك الآن مثالا من ديالكتيك السيد برودون .

الحرية و **العبودية** يؤلفان تضادا . ولا أحتاج الى الحديث عن الجانب الجيد والجانب الرديء للحرية ، ولا أحتاج في الحديث عن العبودية ، أن أعالج جوانبها الرديئة . ان الشيء الوحيد الذي يجب ان يشرح هو جانبها الجيد . اننا لا نعالج العبودية غير المباشرة ، عبودية البروليتاريا ، وانما نعالج العبودية المباشرة ، عبودية الاجناس السوداء في سورينام ، في البرازيل، في الولايات الجنوبية لأميركا الشمالية .

ان العبودية المباشرة هي محور صناعتنا اليوم مثلها مثل الآلة ، الرصيد ، ... الخ . لا قطن بلا عبودية ، ولا صناعة حديثة بلا قطن . ان العبودية اعطت قيمة للمستعمرات ، والمستعمرات خلقت التجارة العالمية ، والتجارة العالمية هي الشرط الضروري للصناعة الآلية الضخمة . وهكذا قبل ان تبدأ المواصلات عند الزنوج ، أمدت المستعمرات العالم القديم فقط بمنتجات قليلة جدا ولم تحرز تقدما محسوسا في وجه الارض. لذلك فالعبودية مقولة اقتصادية على درجة كبيرة من الاهمية . لولا العبودية لتحولت اميركا الشمالية ، اكثر الاقطار تقدما ، الى بلاد بطريركية، ما عليك الا ان تمسح اميركا الشمالية من صور الامم وستحصل على الفوضى ، على الدمار الكامل للتجارة والحضارة الحديثة . ولكن حتى لا تترك العبودية تظهر عليك بمسح اميركا الشمالية من صور الامم . ولذلك، ولأنها مقولة اقتصادية نجد العبودية في كل امة منذ بدء العالم . ان الامم الحديثة تعرف فقط كيف تخفي العبودية من اقطارها الخاصة بينما هي تستوردها الى العالم الجديد . بعد هذه الملاحظات عن العبودية كيف سيتصرف برودوننا الفاضل ؟ انه سوف يبحث عن التركيب ، الحرية والعبودية ، الوسيلة الذهبية او المعادلة بين العبودية والحرية .

لقد استوعب السيد برودون استيعابا جيدا حقيقة أن الناس تنتج

القماش والكتان والحرير ، وانهـا لفضيلة عظيمة لـه ان يستوعب هـذه الكمية الصغيرة . وما لم يفهمه هو ان هؤلاء الناس ، طبقـا لإمكاناتهـم ، ينتجون ايضا **العلاقات الاجتماعية** ، التي فيها يجهزون الاقمشة والكتان . وقلما فهم أن الناس ، الذين ينتجون العـلاقات الاجتماعية المتطابقة مـع انتاجيتهم المادية ينتجون ايضا **الافكار ، المقولات** ، أي التعبير العقلي المجرد لتلك العلاقات الاجتماعية نفسها . وهكذا فان المقولات ليست أكثر أبديـة من العلاقات التي تعبر عنها . انها منتجات انتقالية تاريخية. ان التجريدات، المقولات بالنسبة الى برودون هي ، على العكس ، السبب الاصلي . انهـا ، بالنسبة اليه ، هي التي تصنع التاريخ وليس الانسان . واذا ما أخـذ **التجريد ، المقولة** هكذا ، أي بعيدا عن أعين الناس وانتاجيتهم المـادية ، فانها طبعا خالدة ، لا تتغير ولا تتحرك ، انها فقط شكل من اشكال مخلوق العقل الخالص ، الذي ليس سوى طريقة اخرى للقول ان التجريد هو مجرّد. يا له من حشو عجيب .

وباعتبار العلاقات الاقتصادية مقولات ، فانها بالنسبة الى برودون صيغ ابدية بدون منشأ او تقدم .

دعنا نضعها في طريقة أخرى : ان برودون لا يذكر مباشرة ان **الحياة البرجوازية** بالنسبة اليه **حقيقة ابدية** ، انه يذكرها بشكل غير مباشر . عن طريق تأليه المقولات التي تعبر عن العلاقات البرجوازية على شكل فكر . انه يظن منتجات المجتمع البرجوازي وقد نشأت كائنات ابدية بشكل عفوي ، وقفا على حياتها الخاصة ، مادامت نفسها تتمثل لعقله على شكل مقولات ، على شكل فكر . وهكذا لا يرتفع فوق الافق البرجوازي . وبما انه يتعامل مع الافكار البرجوازية ، مع الحقيقة الابدية التي يفترضها مسبقا ، فانه يبحث عن تركيب، عن معادلة لهذه الافكار ، ولا يرى ان الطريقة الحالية ، التي بواسطتها يصل الى المعادلة ، هي الطريقة الوحيدة الممكنة .

انه في الحقيقة يقوم بكل ما يقوم به البرجوازيون الطيبون . انهـم جميعا يخبرونك ان المنافسة والاحتكار ، في المبدأ ، أي باعتبارها أفكارا

مجردة ، هي القاعدة الوحيدة في الحياة ، ولكنها في الممارسة العملية ابعد من أن تكون مرغوبة . فهم جميعا يريدون المنافسة بدون الآثار الميتة للمنافسة . وهم جميعا يريدون المستحيل ، اي ظروف الوجود البرجوازي بدون العواقب الضرورية لهذه الظروف . ولكن لا أحد منهم يفهم ان الشكل البرجوازي للانتاج هو شكل انتقالي وتاريخي ، تماما مثلما كان الشكل الاقطاعي . وتنشأ هذه الخطيئة من واقع ان الانسان البرجوازي بالنسبة اليهم هو القاعدة الممكنة لكل مجتمع ، فهم لا يستطيعون تصور مجتمع يكف فيه الناس عن أن يكونوا بورجوازيين .

لذلك فان برودون بالضرورة **صاحب مبدأ** بالنسبة اليه تخضع الحركة التاريخية ، التي تقلب العالم المعاصر رأسا على عقب ، لقضية اكتشاف المعادلة الصحيحة ، اي التركيب ، انها تخضع **لمفكرين** بورجوازيين . وهكذا فان الزميل الذكي قادر بمهارته ان يكشف الفكر المستكن للإله ، وحدة الفكرتين المنفصلتين ــ اللتين انفصلتا فقط لأن برودون فصلهما عن الحياة العملية ، عن الانتاج الحاضر ، اي عن وحدة الحقائق التي تعبران عنها .

وفي مكان الحركة التاريخية العظيمة الناشئة عن الصراع بين القوى المنتجة التي حصل عليها الناس مسبقاً وعلاقاتها الاجتماعية ، التي لاتتأخر عن التطابق مع القوى المنتجة تلك ، ومكان الحروب المرعبة القائمة بين الطبقات المختلفة في قلب كل أمة وبين الامم المختلفة ، ومكان العمل العنيف التطبيقي للجماهير الذي بواسطته وحده يمكن حل هذه الصراعات ــ وفي مكان هذه الحركة المعقدة الطويلة الضخمة ، يقدم السيد برودون الحركة الهوائية المتقلبة لرأسه . وهكذا فان الرجال المتعلمين هم الذين يصنعون التاريخ ، الرجال الذين يعرفون كيف يسرقون أفكار الإله السرية . وليس على الناس العاديين إلا تطبيق استلهاماتهم فقط . وسوف تفهم الآن لماذا أعلن برودون نفسه عدواً لكل حركة سياسية . وحل القضايا الحاضرة لايكمن ، عنده ، في العمل العام بل في العلاقات الديالكتيكية لعقله . وما دامت المقولات بالنسبة له هي القوة المحركة ، فليس من الضروري تغيير الحياة العملية لتغيير

المقولات . العكس تماماً . على المرء ان يغير المقولات وستكون النتيجة تغيير المجتمع القائم .

والسيد برودون في رغبته مصالحة التناقضات لا يسأل اذا كان اساس تلك التناقضات يجب أن لايطرح بعيدا . انه تماماً مثل المذهبي السياسي الذي يريد ان يملك الملك وقاعة النواب وقاعة النبلاء على أنها اجزاء كاملة من الحياة الاجتماعية ، على انها مقولات ابدية . إن كل ما يبحث عنه هو صيغة جديدة يقيم بواسطتها معادلة بين تلك القوى التي تقوم معادلتها بالضبط في الحركة الواقعية التي فيها تكون القوة الواحدة مهاجمة حيناً وحيناً تحت رحمة الاخرى . وهكذا انشغل في القرن الثامن عشر عدد من العقول الوسيطة بايجاد صيغة حقيقية تجعل الطبقات الاجتماعية ، النبلاء ، الملك ، البرلمان ... الخ في معادلة ، ويستيقظون ذات صباح ليجدوا انليس هناك في الواقع اي ملك او برلمان أو نبلاء . إن المعادلة الحقيقية في هذا التضاد كانت إلغاء العلاقات الاجتماعية التي خدمتكأساس للوجودالاقطاعي ولتضادات الوجود الاقطاعي . ولأن برودون يقيم الافكار الابدية ، مقولات العقل الخالص من جهة والكائنات البشرية وحياتها العملية التي هي بالنسبة اليه تطبيق لتلك المقولات من جهة ثانية ، يجد المرء منذ البداية ثنائية بين الحياة والافكار ، بينالروحوالجسد ، ثنائيةتتكرر في عدة اشكال ، وبمقدورك ان ترى الآن أن هذا التضاد ليس شيئاً سوى عجز السيد برودون عن فهم المنشأ الدنيوي والتاريخ الدنيوي للمقولات التي يقدسها .

إن رسالتي طويلة جداً حتى اتحدث عن الحالة السخيفة التي يضعها برودونضدالشيوعية. وسوف توافقنيللخطة انرجلا لا يفهم الحالة القائمة في المجتمع لايمكن أن تتوقع منه فهم الحركة التي تميل الى طرحه ، والتعبيرات الادبية لهذه الحركة الثورية .

إن النقطة الوحيدة التي اتفق اتفاقا تاما مع السيد برودون فيها هي مقته لاحلام اليقظة الاشتراكية العاطفية . وقد سبق لي ، قبله ان اظهرت العداء بالهزء من هذه الاشتراكية البلهاء الطوباوية العاطفية . ولكن اليس

برودون يضلل نفسه بغرابة عندما يقيم عاطفته البرجوازية الصغيرة ؟ وانا ارجع الى خطابه حول الحب الزوجي والعائلي وامثال هذه التناقضات ـ ضد العاطفة الاشتراكية ، التي تذهب ، عند فورييه مثلا ، أعمق من التفاهة المتعجرفة لبرودوننا الفاضل ؟ إنه نفسه يعي تماما ضحالة مناقشاته ، وعجزه المطلق عن الحديث حول تلك الاشياء ، حيث ينفجر في اندفاعات عنيفة من الحنق والهياج والغضب المحق irae hominis probi في فمه الزبد واللعنات والاتهامات ، ويرغي بالخزي والقتل ، يضرب صدره ويتباهى أمام الله والانسان أنه لم يتلوث بالفضائح الاشتراكية ! . إنه لا ينتقد جديا العاطفيات الاشتراكية ، أو ما يعتبره من امثالها . ومثل ولي أو بابا يحرم الخطاة الفقراء ويثبت أمجاد البرجوازية الصغيرة ، والأوهام الولهانة البطريركية البائسة للموقد العائلي . وليس هذا صدفة . إن برودون من راسه حتى اخمص قدميه فيلسوف البرجوازية الصغيرة واقتصاديها . في مجتمع متقدم يكون **البرجوازي الصغير** ، لوضعه الحرج ، اشتراكيا من جهة واقتصاديا من جهة ثانية ، أي أنه يذهل من ابهة البرجوازية الكبيرة ويعطف على المعذبين من الشعب . إنه في الوقت نفسه برجوازي وابن الشعب . وفي أعماق قلبه يراهن نفسه انه غير منحاز وأنه وجد المعادلة الصحيحة التي يعلن انها شيء مختلف عن الوساطة . إن برجوازية صغيرة من هذا النمط تمجد **التناقض** ، لأن التناقض اساس وجودها . وهو نفسه ليس إلا تناقضا اجتماعياً في العمل وعليه أن يحقق في النظرية ما هو في الواقع العملي ، ولبرودون فضيلة كونه الشارح العلمي للبرجوازية الصغيرة الفرنسية ـ فضيلة اصيلة ، لأن البرجوازية الصغيرة سوف تؤلف قسماً شاملا من كل الثورات الاجتماعية الوشيكة ـ .

حبذا لو استطعت ارسال كتابي حول الاقتصاد السياسي إليك مع هذه الرسالة ، ولكن حتى الآن يستحيل علي الحصول على هذا المؤلف ، ونقد الفلاسفة والاشتراكيين الألمان الذي تحدثت اليك عنه في بروكسل ، قد طبع . إنك لن تصدق مدى الصعوبات التي تعترض ناشر هذا النوع في ألمانيا ، سواء من البوليس من جهة أم من بائعي الكتب الذين هم انفسهم الممثلون المستفيدون من كل الاتجاهات التي أهاجمها ، من جهة اخرى . أما بالنسبة لحزبنا الخاص ، فليس القطاع الفقير فقط وإنما قطاع ضخم من الحزب الشيوعي الالماني غاضب مني ايضا لمعارضتي طوباوياتهم وخطاباتهم ...

من ماركس إلى شويتزر

لندن ٢٤ كانون الثاني ١٩١٥

أيها السيد العزيز

استلمت البارحة رسالةتطلبمني حكماً مفصلا في **برودون** . إن ضيق الوقت يمنعني من تحقيق رغبتك . أضف الى ذلك أن ليس في اليد شيءمن مؤلفاته . وعلى كل حال ، سأدون علىعجل عرضاً مختصراً لأثبت لكرغبتي الصادقة . يمكنك أن تكمل هـذا العرض ، تضيف اليـه أو تحـذف منه ـ وباختصار افعل فيه مايروق لك ـ .

انـا لا أتذكر الجهـود المبكرة لبرودون . ويدل كتابـه المدرسي حـول **اللغة العالمية** كم بحفاوة ضئيلة يهاجم القضايا من أجل حلٍّ يحتاج فيه هو للعناصر الاولى من المعرفة .

وكتابه الاول « ما الملكية ؟ » هو ، لا شك ، أفضل كتبه . إنه حدث هام إن لم يكن لطرافة محتواه ، فعلى الاقل لطريقته الجديدة والجريئة فيتناول كل شيء . وطبعاً لم تنتقد « الملكية » فقط بطرق مختلفة وإنما « ألغيت » بالطريقة الطوباوية من قبل الاشتراكيين والشيوعيين الفرنسيين ، وهـو يعرف مؤلفاتهم . وعلاقة برودون في هذا الكتاب بسان سيمون وفورييه هي تقريبا علاقة فيورباخ نفسها بهيغل . وفيورباخ اذا ما قورن بهيغل يبـدو ففيراً للغاية . كل ما في الامر أنه كان حدثاً هاماً **بعد** هيغل لأنه وضع **تشديداً** على بعض النقاط المعينة التي لم يكن الضمير المسيحي يقبلها وانما هي هامة

لتطور النقد ، والتي تركها هيغل في نصف غموض سري .

ولا يزال اسلوب برودون العضلي القوي ، اذا جاز لي التعبير ، يسود في هذا الكتاب . واسلوبه في رايي هو فضيلته الرئيسية .

وحتى حيث يكتفي برودون باعادة انتاج المحنطات القديمة ، يمكن للمرء ان يرى انه يكتشف لنفسه أن ما يقوله جديد بالنسبة اليه ويصنفه على أنه جديد . التحدي المثير ، الواضع يديه على « قدس الاقداس » الاقتصادي ، التناقض الواضح الساخر من الفكر البرجوازي العادي ، النقد الذابل ، التهكم المرير ، وهنا و هناك انكشف خلف كل هذا ، شعور واضح وعميق بالسخط من فضيحة النظام القائم ، يقظة ثورية ـ كل هذا يكهرب القراء بـ « ما الملكية ؟ » ويؤدي الى شعور عظيم في مظهره الاولي . وفي التاريخ العلمي الدقيق للاقتصاد السياسي قلما يشار الى الكتاب بجدارة . ولكن المؤلفات الحسية من هذا النوع تلعب دورها في العلوم تماماً كما في تاريخ الرواية . خذ مثلا كتاب مالتوس **في السكان** . فلم يكن في طبعته الاولى سوى « مؤلف حسي » وانتحال من البداية الى النهاية فوق ذلك . كم من محرض يثيره هذا **العنوان حول الجنس البشري !**

لو كان كتاب برودون أمامي لاستطعت بسهولة أن اقدم بعض الأمثلة لتوضيح اسلوبه المبكر . وفي الصفحات التي يعتبرها نفسه على انها على جانب كبير من الاهمية ، يقلد معالجة كانت **للمتناقضات** ـ وكانت ، الذي كانت مؤلفاته تقرأ في ترجماتها ، كان في ذلك الوقت الفيلسوف الالماني الوحيد الذي يعرفه ـ ويترك في المرء انطباعاً قوياً ان حل تناقض المبادىء بالنسبة اليه ، كما بالنسبة لكانت ، هو شيء « **وراء** » الفهم البشري ، اي شيء يعجز فهمه الخاص عن إدراكه .

ولكن برغم كل تحطيمه الواضح للتقاليد فان المرء يجد في ما الملكية ؟ تناقضاً هو ان برودون ينتقد المجتمع من جهة ، من موقف فلاح فرنسي صغير وبعينيه (فيما بعد برجوازي صغير) ، ومن جهة اخرى ، ينتقده بمقاييس مأخوذة مما ورثه عن الاشتراكيين .

إن عنوان الكتاب يشير الى نقصه ـ السؤال صيغ صيغة تلفيقية بحيث لا يمكن الاجابة عنه إجابة صحيحة . «**العلاقات الملكية**» **القديمة** ابتلعتها العلاقات الملكية **الاقطاعية** ، وهذه ابتلعتها العلاقات الملكية « **البرجوازية** » . وهكذا فالتاريخ نفسه مارس نقده **للعلاقات الملكية الماضية** . إن ما كان يعالجه برودون فعلا هو **الملكية البرجوازية الحديثة** كما هي قائمة اليوم . إن السؤال عن ماهية هذه الملكية يمكن فقط أن يجيب عنه التحليل النقدي « **للاقتصاد السياسي** » الذي يشمل تلك **العلاقات الملكية** ككل ، وليس في تعبيرها القانوني على انها علاقات طوعية وانما في شكلها الحقيقي ، أي ، باعتبارها علاقات انتاج . ولكن بما انه يعرقل كل تلك العلاقات الاقتصادية في مفهومه الفقهي العام عن « الملكية » ، فانه لا يستطيع ان يصل الى أكثر من الجواب الذي قدمه **بريسو** ، في مؤلف مشابه ، قبل عام ١٧٨٩ ، وقدم فيه الكلمات نفسها « الملكية هي سرقة » .

وان خير ما يمكن استخراجه من هذا أن المفهومات الفقهية البرجوازية عن « السرقة » تنطبق بالتساوي على المكاسب « الشريفة » للبرجوازي نفسه ، ومن جهة اخرى ، ما دامت السرقة عنفاً قسرياً للملكية ، **تفترض مسبقا وجود الملكية** ، فان برودون يعرقل نفسه بكل انواع التخيلات ، ويبدو الغموض حتى لنفسه ، حول **الملكية البرجوازية الحقيقية** .

اثناء اقامتي في باريس ١٨٤٤ اقمت اتصالا شخصيا ببرودون . واشير الى هذا هنا لأني الام ايضا الى حد ما على « **سفسطته** » كما يسمي الانكليز تزييف البضاعة التجارية . وفي مناقشات طويلة تستغرق عادة كل الليل ، اخطرته بأذاه الكبير للهيغلية ، التي نظرا لجهله الالمانية ، لم يستطع دراستها بدقة . وبعد طردي من باريس تابع **الهر كارل غرون** ما ابتدأته. وكمعلم للفلسفة الالمانية هو ايضا فاقني بميزة هي انه نفسه لم يفهم شيئا عنها .

قبل قليل من ظهور كتاب برودون الثاني الهام **فلسفة البؤس** ... الخ اخطرني هو نفسه عن هذا برسالة مفصلة جدا قال فيها من جملة ما قال « انتظر سياط نقدك » . وقد تلقى هذا سريعا في كتابي **بؤس الفلسفة** ... الخ باريس ١٨٤٧ بأسلوب انهى صداقتنا الى الابد .

يمكنك ان ترى مما فلته سابقا أن كتاب برودون **فلسفة البؤس أو نظام التناقضات الاقتصادية** تضمن أولا جوابه عن السؤال التالي : ما الملكية؟ في الواقع ابتدأت دراساته الاقتصادية بعد نشر هـذا الكتاب فقط ، لقـد اكتشف أن السؤال الذي طرحه لاتمكن الإجابة عنه **بالشتم** ، وإنما **بتحليل** « الاقتصاد السياسي » الحديث . وفي الوقت نفسه حاول أن يقدم **نظـام** المقولات الاقتصادية بطريقة ديالكتيكية . وقدم **((التناقض))** الهيغلي مكان **((متناقضات))** كانت التي لاتحل ، كوسيلة للتطور .

وعلي ، لتقويم كتابه، الذي يقع في مجلدين ضخمين ، أن أحيلك الى المؤلف الذي كتبته كرد . هناك أظهرت ، من جملة ما أظهرت ، مدى الضآلة التي شق بها طريقه الى سر الديالكتيك العلمي ، وعلى العكس ، كيف ساهم في تشويش الفلسفة التأملية ،في معالجته **للمقولات الاقتصادية** ، كيف انه بدلا من فهمها على أنها **تعبير في نظري عن العلاقات التاريخية للانتاج ، تتناسب مع مرحلة خاصة من التطور في الانتاج المادي** ، يحولهـا بثرثرتـه الى **أفكار أبدية** موجودة ، وفي هذا الطريق المتعرج يصل مرة أخرى الى نقطةالاقتصاد البرجوازي★ .

وأظهرت أكثر أيضا معرفته المقصرة جدا ، والتي أحيانا تشبه طـلاب المدارس ، في « الاقتصاد السياسي » الذي تكفل بنقده ، وكيف انه هـو والطوباويون يقتنصون ما يسمى **((العلم))** الذي بواسطته تستنبط **مسبقاً** صيغة « لحل القضية الاجتماعية » ، بدلا من استخراج علمهم من المعرفـة النقدية للحركة التاريخية ، الحركة التي تنتج هي نفسها **الظروف الماديـة للتحرر** . ولكني أظهرت على الأخص كيف يبقى برودون مشوشاً ، مخطئاً ،

★ عندما يقول الاقتصاديون ان العلاقات القائمة ـ علاقات الانتاج البرجوازي ـ هي علاقات طبيعية ، فانهم يضمرون أن هذه العلاقات هي العلاقات التي خلقت فيها الثـروة وتطورت القوى الانتاجية بثبات مع قوانين الطبيعة . هذه العلاقات ، اذن ، هي نفسها **قوانين طبيعية** مستقلة عن تأثير الزمان . انها قوانين أبدية يجب أن تسود المجتمع دائما . وهكذا كان ثمة تاريخ ، ولكن لم يعد ثمة أي تاريخ بعد الان . (صفحة ١١٣ من كتابي) (ملاحظة بقلم ماركس)

سطحيا ، فيمايتعلق **بالقيمةالتبادلية** ، قاعدة كل شيء ، وكيف انه يحاول حتى استخدام الشرح الطوباوي لنظرية **ريكاردو** عن القيمة كقاعدة لعلم جديد . أما فيما يخص وجهة نظره العامة فقد كوّنت الحكم الشامل التالي :

« كل علاقةاقتصادية لها جانب جيدوجانب رديء ، إنها النقطةالوحيدة التي لم يبح لنفسه الكذب فيها .يرى الجانب الجيد مشروحاً من قبل الاقتصاديين ، ويرى الجانب الرديء مداناً من قبل الاشتراكيين . فيستعير من الاقتصاديين ضرورة العلاقات الابدية ، ويستعير من الاشتراكيين وهمهم في عدم رؤيتهم في البؤس شيئاً آخر غير البؤس (عوضا عن أن يروا فيه المظهر المدمر الثوري الذي سيطيح بالمجتمع القديم) . انه على اتفاق معهما كليهما في الرغبة في تدهور سلطة العلم . العلم ، بالنسبة اليه ، يحول نفسه الى أجزاء طفيفة من الصيغة العلمية ، انه الرجل المنقب عن صيغ . وهكذا يتشدق برودون بنفسهلتقديم نقد لكل منالاقتصاد السياسي والشيوعية : وهو دونهما جميعا . دون الاقتصاديين مادام ، كفيلسوف يتابط صيغة سحرية ، يفكر انه يستطيع الاستغناء عن التعمق في شروح اقتصادية خالصة ؛ ودون الاشتراكيين لانه لا يملك لا الشجاعة الكافية ولا البصيرة الكافية اللتين تخولانه الارتفاع ، ولو تأملياً ، فوق الافق البرجوازي .

« إنه يريد التحليق كرجل العلم فوق البرجوازيين والبروليتاريين : **وهو ليس سوى برجوازي صغير** ، يتأرجح باستمرار بين راسالمالوالعمل، بين الاقتصاد السياسي والشيوعية » .

مع أن لهجة الحكم السابق حادة فلا زلتأوافق على كل كلمة منه في هذه الايام . وفي الوقت نفسه علينا ان نذكر انه في الوقت الذي صرحت فيه أن كتابه هو قانون البرجوازية الصغيرة للاشتراكية ، واثبت هذا نظرياً ، كان برودون لا يزال يوصف كثوري عظيم للغاية من قبل الاقتصاديين السياسيين والاشتراكيين . وهذا هو السبب في اني اخيراً لم انخرط في الضجيج الذي ثار حول « **خيانته** » للثورة . إن فشله في تحقيق احلام خائبة ليس ذنبه ، ولم يفهم هذا أساساً لا هو ولا الآخرون .

إن كل عيوب طريقة العرض عند برودون في كتابه **بؤس الفلسفة** سيئة جداً اذا ما قورنت بتلك التي في كتابه **ما الملكية ؟** . إن أسلوبه هو ما يدعوه الفرنسيون عامة (جعجعة فارغة) . وتظهر الرطانة العالية ، والمفروض أنها رطانة فلسفية المانية ، بشكل منظم على المسرح عندما تخونه حذاقة الفهم الفالية ( ) . الاعلان عن نفسه والتمجيد الذاتي ولهجة الخيلاء وخصوصاً الثرثرة حول « **العلم** » والعرض الصوري له ، التي لا تثقف أبدا ، تتعالى صرخاتها باستمرار في أذني المرء . وبدلا من الحرارة الحقيقية التي توهجت في مشروعه الاول ، نجد صفحات معينة حولتها الخطابة بشكل نظامي الى حرارة موقوتة . أضف الى هذا اللوذعية السمجة الفاترة للتعليم الذاتي ، التي تحطمت كبرياؤها الاولية في تفكيره الاساسي ، ويشعر الآن ، مثل حديث النعمة في العلم ، أن من الضروري أن يدعم نفسه بما ليس فيه ولا يملكه . وعقلية البرجوازي الصغير الذي بطريقة ظالمة شائنة ــ وليست حاسمة ولا عميقة ولا حتى صحيحة ــ يهاجم رجلا مثل **كابيت** ، يجب أن يحترم من أجل وضعه العملي تجاه البروليتاريا ، بينما يتملق رجلا مثل **دونوايه** (مستشار دولة حقاً) . والاهمية الكلية لهذا الدونوايه هي في الغيرة المضحكة التي يشرح بها ، من خلال ثلاثة مجلدات سميكة ثقيلة ، لا يمكن تحملها ، فقد بشر بالتقشف الذي حدده هيلفتيوس بأن **(المطلوب من الشقي أن يكون كاملا)** .

لا شك أن ثورة شباط جاءت في لحظة مناسبة جداً لبرودون ، الذي أثبت قبل بضعة أسابيع فقط إثباتاً لا يقبل الرفض أن « **عصر الثورات** » قد ولي الى الابد . وكلامه في الجمعية الوطنية ، مهما ضؤلت الفراسة في الظروف القائمة ، كان يستأهل كل تقريظ . وبعد تمرد حزيران كان عملا شجاعا جدا . يضاف الى ذلك أن له نتيجة محظوظة وهي إن تيير ، في كلامه ضد معترضات برودون التي صدرت عندئذ كنشرة خاصة ، أثبت لكل أوروبا على أي قاعدة من التعاليم الطفولية أقيم العمود الثقافي البرجوازي الفرنسي . وفي الحقيقة ، اذا ما قورن برودون بتيير فانه يتسع الى حجم تمثال ما قبل الطوفان .

كان اكتشاف برودون « **الرصيد الحر** » و « **مصرف الشعب** » القائم عليه ، آخر « عظائمه » الاقتصادية . وفي كتابي « **مساهمةفينقد الاقتصاد السياسي** » الجزء الاول برلين ١٨٥٩ (صفحة ٥٩ ــ ٦٤) ثمة اثبات أن الاساس النظري لفكرته ينشأ من عدم فهمه العناصر الاولية « للاقتصاد السياسي البرجوازي » ، وخاصة عدم فهمه العلاقة بين **اتسلع** و **انتقد** ، بينما البناء الفوقي العملي هو ببساطة تكرار المشاريع الاقدم والافضل تطوراً .

ذلك أنه تحت ظروف اقتصادية وسياسية معينة يمكن لنظام الارصدة أن يستخدم في الاسراعبتحرير الطبقة العاملةتماما كما أفاد ، مثلا ، في بداية القرن الثامن عشر ومرة أخرى في بداية القرن التاسع عشر في انكلترا ، في نقل الثروة من طبقة لأخرى ، ان ذلك لا يجادل فيه ، واثبات قائم بذاته . ولكن اعتبار **رأس المال المولد للفائدة على أنه الشكل الرئيسي لرأس المال** بينما محاولة استخدام شكل خاص للرصيد ، وهو الالغاء المزعوم للفائدة ، على أنه القاعدة الاساسية لانتقال المجتمع هو وهم **برجوازي صغير** بشكل مطلق . وهذا الوهم في الحقيقة موجود سابقاً بشكل أكثر اسهابا عند **المتحدثين الاقتصاديين باسم البرجوازية الصغيرة الانكليزية في القرن السابع عشر** . إن جدل برودون مع باسيتات (١٨٥٠) حول رأس المال المولدللفائدة في مستوى منخفض اكثر من **فلسفة البؤس** . إنه ينجح فيالتخلص حتى من ضربات باسيتات وينفجر في تبجح هازل عندما يعيد خصمه ضرباته باحكام .

منذ بضع سنواتكتببرودون ــ بتحريض من حكومة لوزانكماأعتقد ــ مقالة جاءت جائزة حول « **الضرائب** » . هنا تنطفىء الومضات الاخيرة للعبقرية . لا شيء يبقى سوى البرجوازي الصغير ، الصافي والبسيط .

اما فيما يتعلق بكتاباته السياسيةوالفلسفيةفانها كلها تظهر التناقض نفسه والسمة الازدواجية نفسها كمؤلفاته الاقتصادية . وفوق ذلك فان قيمتها محصورة في فرنسا وحدها . ومع أن هجماته على الدين والكنيسة

... الخ كانت جديرة جدا في بلاده في زمن ظن فيه الاشتراكيون الفرنسيون ان من المرغوب فيه أن يظهروا عن طريق تدينهم الى أي مدى كانوا بالنسبة للفولتيرية البرجوازية في القرن الثامن عشر وللالحاد الالماني في القرن التاسع عشر . واذا كان بطرس الاكبر قد هزم البربرية الروسية بالبربرية ، فان برودون بذل قصارى جهده ليهزم التشدق الفرنسي بالتشدق . وفي كتابه « **حول الانقلاب** » ، الذي يغازل فيه لويس بونابرت ، وفي الحقيقة يناضل ليجعله مستساغا للعمال الفرنسيين ، وفي كتابه الاخير الذي كتبه ضد **بولونيا** ، الذي من اجل المجد الاكبر للقيصر يعبر عن استهزاء أبله ، يجب أن يصنفا ليس كانتاجين سيئين فحسب وانما كانتاجين سافلين سفالة تتفق مع وجهة نظر البرجوازية الصغيرة .

وغالبا ما يقارن **برودون بروسو** . ولا شيء أكثر خطأ من هذا . انه أشبه **بنيكولاس لنغويت** صاحب كتاب نظرية الحقوق المدنية الرائع جدا .

يملك برودون ميلا طبيعيا للديالكتيك . ولكن بما انه لم يستوعب الديالكتيك العلمي استيعابا حقيقيا ، فانه لن يستطيع ان يستوعب سوى السفسطة . وان هذا في الحقيقة يرتبط مع وجهة نظره البرجوازية الصغيرة . والبرجوازي الصغير ، مثل المؤرخ **روميو** ، مركب من « من هذه الناحية » و « من تلك الناحية » . وهذا ما هو موجود في فوائده الاقتصادية ، **ولذلك** هو موجود في نظراته السياسية والعلمية والدينية والفنية . وهو هكذا في اخلاقه وفي كل شيء ، انه تناقض حي . فاذا هو ، مثل — برودون ، رجل موهوب ، سوف يتعلم حالا التلاعب في تناقضاته الخاصة ويطورها ، طبقا للظروف ، الى تناقضات وهمية صورية متضاربة مشينة حينا وحينا رائعة . ان التدجيل في العلم و المداهنة في السياسية لا ينفصلان عن مثل هذه النظرة . يبقى ثمة دافع مسيطر واحد فقط هو **خيلاء** الموضوع ، والقضية الوحيدة بالنسبة اليه ، كما هي بالنسبة لكل الناس المغرورين ،

هي النجاح الآني ، الاهتمام اليومي . وهكذا فان الشعور الاخلاقي البسيط الذي دائما يحتفظ بروسو ، مثلا ، بعيدا دائما حتى عن شبهة التواطؤ مع السلطات القائمة ، معدوم بالضرورة هنا .

ربما لخصت الاجيال القادمة المرحلة الاخيرة للتطور الفرنسي بالقول ان لويس بونابرت كان نابليونها وأن برودون كان فولتيرها وجان جاك روسها.

والآن عليك ان تتحمل مسؤولية الزامي بدور القاضي الذي يحاكم هذا الرجل غبّ وفاته .

صديقك الذي يجلك

كارل ماركس

من كتاب "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي"

برلين ١٨٥٩ من صفحة ٦١ الى ٦٤

كان جون غراي★ اول من طور تطويرا منهجيا نظرية زمن العمل باعتباره وحدة قياس نقدية مباشرة .

ودعا المصرف المركزي الوطني ان يقر عن طريق فروعه بزمن العمل المستهلك في انتاج السلع المختلفة . وفي تبادل السلعة يتسلم المنتج شهادة رسمية عن القيمة، اي يتسلم ايصالا لزمن العمل الذي تتضمنه سلعته★★. وهذه الايصالات المصرفية من فئة اسبوع عمل واحد ، او ساعة عمل واحدة ... الخ تستخدم في الوقت نفسه كتصريح عما يعادلها من كل

★ جون غراي : النظام الاجتماعي .. الخ **اطروحة في مبدأ التبادل** ادنبرغ ١٨٣١ . قارن **محاضرات في طبيعة النقد واستخدامه** ادنبرغ ١٨٤٨ للمؤلف نفسه . وبعد ثورة شباط ارسل غراي مذكرة الى الحكومة المحلية الفرنسية ، ناقش فيها أن فرنسا لم تكن بحاجة الى « تنظيم العمل » وانما كانت بحاجة الى « تنظيم التبادل » الخطة التي كان يتضمنها نظام النقد الذي دعا اليه . ان جون الطيب لم يشر أي اشارة الى انه بعد ستة عشر عاما من ظهور « النظام الاجتماعي » ، وهو امتياز للاكتشاف نفسه ، سوف ياخذه منه برودون المخترع .

★★ غراي ، النظام الاجتماعي ... الخ ص ٦٣ « النقد ليس سوى ايصال ، سوى شهادة تقر ان حامله قد قدم قيمة معينة الى المخزون القومي للثروة ، او انه يطلب حقا للقيمة الاسمية من بعض الدين ساهموا فيها ».

السلع المخزونة في المصرف★ . هذا هو المبدأ الاساسي المستنبط بدقة وتفصيل وذلك بالنظر دائما للمؤسسات الانكليزية القائمة . ويقول غراي ، انه في هذا النظام « يمكن أن يصير البيع النقدي ، في كل الاوقات ، سهلا بالضبط مثلما هو سهل الآن الشراء النقدي ، ويصبح الانتاج منبع الطلب الذي لا ينضب★★ » .

ان المعادن الثمينة سوف تفقد « ميزتها » على السلع الاخرى وسوف « تأخذ مكانها الخاص في السوق الى جانب الزبدة والبيض والثياب والخام ، وعندئذ لا تعود قيمة المعادن الثمينةتهمنا اكثر مما تهمنا قيمةالماس★★★ . « فهل نحتفظ بمقياسنا الوهمي للقيمة ، وهو **الذهب** ، وبهذا نكبل مصادر الانتاج في البلاد ؟ ام نقيم مقياسا طبيعيا للقيمة ، وهو العمل ، وبذلك نحرر المصادر الاقتصادية ؟★★★★ » .

ومادام زمن العمل هو المقياس الجوهري للقيمة ، فما حاجتنا الى مقياس خارجي آخر الى جانبه ؟ لماذا تتطور القيمة التبادلية الى سعر ؟ لماذا تملك كل السلع قيمتها التي تقدر ضمن سلعة محصورة واحدة ، فنتحول بهذا الى وجود كاف للقيمة التبادلية أي الى نقد ؟ هذه هي القضية التي كان على غراي حلها . وبدلا من حلها تخيل أن بالامكان للسلع أن يكون لها علاقة مباشرة مع بعضها باعتبارها منتجات العمل الاجتماعي . وعلى أي حال ، فانها لا يمكن ان تكون لها علاقة مع بعضها الا بما هي عليه . والسلع هي بشكل مباشر منتجات أجزاء خاصة مستقلة

★ « القيمة التقديرية الموضوعة مسبقا على المنتوج ، فلتودع في المصرف ولتسحب ثانية عند الحاجة ، ويشترط فقط ، بقبول عام ، ان الذي يودع أي نوع من الثروة في المصرف الوطني المقترح ، يمكن ان يسترد أي قيمة مساوية لما تتضمنه عوضا عن اجباره على سحب الشيء نفسه الذي وضعه » .

(المرجع السابق ص ٦٨)

★★ المرجع السابق ص ١٦ .

★★★ غراي . محاضرات في النقد ... الخ ص ١٨٢ – ١٨٣ .

★★★★ المرجع السابق ص ١٦٩ .

معزولة للعمل ، عليها ان تتوطد كعمل اجتماعي عام بتحويلهـا في عمليـة التبادل الخاص ، أو ان العمل على اساس الانتاج السلعي يصبح فقط عملا اجتماعيا بالتحويل العام للاجزاء الفردية للعمل . ولكـن اذا كـان غراي يستبدل زمن العمل الذي تتضمنه السلعة كزمن عمل **اجتماعي مباشر** فانه يستبدله باعتباره عملا اجتماعيا أو زمن عمل للافراد المشتركين مباشرة . وبالفعل لن تستطيع السلعة النوعية ، كالذهب او الفضة ، أن تواجه سلعا اخرى باعتبارها تجسيدا للعمل العام ، والقيمة التبادلية لن تصبح سعرا والقيمة الاستعمالية لن تصبح قيمة تبادلية ، والمنتوج لـن يصبح سلعة وهكذا يحذف اساس الانتاج البرجوازي . بيد ان هذا لم يكن رأي غراي مطلقا . **فالمنتجات تنتج كسلع ولكن لا يجري تبادلها كسلع .**

ويعهد غراي لمصرف وطني بتنفيذ هذه الرغبة الورعة.من جهة يجعل المجتمع ، على شكل مصرف ، الافراد يعتمدون علىشروط التبادلالخاص ، ومن جهة اخرى ، يجعلهم المجتمع يتـابعون الانتاج علـى اساس التبادل الخاص . وبينما يحمل المنطق الداخلي غراي على نبذ شروط الانتاج شرطا شرطا ، يريد فقط ان « يصلح » النقد الناشىء من التبادل السلعي . وهكذا يحول رأس المال رأس مالٍ وطني★ ، والملكية العقارية الىملكية وطنية★★ واذا ما امتحنا مصرفه بدقة فسنجد انه لا يكتفي باستلام السلع بيد ويقدم شهادات العمل بيد اخرى فقط ، وانما ينظم الانتاج نفسه . وفي كتـاب غراي الاخير « محاضرات في النقد » ، الذي يحاول فيه بقلق أن يبرز نقده العملي كاصلاح برجوازي خالص ، يوقع نفسه في هذيان عالي الصياح .

كل سلعة هي نقد بشكل مباشر . تلك هي نظرية غراي المستنتجة من التحليل الناقص وبالتالي المغلوط للسلع . ان البناء « العضوي » لـ « نقد العمل » و « المصرف الوطني » و « مستودعات السلعة » ان هي الا صورة

★ « يجب أن يدار عمل أي وطن على أساس رأس مال قومي » (جون غراي : النظام الاجتماعي ... الخ ص ١٧١) .

★★ « يجب أن تتحول الارض الى ملكية وطنية » المرجع السابق ص ٢٩٨ .

جالمة ، تتبدى فيها العقيدة (dogma) كقانون كوني . ان العقيدة التي ترى أن السلعة نقد مباشر ، او ان العمل الخاص للفـرد المتضمن فيها هو عمل اجتماعي مباشر ، من الطبيعي الا تصبح حقيقة ، بواسطة مصرف ، يعتقد فيها ويعمل طبقا لها . في مثل هذه الحالة يقوم الافلاس مقام الانتقاد العملي لهذه العقيدة . ان الخفي عند غراي والذي يبقى في الحقيقة سرا حتى على غراي نفسه ، أي أن نقد العمل كلمة ذات رنين اقتصادي للرغبة الورعة للتحرر مـن النقد ، وبالنقـد يحصل تحرر القيمة التبادليـة ، وبالقيمـة التبادلية يحصل على تحرير السلع ، وبالسلع يحصل على تحرير النظام البرجوازي للانتاج ، وهذا ما عبر عنـه بكل حريـة الاشتراكيون الانكليز الذين كتبوا قبله وبعده الى حد ما ايضا★ . ولكنه ترك لبرودون ومدرسته التبشير تبشيرا جديا بانحطاط **النقد** وصعود السلع الى السماء باعتبار هذه السلع نواة الاشتراكية ، وليرد بذلك الاشتراكية الى الجهل الاولـى للارتباط الضروري بين السلع والنقد★★ .

★ انظر مثلا تومبسون : بحث في توزيع الثروة ... الخ لندن ١٨٢٤ . براي : اخطاء العمل وعلاجه ليدز ١٨٣٩ .

★★ يمكن اعتبار الفرد دايمون « حول اصلاح المصارف » ملخصا لهذه النظرية الميلو درامية في النقد . باريس ١٨٥٦ .

حول مسألة التجارة الحرة

خطاب عام ألقاه ماركس أمام جمعية بروكسل الديمقراطية
في ٩ كانون الثاني ١٨٤٨

ايها السادة :

ان نقض قوانين القمح في انكلترا هو انتصار عظيم للتجارة الحرة في القرن التاسع عشر . وفي كل قطر يتحدث فيه الشغيلة عن التجارة الحرة ، يتذكرون بشكل رئيسي التجارة الحرة في القمح والمواد الاولية بشكل عام . ان فرض قيود حماية على القمح الاجنبي هو امر مشين ، انه مضاربة تجارية لتجويع الشعوب .

الغذاء الرخيص والاجور المرتفعة ، هذا هو الهدف الوحيد الذي من اجله انفق اعضاء التجارة الانكليز الملايين ، وقد انتقلت حماستهم بسرعة الى اخوانهم في القارة الاوروبية . واذا ما تحدثنا بشكل عام فان هؤلاء الذين يرغبون بالتجارة الحرة يبغون تخفيف وطأة ظروف الطبقة العاملة .

ومن الغريب أن نقول ان الشعب الذي من اجله يجري تأمين الطعام الرخيص بأي ثمن ليس مرتاحا ولا شاكرا ابدا . والغذاء الرخيص لايحترم في انكلترا تماما مثل الحكومة الرخيصة في فرنسا . ويرى الشعب في هؤلاء السادة الذين يقدمون التضحية النفسية ، مثل بورنغ ، برايت وامثالهما ، اعداءهم اللدودين ، ومنافقين كبارا لا يعرفون الخجل .

كل امرىء يعرف ان النضال في انكلترا بين الليبراليين والديمقراطيين

يجري تحت شعار النضال بين انصار التجارة الحرة والشارتيين .

دعنا نر الآن كيف أثبت التجار الاحرار الانكليز للشعب المقاصد الطيبة التي حثتهم .

هاكم ما قالوه لعمال المصنع :

« ان القيد الذي وضع على القمح هو ضريبة على الاجور ، هذه الضريبة تدفعونها للاقطاعيين ، ارستقراطيي العصور الوسطى ، فاذا كان وضعكم وضعا بائسا ، فانما هو بسبب غلاء ضروريات الحياة المباشرة » .

وسأل العمال بدورهم الصناعيين :

« كيف حصل انه خلال الثلاثين سنة الاخيرة ، بينما انجزت صناعتنا اعظم تطور ، تدنت اجورنا بسرعة اكثر نسبيا من ارتفاع سعر القمح ؟

« ان الضريبة التي تقولون اننا ندفعها للاقطاعيين هي حوالي ثلاثة بنسات اسبوعيا من كل عامل . ومع هذا تدنت اجور النول اليدوي بين عامي ١٨١٥ و ١٨٤٣ من ٢٨ شلنا في الاسبوع الى خمسة شلنات ، وتدنت اجور النساجين على النول الآلي بين عامي ١٨٢٣ و ١٨٤٣ من عشرين شلنا في الاسبوع الى ثمانية شلنات في الاسبوع .

« وخلال كل هذه الفترة لم ترتفع نسبة الضريبة التي ندفعها للاقطاعي ثلاثة بنسات . وفي عام ١٨٤٣ عندما كان الخبز رخيصا جدا والعمل مستمرا بشكل جيد جدا ماذا اضرتمونا ؟ قلتم « اذا كنتم تعساء فلأن اطفالكم كثيرون جدا ولأن زواجكم اكثر انتاجا من عملكم » .

« تلكم هي الكلمات بعينها التي تحدثتم الينا بها وشرعتم تصدرون قوانين الفقراء والمشاغل السكنية ، التي هي باستيل البروليتاريا » .

واجاب الصناعيون على هذا :

« انتم على حق ، ايها الشغيلة الافاضل ، انه ليس سعر القمح وحده ، ولكن منافسة الايدي بين بعضها هي التي تحكمت بالاجور .

« ولكن انعموا النظر بشيء واحد ، هو أن تربتنا تتألف من صخور

ورمال فقط . وانتم دون ريب لا تتخيلون القمح ينمو في [illegible]
وهكذا ، لو اننا عوضاً عن بعثرة رأسمالنا وعملنا على تربة [illegible]
هجرنا الزراعة ، وكرسنا انفسنا كليا للصناعة ، فان [illegible]
ستهمل مشاغلها ، وتشكل انكلترا مدينة صناعية ضخمة ، ويكون [illegible]
اوروبا ريفاً لها .

وبينما يخطب صاحب المصنع هكذا في عماله يستجوبه التاجر الصغير ويقول له :

« لو اننا ابطلنا قوانين القمح ، فسوف نحطم الزراعة بالفعل . وسوف لن نجبر الامم الاخرى ، من أجل هذا ، أن تهجر مصانعها وتشتري منا .

« وماذا ستكون النتيجة ؟ سأفقد المستهلك الذي أملكه حاليا في الريف ، وستفقد التجارة الداخلية سوقها » .

ويدير رب المصنع ظهره للعمال ويرد على الحانوتي :

« اما بالنسبة لهذا فاتركه لنا . فعندما نتحرر من القيد المفروض على القمح ، فسوف نستورد من الخارج قمحا ارخص . وعندئذ سوف نخفض الاجور باقرب وقت عندما ترتفع في الريف حيث نحصل من هناك على قمحنا .

« وهكذا بالاضافة الى الفوائد التي جنيناها سابقا ، سوف نحصل ايضا على اجور منخفضة ، وسوف نجبر رغم كل هذه الفوائد القارة الاوروبية بسهولة ان تبتاع منا » .

ولكن الآن ينضم الى المنافسة المزارعون والعمال الزراعيون :

« مِنْ فضلكم ماذا ينتظرنا نحن ؟ »

« هل سنقرأ صلاة الموتى على الزراعة ، التي هي مورد حياتنا ؟ وهل نسمح أن تتمزق التربة تحت اقدامنا ؟ »

وكرد اخير للعصبة المضادة لقانون القمح كان جوابها منح جوائز

لأفضل ثلاث مقالات تعالج الاثر المفيد لابطـــال قوانين القمح في الزراعـــة الانكليـــزيـــــة .

وقد فاز بهذه الجوائز هوب وموس وكريك الذين وزعت مقالاتهـــم في الريف بآلاف النسخ .

وتصدى الفائز الاول لاثبات انه لا المزارع المستأجر ولا العامل الزراعي يخسران باستيراد القمح الاجنبي ، ولكن الذي يخسر هو الاقطاعي وحده . ويقول « لا حاجة أن يخاف المزارع المستأجر الانكليزي من ابطـــال قوانين القمح ، اذ ليس ثمة قطر آخر ينتج قمحاً جيداً ورخيصاً مثل انكلترا .

« وهكذا حتى لو هبط سعر القمح ، فلن تتضرر انت،لأن هذا الهبوط لايؤثر إلا في الريع ، الذي سينخفض ، وليس على الارباح الصناعية والاجور التي ستبقى كما هي » .

ولكن الفائز الثاني السيد مورس يرى على العكس ان سعر القمـــح سوف يرتفع نتيجة الابطال . انه يجهد جداً ليثبت ان قيود الحماية ليست قادرة على تأمين سعر مكافىء للقمح .

ولدعم تأكيده يستشهد بالواقعة التالية وهي انه عندما يستورد القمح الاجنبي ، سيرتفع سعر القمح في انكلترا ، وانه عندما يستورد قمح قليل سيهبط السعر بشدة . وينسى الفائز الثاني هذا ان الاستيراد لم يكن سبب ارتفاع السعر ، وانما ارتفاع السعر كان سبب الاستيراد .

وفي تناقض مباشر مع صاحبه الفائز السابق يؤكد ان ارتفاع سعـــر القمح مربح لكل من المزارع المستأجر والشغيل ، ولكن ليس للاقطاعي .

ولم يتعامل السيد كريك الفائز الثالث والصناعي الكبير مع مثل هذه الغباوات ، ويتوجه بكتابه الى جماهـــير المزارعين المستأجرين . إن لغته أكثر علمية .

إنه يوافق أن قوانين القمح يمكن أن ترفع الريع فقط بارتفاع سعـــر القمح ، وانها يمكن أن ترفع سعر القمح فقط باجبار راس المال على العمل في ارض ذات تربة جدباء . ونجد هـــذا مشروحا ببساطة تامة .

وبالنسبة لتزايد السكان ، لو لم يستورد لقل استخدام التربة الخصبة والحراثة التي تشمل نفقات كثيرة ، ولكان انتاج هذه التربة بالتالي غالياً .

واذا كان هناك بيع اضطراري للقمح فسوف يتحدد السعر بالضرورة ، بسعر منتوج التربة الاكثر كلفة . والفرق بين هذا السعر وكلفة انتاج التربة الافضل يشكل الريع .

فاذ هبط سعر القمح نتيجة لابطال قوانين القمح ، وبالتالي الريع ، فذلك لان التربة المتخلفة لن تفلح . وهكذا يكون تخفيض الريع يدمر دون شك جزءاً من المزارعين المستأجرين .

كانت هذه الملاحظات ضرورية لتجعل لغة السيد كريك مفهومة .

يقول « سوف يجد المزارعون الصغار الذين لا يستطيعون تأمين حياتهم بالزراعة مورداً في الصناعة . أما بالنسبة للمزارعين المستأجرين الكبار فانهم لايعجزون عن الربح . فاما أن يضطر الاقطاعيون الى بيع الارض لهم بسعر بخس، وإما أن يؤجروها لمدد طويلة جدا. وهذا ما يتيح للمزارعين المستأجرين استخدام أكبر كمية من راس المال في الارض ، واستخدام الآلة الزراعية على أوسع نطاق ، وانقاذ العمل اليدوي الذي سيكون أرخص اذا ما أخذنا بالحسبان الهبوط العام في الأجور ، هذه النتيجة المباشرة لابطال قوانين القمح » .

يتداول الدكتور بورينغ من كل هذه المناقشات قدسية الدين بالصراخ في اجتماع عام « يسوع المسيح هو التجارة الحرة والتجارة الحرة هي يسوع المسيح » .

ويمكن للمرء أن يفهم أن كل هذا النفاق لم يؤخذ بالحسبان ليحبب الرغيف الرخيص للعمال .

والى جانب ذلك كيف يمكن للعامل ان يفهم محبة الصناعيين الفجائية ، ولا يزال كل امرىء منهمكا في النضال من اجل لائحة الساعات العشر ، التي خفضت يوم العمل لعمال المطاحن من اثنتي عشرة ساعة الى عشر ساعات ؟.

وحتى أقدم اليكم فكرة عن محبة هؤلاء الصناعيين ، سوف اذكركم ايها السادة بالتنظيمات الصناعية الاجبارية في كل المطاحن .

إن لكل صناعي قانون عقوبات منظماً موضوعاً تحت استخدامه الخاص. وبواسطة هذا القانون تفرض الغرامات عن كل اساءة عفوية كانت ام غير عفوية . فالعامل مثلا يدفع هذه الغرامة اذا حاقه سوء الحظ وجلس على كرسي ، اذا همس أو تكلم أو ضحك أو اذا وصل متأخرا لحظات قليلة أو اذا انكسر أي جزء من الآلة أو اذا لم يقم بالعمل على الوجه المطلوب ... الخ والغرامات دائماً اكبر من التلف الذي سببه العامل فعلا . ولفسح المجال أمام العامل لدفع الغرامات تقدم ساعة المصنع ، ويعطى العامل مادة أولية سيئة ليصنعها قطعاً جيدة من المادة . والمشرف غير الماهر كفاية في الحالات المتعددة لانتهاك القوانين يسرح من عمله .

فأنتم ترون أيها السادة أن هذه الشرعية الخاصة وضعت لغرض معين من أجل خلق مثل هذه الانتهاكات . وقد صنعت الانتهاكات من أجل ابتزاز المال . وهكذا يستخدم الصناعي كل وسيلة لتخفيض الاجر الاسمي ولتحقيق الربح حتى عن طريق الصدف التي ليس في مقدور العامل ان يسيطر عليها .

هؤلاء الصناعيون هم أصحاب المحبة البشرية انفسهم الذين حاولوا اقناع العمال بأنهم كانوا قادرين على زيادة النفقات من أجل غرض وحيد هو تحسين حصتهم . وهكذا من جهة ينقصون من أجور العامل لأصغر هفوة بواسطة تنظيمات المصنع ، ومن جهة أخرى ، يتحملون التضحيات الكبرى لرفع هذه الاجور مرة ثانية عن طريق عصبة معاداة قانون القمح .

لقد شادوا قصورا شاهقة من زيادة التكاليف ، هذه القصور التي اتخذتها العصبة ، في بعض المجالات ، سكنا رسميا لها ؛ وارسلوا جيشاً من المرتزقة الى كل زوايا انكلترا ليبشروا بانجيل التجارة الحرة ، وطبعوا ووزعوا مجانا آلاف المجلدات لتنوير العامل وارشاده الى مصالحه الخاصة ، وقد انفقوا كميات ضخمة لجعل الصحافة تعطف على قضيتهم ، وأقاموا نظاماً اداريا ضخما لادارة حركة التجارة الحرة ، وأظهروا كل ثروتهم

البلاغيـــة في الاجتماعات العامـــة . وكان في احدى هـــذه الاجتمـــاعات أن عاملا صرخ :

« اذا كان الاقطاعيون يبيعون عظامنا فانتم أيهـــا الصناعيون اول من يشتريها ليضعها في المطحنة البخارية ويصنع منها طحيناً » .

لقد فهم العمال الانكليز جيدا اهمية النضال بين الاقطاعيين والراسماليين الصناعيين . انهم يعلمون تماما ان الخبز كان سيخفض مقابـــل تخفيض الاجور ، وان الربح الصناعي سيرتفع بقدر ما يهبط الريع .

إن ريكاردو ، رسول التجار الاحرار الانكليز ، واعظم اقتصادي بارز في قرننا ، يوافق العمال كليا في هذه النقطة . وفي كتابه المشهور عن الاقتصاد السياسي يقول :

« لو أننا بدلا من استنبات قمحنا الخاص ... اكتشفنا سوقا جديدة نستطيع أن نتزود منها ... بسعر رخيص ، فسوف ترتفع الارباح ، وتهبط الاجور . وهبوط سعر المنتوج الزراعي يخفض الاسعار ، ليس فقط باستخدام العامل في زراعة التربة وانما باستخدام كل أولئك المستخدمين في التجارة أو الصناعة » .

ولا تصدقوا أيها السادة ان الامر يختلف بالنسبة للعامل فيما اذا قبض فقط أربعة فرنكات بسبب كون القمح رخيصا، بينما كان يتسلم خمسة فرنكات من قبـــل .

الم تهبط أجوره دائما بالمقارنة مع الربح ، ثم اليس واضحا أن وضعه الاجتماعي ازداد سوءاً بالمقارنة مع وضع الراسمالي ؟ فضلا عما يفقده اكثر كحقيقة واقعـــة .

وطالما ان سعر القمح كان اغلى ، فان وفراً ضئيلا في استهلاك الخبز يكفي ليوفر له بعض المسرات الاخرى . ولكن حالما يغدو الخبز رخيصا جـــدا ، وبالتالي تغدو الاجور رخيصة جدا ، فانه لا يستطيع أن يوفر شيئاً من الخبز لشراء مواد أخرى .

لقد جعل العمال الانكليز التجار الاحرار يتحققون أنهم ليسوا ضحايـــا

أوهامهم وكذبهم ، بل العكس من هذا ، فلو أن العمال وحدوا قضيتهم معهم ضد الاقطاعيين ، لكان هدف ذلك القضاء على البقية الباقية من الاقطاعية ، والابقاء على عدو واحد يتعاملون معه . إن العمال لم يخطئوا الحساب ، لان الاقطاعيين ، بغية الانتقام لانفسهم من الصناعيين ، وحدوا قضيتهم مع العمال وحملوا لائحة الساعات العشر ، التي طالبوا بها عبثاًمدة ثلاثين عاما ، والتي اقرت غبّ ابطال قوانين القمح .

عندما يخرج الدكتور بورينغ في مؤتمر الاقتصاديين من جيبه قائمةطويلة ليشير الى كم من راس البقر والخنوص والخنزير والدجاج ... الخ قد جرى استيراده الى انكلترا لاستهلاكه ، كما يؤكد ، من قبل العمال ، ينسى لسوء الحظ أن يخبركم انه في الوقت نفسه وجد عمال مانشستر والمدن الصناعية الاخرى ملفوظين الى الشوارع بفضل الازمة التي كانت في بدايتها .

وكقضية اساسية في الاقتصاد السياسي فان اشكال سنة واحدة يجب الا تؤخذ كأساس لصياغة قوانين عامة . على المرء دائما ان يأخذ فترةنسبية من ست سنوات الى سبع سنوات ـ فترة منالزمنتمر الصناعة الحديثة في أوجه متعددة من النجاح وفيض الانتاج ، والركود والازمات ، وتكمل دورتها المحتومة .

ولا شك لو أن سعر السلع يهبط ـ وهذا ضرورة لازمة للتجارة الحرة ـ لا ستطعت أن أشتري أكثر من قبل بفرنك . وفرنك العامل جيد كاي فرنك رجل آخر . ولذلك فان التجارة الحرة ستكون مفيدة للعامل . هناك صعوبة ضئيلة واحدة هي أن العامل قبل أن يبادل فرنكه مع السلع الأخرى ، بادل عمله اولا مع الراسمالي . ولو انه في هذه المبادلة يتسلم دائماً الفرنك المذكور للعمل نفسه ويهبط سعر كل السلع الاخرى فانه سيكون الرابح دائما في مثل هذه الصفة . ولا تكمنالنقطةالعسيرةفياثبات انني سأنال سلعا أكثر مقابل النقد نفسه ، لو هبط سعر السلع كلها .

يتخذ الاقتصاديون دائماً سعر العمل في لحظة التبادل مع السلعالاخرى ولكنهم يتجاهلون اللحظة التي يتم بها تبادله مع راس المال .

عندما يتطلب الامر نفقات أقل لتشغيل آلة تنتج سلعاً ، فان الاشياء الضرورية لصيانة هذه الآلة ، ولنسمها العامل ، سوف تكلف أقل أيضا . ولو أن كل السلع رخيصة لهبط سعر العمل ، الذي هو سلعة أيضا ، وهذه السلعة (العمل) ، كما سنرى فيما بعد ، سوف تهبط اكثر من السلع الاخرى نسبياً . ولو أن العامل لا يزال يربط ايمانه بمجادلات الاقتصاديين ، لوجد أن الفرنك فرّ من جيبه ، وأنه يملك فقط خمسة سوزات باقية .

وعندئذٍ سيخبركم الاقتصاديون « حسناً ، نوافق على أن المنافسة بين العمال ، التي لن تنتهي بالتأكيد في ظل التجارة الحرة ، سوف تجعل الاجور منسجمة مع السعر المنخفض للسلع . ولكن من جهة ثانية ، سوف يزيد السعر المنخفض للسلع الاستهلاك ، والاستهلاك الضخم يتطلب زيادةفي الانتاج ، يتلوها طلب شديد على الايدي العاملة ، وهذا الطلب الشديد للايدي العاملة يتلوه ارتفاع في الاسعار » .

ان كل المناقشة تدور حول هذا « التجار ةالحرة تزيد القوى المنتجة . اذا إستمرت الصناعة بالنمو ، اذا تزايدت الثروة ، اذا تزايدت القوة المنتجة، وباختصار اذا تزايد رأس المال المنتج ، فان الطلب على العمل يتزايد ، وسعر العمل ، وبالتالي معدل الاجور سوف يرتفع أيضا » .

إن أعظم ظرف مناسب للعامل هو نمو رأس المال . وهذا يجب أن نتفق عليه . فاذا بقي رأس المال ساكنا فان الصناعة لن تبقى ساكنة وانما تنحدر وتنحط ، وفي هذه الحالة سيكون العامل الضحية الاولى . انه يذهب الى الجدار(١) قبل الرأسمالي . وفي الحالة التي يتابع فيها الرأسمال نموه في الظروف التي قلنا أنها أنسب ظروف للعامل ؛ ما نصيب هذا العامل ؟ انه يذهب الى الجدار تماما كالسابق . ان نمو الرأسمال المنتج يتضمن التراكم والتركيز لرأس المال : وتمركز رأس المال يتضمن تقسيماً للعمل واستخداما أعظم للآلة . والتقسيم الاكبر للعمل يدمر مهارة العامل الخاصة ، ويضع أياً كان في هذا العمل الماهر الذي يمكن لأي امرىء أن ينفذه ، فتزيد المنافسة

---

(١) يذهب الى الجدار كناية عن اعدامه (المترجم)

بين العمال .

وتصبح هذه المنافسة أشد وحشية كلما مكّن تقسيم العمل العامل المفرد أن يعمل مكان ثلاثة عمال . والآلة تقدم النتيجة نفسها على نطاق ضخم . إن نمو الرأسمال المنتج ، الذي يجبر الرأسماليين الصناعيين على العمل بوسائل تتزايد باستمرار ، يدمر الصناعيين الصغار ويلقي بهم في احضان البروليتاريا . وعندئذٍ يهبط معدل الربح بنسبة تراكم رأس المال ، ويضطر **اصحاب الدخل** الصغار ، الذين لا يستطيعون العيش بعد من دخلهم ، الى الانخراط في الصناعة وهكذا تبتلع عدداً من البروليتاريين .

وأخيراً ، كلما تزايد رأس المال المنتج ، اضطر أن ينتج للسوق التي لاتعرف احتياجاتها ، وفاق الانتاج الاستهلاك ، وحاول العرض أن يتحكم بالطلب ، وبالنتيجة تتزايد الازمات على التوالي وتتضخم . ولكن كل ازمة بدورها تسرع بعملية تمركز رأس المال وتضيف اعدادا جديدة الى البروليتاريا .

وهكذا ، كلما نما الرأسمال المنتج ازدادت المنافسة بين العمال بنسبة أكبر . وتتقلص عائدات العمل بالنسبة للجميع ، ويتزايد عبء العمل بالنسبة لبعضهم .

في عام ١٨٢٩ كان في مانشستر (١٠٨٨) غازل قطن يستخدمون في ٣٦ مصنعاً . في عام ١٨٤١ لم يكن هناك اكثر من ٤٤٨ يقدمون ٥٣٣٥٣ مغزلا اكثر مما قدمه ١٠٨٨ غازلا في عام ١٨٢٩ . ولو أن العمل اليدوي تزايد بالنسبة نفسها التي تزايدت فيها القوة المنتجة ، لوجب أن يصل عدد الغازلين الى ١٨٤٨ : إن الآلة التي جرى تحسينها حرمت ١١٠٠ عامل من العمل .

نحن الآن نستبق جواب الاقتصاديين . يقولون ان العمال المحرومين من العمل سوف يجدون أنواعا أخرى . ولم يتوان الدكتور بورينغ عن تقديم هذه المناقشة الى مؤتمر الاقتصاديين ، ولكنه لم يتوان أيضا عن دعم رفضه .

في عام ١٨٣٥ يلقي الدكتور بورينغ خطابا في مجلس العموم حـــول الخمسمئة غازل يدوي اللندنيين الذين يكافحون منذ أمدٍ طويل دون أن يتمكنوا من العثور على النوع الجديد من العمل الذي يقدمه التجار الاحرار لهم في المقاطعة .

سوف نقدم الصفحات المثيرة من خطاب الدكتور بورينغ هذا :

« إن ضيق النساجين هذا ... هو ظرف محتم لنوع من العمل يسهل تعلمه ــ وتتطفل عليه باستمرار وتحل محله وسيلة أرخص في الانتاج . إن أي توقف في الطلب ، حيث المنافسة على العمل تبلغ ذروتهـا ... ينتـج أزمة . ان نساجي الانوال اليدوية هم على شفير تلك الحالة التي بعدهـا لا يمكن تقديم المساعدة للوجود البشري ، وأي هزة تافهة تقذف بهم الى حمأة المجاعة ... وتحسينات الآلة ... باستبعاد العمل اليـدوي اكثر فأكثر ، تجلب معها بالتأكيد في مرحلة التحول كثيرا من الألم الموقت ... والبضاعة الوطنية لا يمكن ان تشترى الا على حساب بعض الضرر الفردي . ولا يتم تقدم في المصانع الا على حساب أولئك الذين في المؤخرة ، ومن بين كل المكتشفات يتحمل النول الآلي مباشرة ظرف الحائك على النول اليدوي . لقد طرد من الميدان قبلا في عدة أمور . سوف يضطر بالتأكيد الى الاستسلام اكثر فأكثر » .

ويقول فيما بعد :

« إني أحمل في يدي الاتفاق الذي تم بين الحاكم العام للهند وشركـة الهند الشرقية حول موضوع النساجين اليدويين في داكا ... منذ سنوات مضت وشركة الهند الشرقية تستلم سنويا انتاج أنوال الهند الذي تصـل كميته من ست ملايين الى ثماني ملايين قطعة من البضائع القطنية . وهبط الطلب تدريجياً الى أكثر من مليون بقليل ، والآن توقف كليا تقريبا . في عام ١٨٠٠ أخذت الولايات المتحدة من الهند ما يقارب ثمانمئة ألف قطعة من القطن . وفي عام ١٨٣٠ ليس اكثر من ٤٠٠ . في عام ١٨٠٠ شحنت مليون قطعة الى البرتغال ، وفي عام ١٨٣٠ شحنت (٢٠٠٠٠) قطعة فقط . مرعب هو البؤس الذي يعانيه النساجون الهنود الفقراء ، لقد أودى بهم الى مجاعة

شديدة دائمة. وماذا كان السبب الوحيد ؟ إنه ظهور المصنع الانكليزي الرخيص ... إن عددا منهم مات جوعا ؛ والباقون تحولوا ، في معظمهم ، الى اعمال اخرى ، والى الزراعة بشكل خاص . وكانت المجاعة حتمية ما لم يغيروا تجارتهم . وفي هذه الفترة استمدت مقاطعة داكا الغزل والثياب القطنية من مصانع انكلترا الآلية ... وقضي عى موسلين داكا ، المشهور بكل انحاء العالم بجماله وجودته ، للسبب نفسه . والآلام الحاضرة التي تعاني منها طبقات عدة في الهند ، قلما نجد لها مثيلا في تاريخ التجارة » .

إن خطاب بورينغ أكثر الخطب شهرة بسبب دقة الوقائع التي أوردها ، والجمل التي يبحث بها عن تهدئتهم تتسم كلها بالنفاق المألوف لكل المحتفلين بالتجارة الحرة . انه يشبه العمال بوسائل انتاج يجب أن تحل محلها وسائل انتاج اقل كلفة . ويدعي أنه يرى في العمل الذي يتحدث عنه نوعا استثنائيا كليا من العمل ، ويرى في الآلة التي سحقت النساجين آلة استثنائية عادلة . انه ينسى أن ليس ثمة نوع من العمل اليدوي لا يمكن أن يخضع يوما ، للمصير الذي لاقاه نساجو الانوال اليدوية .

في الواقع ان الهدف الثابت والميل الدائم لكل تحسين في الآلة هو تنمية كل عمل بشري ، أو تقليل تكاليفه باحلال صناعة النساء والاطفال محل صناعة الرجال ، أو احلال العمال العاديين محل المهرة المدربين . والغزل في معظم المغازل المدارة بالمياه أو محالج القطن الغازية يديره كليا أناث في السادسة عشرة فما فوق .. إن أثر احلال الآلة الغازلة التي تعمل تلقائيا محل الآلة العادية هو تسريح القسم الاعظم من الغزالين الرجال والاحتفاظ بالمراهقين والاطفال » .

هذه الكلمات الصادرة من أشد التجار الاحرار تعصباً هو الدكتور أور ، تفيدنا في مجاملة اعترافات الدكتور بورينغ . يتحدث الدكتور بورينغ عن اخطاء فردية معينة ، وفي الوقت نفسه ، يقول ان هذه الاخطاء الفردية تدمر الطبقات كلها ، انه يتحدث عن الآلام الوقتية خلال فترة التحول ، وفي الوقت الذي تحدث عنهم ، لم يرفض أن هذه الاخطاء الوقتية دفعت الاغلبية العظمى الى التحول من الحياة الى الموت ، ودفعت الباقي الى التحول من الظرف

الاحسن الى الاسوأ ، واذا كان فوق ذلك يشدد آلام أولئك العمال لا تنفصل عن تقدم الصناعة ، وانها ضرورية لنجاح الامة ، يقول ببساطة ان نجاح الطبقة البرجوازية يفرض مسبقا ضرورة الم الطبقة الكادحة .

ان كل التعزية التي يقدمها الدكتور بورينغ للعمال الهالكين ، وفي الحقيقة كل مبدأ المكافأة الذي قدمه التجار الاحرار هو هذا :

انتم ايها الآلاف من العمال الذين تهلكون ، لاتيأسوا ، يمكنكم ان تموتوا بضمير مستريح . ان طبقتكم لن تهلك . انها ستبقى دائما عديدة الحصى بما فيه الكفاية للطبقة الراسمالية لاستهلاكها دون الخوف من القضاء عليها .

وفضلا عن ذلك ، كيف يمكن لراس المال ان يطبق بشكل مفيد إن لم يحرص دائماعلى الاحتفاظ بمادته الاستثمارية اي ، العمال ، يستثمرهم مرارا وتكرارا ؟

وفوق ذلك لماذا تضعون كقضية معروضة للحل السؤال التالي : ما تاثير تطبيق التجارة الحرة على ظروف الطبقة العاملة ؟ ان كل القوانين التي صاغها الاقتصاديون السياسيون من كوينزي الى ريكاردو اقيمت على الادعاء بان العراقيل التي لاتزال تتدخل بالحرية التجارية زالت واختفت . هذه القوانين وطيدة بنسبة تطبيق التجارة الحرة . واول هذه القوانين هو ان المنافسة تخفض سعر اي سلعة الى الحد الادنى من كلفة الانتاج . وهكذا فان الحد الادنى للاجور هو السعر الطبيعي للعمل . ولكن ما الحد الادنى للأجور ؟ انه بالضبط ما يتطلبه انتاج المواد الضرورية للحفاظ على العامل ، لدفعه الى وضع يسد رمقه ، مهما كان سيئاً ، ولتكثير ذريته مهما كانت ضعيفة .

ولكن لا تتصوروا ان العامل يقبض فقط هذا الحد الادنى من الاجر ، فلا يزال اقل مما هو .

لا ، فطبقاً لهذا القانون ستكون هناك في بعض الاحيان فرصة أمام الطبقة العاملة . فهي احيانا تتسلم شيئاً فوق الحد الادنى ، ولكن هذه

الزيادة انما هي لسد العجز الذي يتدنى دون الحد الادنى في فترات الركود الصناعي . اي انه في زمن محدود ، يتكرر دوريا في الدورة التي تمر بها الصناعة عندما تعاني من تقلبات التقدم وفيض الانتاج والركود والازمة ، عندما يظن أن كل الطبقة العاملة تملك فوق الضروريات مرة ، ودون الضروريات مرة ، سوف نرى انها في كل الاحوال ، لن تتسلم لا اكثر ولا اقل من الحد الادنى اي أن الطبقة العاملة حافظت على نفسها كطبقة بعد معاناة كل انواع البؤس وسوء الحظ ، وبعد ان تركت عدة جثث في حومة وغى الصناعة . ولكن ماذا عن ذلك ؟ لاتزال الطبقة العاملة موجودة ؛ لا ، بل اكثر من ذلك سوف تتزايد .

ولكن هذا ليس كل شيء . ان تقدم الصناعة يخلق وسائل عيش اقل كلفة . فالكحول حلت محل البيرة والقطن محل الصوف والكتان ، والبطاطا محل الخبز .

وهكذا ، كلما وجدت باستمرار وسائل لصيانة العمل بالغذاء الارخص والاشد بؤساً هبط باستمرار الحد الادنى للاجور . واذا ابتدات هذه الاجور تجعل الانسان يكدح ليعيش ، فانها تنتهي بجعله يعيش حياة الآلة. فلا قيمة لوجوده اكثر من قيمة قوة انتاجية بسيطة ، والراسمالي يعامله طبقا لهذا .

ان قانون العمل السلعي هذا ، قانون الحد الادنى للاجور ، سيكون وطيدا بقدر ما يصبح فرضية الاقتصاديين ، وهو التجارة الحرة ، حقيقة واقعة . وهذا يحتم ان نختار واحدا من اثنين : اما ان نرفض كل الاقتصاد السياسي القائم على فرضية التجارة الحرة ، او نوافق على انه في ظل ظروف التجارة الحرة ستقع شدة القوانين الاقتصادية كلها على العمال .

والخلاصة . ما هي حرية التجارة في ظل الظرف الحالي للمجتمع ؟ انها حرية راس المال . عندما تزيلون الحدود القومية القليلة التي لا تزال تحد من تقدم الراسمال ، ستعطونه فقط حرية تامة في العمل . وطالما تتركون علاقة العمل المأجور براس المال قائمة فلا اهمية للظروف الملائمة

التي يتم فيها تبادل السلع ، ستكون هنـاك دائما طبقة مستغِلّة وطبقة مُسْتَغَلّة . ان من الصعب حقا ان نفهم ادعـاء التجار الاحرار الذيـن يتصورون ان التطبيق المثمر لراس المال سوف يزيل التضاد بين الرأسماليين الصناعيين والعمال المأجورين . فالعكس هو الصحيح فالنتيجة الوحيدة هي ان تضاد هاتين الطبقتين سوف يظهر بوضوح اكثر .

لنفرض لحظة ان ليس هناك بعد قوانين قمح او قيود ضرائبية قومية او محلية ، والحقيقة لنفرض ان كل الظروف الطارئة التي يتذرع العامل اليوم بانها سبب حالته البائسة قد انتهت كليا ، وعندها تزيح عدة حجب تخفي عن عينيه عدوه الحقيقي .

سوف يرى ان الراسمال الحر يجعله عبدا ليس اقل من راس المال المقيد بالقيود الضرائبية .

ايهـا السادة :

لا تسمحوا لانفسكم ان تنخدع بكلمة **الحرية** المجردة . حرية من ؟ انها ليست حرية الفرد الواحد في علاقته مع الآخر ، انما حرية راس المال لسحق العـامل .

لماذا ترغبون في تقديس المنافسة الحرة بهـذه الفكـرة عن الحرية ، مادامت هذه الحرية ليست سوى نتاج لحالة مـن الاشياء القائمة علـى المنافسة الحرة ؟

لقد بينا اي نوع من الاخوة يولد بين الطبقات المختلفة للامة الواحدة ان الاخوة التي ستوطدها التجارة الحرة بين امـم الارض مـن الصعب تكون اخوة . ان تسمية الاستغلال الكوسموبوليتي بالاخوة العالمية هي فكرة لا تولد الا في ذهن البرجوازي . ان كل الظواهر المدمرة التي تخلفها المنافسة غير المحدودة داخل القطر الواحد هي نتاج في اجزاء معلاقة للسوق العالمية. لسنا في حاجة الى الامعان اكثر في هذا الموضوع في صوفيات التجارة الحرة لتي لا تستحق اكثر مما يستحق الفائزون بالجائزة السادة هوب ومورس وكريـك .

قيل لنا مثلا ان التجارة الحرة هي تقسيم عالمي للعمل ، ولذا تقدم لكل قطر الانتاج الاكثر انسجاما مع مصالحه الطبيعية .

ربما تعتقدون ايها السادة ان انتاج القهوة والسكر هو مصير طبيعي للهنـد الغربيـة .

ومنذ قرنين لم تستنبت الطبيعة ، التي لا تزعج نفسها بأمر التجارة ، لا قصب السكر ولا اشجار القهوة هناك .

وربما انه في اقل من نصف قرن سوف لا تجدون لا قهوة ولا سكرا ، لان الهند الشرقية ، بوسائل انتاج ارخص ، هاجمت بنجاح هـذا المصير الطبيعي المزعوم للهنـد الغربيـة . والهنـد الغربية بثروتهـا الطبيعية ، هي عبء ثقيل على انكلترا مثل نساجي داكا ، الذين هم ايضا مقدر عليهم منذ بداية الزمن ان ينسجوا بأيديهم .

شيء واحد يجب الا ننساه وهو انه كما ان كل شيء يصبح احتكارا ، وفي عصرنا ايضا هناك بعض فروع الصناعة التي تسيطر على الفروع الاخرى ، وتؤمن للامم التي تعدتها بشكل كبير السوق العالمية . وهكذا فالقطن وحده في التجارة العالمية له اهمية تجارية كبرى اكثر من كل المواد الاولية الاخرى المستخدمة في صناعة الالبسة . انه لمن المضحك حقا ان نرى التجار الاحرار يشددون على الاختصاصيين القلائل في كل فرع من فروع الصناعة ، وتلقي بهم في كفة مقابل المنتجات المستخدمة في الاستهلاك اليومي ، وينتجون ارخص بكثير في تلك البلدان التي تطورت فيها الصناعة تطورا عاليا .

لا عجب ان لم يكن في مقدور التجار الاحرار ان يفهموا كيف تصبح امة ما غنية على حساب امة اخرى ، مادام هؤلاء السادة انفسهم يرفضون ايضا ان يفهموا كيف انه في القطر الواحد يمكن لطبقة ان تغتني على حساب طبقة أخرى .

لا تتصوروا ايها السادة اننا في نقدنا التجارة الحرة انما نرمي الى الدفاع عن نظام الحماية .

يمكن للمرء أن يعلن نفسه عدوا للحكم الدستوري بدون ان يعلن نفسه صديقا للحكم القديم .

وفوق ذلك ليس نظام الحماية أكثر من وسيلة لتوطيد الصناعة الضخمة في أي قطر ، اي جعل الصناعة تعتمد على السوق العالمية ، هناك اعتماد تقريبا على التجارة الحرة . ومع هذا يساعد نظام الحماية على تطوير المنافسة الحرة داخل القطر الواحد . لذا نرى ان الاقطار التي شرعت فيها البرجوازية تشعر بنفسها كطبقة ، في المانيا مثلا ، فانها تجهد كثيرا للحصول على قيود حماية . انها تخدم البرجوازية كسلاح ضد الاقطاعية والحكومة المطلقة ، كوسيلة لتركيز سلطاتها الخاصة ولتحقيق التجارة الحرة داخل القطر نفسه .

ولكن نظام الحماية بشكل عام هو في ايامنا نظام محافظ ، بينما نظام التجارة الحرة هو نظام مدمر . انه يحطم القوميات القديمة ويدفع التضاد بين البروليتاريا والبرجوازية الى ذروة عليا . وباختصار ، ان نظام التجارة الحرة يسرع بالثورة الاجتماعية . وبهذا المعنى الثوري وحده، ايها السادة ، اصوت لصالح التجارة الحرة .

الفهرس

مقدمة فريدريك انجلز للطبعة الالمانية الاولى ٣

مقدمة فريدريك انجلز للطبعة الالمانية الثانية ٢٠

تمهيد ٢٣

الفصل الاول : اكتشاف علمي ٢٥

١ ـ التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ٢٧

٢ ـ القيمة التأسيسية او القيمة التركيبية ٣٩

٣ ـ تطبيق قانون نسبية القيمة ٧٢

آ ـ النقد ٧٢

ب ـ العمل الزائد ٨٢

الفصل الثاني : ميتافيزياء الاقتصاد السياسي ٩٥

١ ـ الطريقة ٩٧

الملاحظة الاولى ٩٨

الملاحظة الثانية ١٠٣

الملاحظة الثالثة ١٠٤

الملاحظة الرابعة ١٠٥

الملاحظة الخامسة ١٠٧

الملاحظة السادسة ١٠٩

الملاحظة السابعة والاخيرة ١١٤

٢ ــ الآلة وتقسيم العمل ١٢٠
٣ ــ المنافسة والاحتكار ١٣٧
٤ ــ الملكية والريع العقاري ١٤٦
٥ ــ الاضرابات واتحادات العمال ١٥٩

الملاحق ١٦٩

من ماركس الى أنكوف ١٧١
من ماركس الى شويتزر ١٨٤
من كتاب « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ... ١٩٣
حول مسألة التجارة الحرة ١٩٧

أذنت مديرية الرقابة في وزارة الإعلام بطباعة
هذا الكتاب برقم ٤٣٣٣ وتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٣ .

هـذا الكتاب

الاشتراكية تسمية فضفاضة احتوت تيارات ونظريات عديدة طوال القرنين الماضيين ، ولا أدل على هذا من تعدد النزعـات التى تعرض لها ماركس وانجلز في « بيان الحزب الشيوعي » الصادر عام ١٨٤٨ ، من الاشتراكية الاقطاعيـة والكهنوتية ، الى الاشتراكيـة البرجوازية الصغيرة ، الـى الاشتراكيـة « الحقيقيـة » الالمانيـة ، إلى الاشتراكيـة البرجوازية المحافظة ، الى الاشتراكية الخيالية النقدية .

ولعل خير تعريف لنظرية برودون المطروحة في كتابه **فلسفة البؤس** والتي جاء كتاب ماركس **بؤس الفلسفة ردا** عليها ودحضا لها ، هو ما جاء في **بيـان الحزب الشيوعي** ، في فصل : **الاشتراكية المحافظة ، او البرجوازية :**

يمكن ان نذكر كتاب برودون « بؤس الفلسفة » مثالا على هذا الشكل .

يريد البرجوازيون الآخذون بالاشتراكية كل ما في الظروف الاجتماعية الحديثة من مآت ، بدون ما ينجم عنها بالضرورة من صراعات ومخاطر . يريدون حال المجتمـع القائم ناقصا عناصره الثورية والباعثة على التفسخ . يرغبون في البرجوازيـة بـدون البروليتـاريا ، ... واذ تطـالب البرجوازية البروليتاريا بان تقبل هـذا النظام . . . انما تطالب في الواقـع بأن تبقى البروليتاريا في حدود المجتمع القائم ، ولكن مع التخلي عن كل ما تكنه من افكار مقيتـة حيال البرجوازية . . .

« يمكن تلخيص الاشتراكية البرجوازيه في عبارة : انما البرجوازي برجوازي ـ في صالح الطبقة العاملة . »

النشر والتوزيع في الاقطار العربيـة

بيروت ـ شارع سوريا ـ بناية صمدي وصالحة

دار دمشق

دمشق : شارع بورسعيد هاتـف ١١١٠٢٢

السعر ٨ ل. ل.